دراسات إسلامية معاصرة

(٣١)

الأصالة

في مواجهة المعاصرة والاقتباس وسلم القيم

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

الأصالة

في مواجهة المعاصرة والاقتباس وسلم القيم

إن أخطر التحديات التي يواجهها الفكر الاسلامي (والمعرفة الاسلامية هي مصباحه الكاشف) هو فقدان (الأصالة) في مواجهة دعوات عديدة هي المعاصرة والتقدم والتفتح والحداثة ، هذه الدعوات ذات الأسماء البراقة لا يعجز الفكر الاسلامي عن الالتقاء بها على طريقته الخاصة التي تقوم على اساس عرضها على أصله الأصيل وميزانه الصحيح . ذلك أن هناك أخطاراً تواجه الأصالة دائما في هذا العصر بالذات ويختفي وراء أساليب براقة أهمها: لتغريب والتبعية الثابتة في بوتقة التطور المطلق وهي بوتقة غريبة تريد أن لا تترك قيمة ثابتة ابدا .

إننا نؤمن بأن منطلقنا إلى الحركة لا بد وأن يكون من

نقطة ثابتة . تظل كالمنار المضيء في ظلمات الليل تهدينا الى الطريق فتكون كما هي نقطة البدء فهي نقطة نهاية الجولة ، فالأصالة هي التي تدعونا الى التماس نبراس قيمنا الأساسية في مجال الحركة صيانة للكيان من الذوبان ومحافظة على الذاتية وتحقيقا للنفع والاستفادة من التجارب الانسانية دون فقدان الهوية وهذا يعني تكامل الحاضر مرتبطا بالماضي ومتصلا بالمستقبل فليست الدعوة الى الأصالة تستهدف الجمود ولا تقليد الماضي وإنما هي الارتباط بالخطوط الممتدة بين ماضي هذه الأمة الى مستقبلها مرورا بحاضرها إنه الارتباط بالمنابع الأصيلة الثرة الصافية التي انطلق الفكر الاسلامي منها نقيا غاية النقاء قبل أن يختلط بأوشاب الفلسفات والفكر البشري . وذلك ايمانا بأنه لا حركة الى الأمام في التقدم بمعزل عن الضوء الممتد على الطريق من الاسلام نفسه .

ولذلك فإن مفهوم الأصالة في الفكر الاسلامي يختلف عنه في الفكر الغربي ، ذلك الفكر الذي ساقته نظرة التطور سوقا الى الايمان بالتغير الكامل فلم تعد تهمه من قضية الأصالة الا ظلالها بينما يركز تركيزاً شديداً على التجدد والتحول دون نقطة عودة الى شيء ما ، فلا يرى أن الأصالة تمثل أكثر من البعد التاريخي للتحول ، ولذلك فإن نظرته الى

الماضي يخلطها كثير من الاحساس بالاستغناء أو محاولة التمرد على القديم او الاحساس بأنه ليس مرحلة عدت ، وذلك جريا مع التاريخ الطويل الذي واجه به الغرب ماضيه اللاهوتي وتراثه المتصل بالدين والزهادةوالرهبانية ،هذا الماضي الذي تنتقضه كل المذاهب الحديثة من نفسية واقتصادية ووجودية واجتماعية .

ومن هنا كان احساس الفكر الغربي بالأصالة ضعيفا خافتا لأنه فصل تماما بين فكرة الحديث وبين ذلك التراث وأقام عازلا حقيقيا ، في التحول الى الفلسفة المادية بعد مرحلتي الدين والفلسفة المثالية اللذين انهارا تماما وعد في نظر الباحثين من القديم المتخلف .

لقد فصل الفكر الغربي بينه وبين هذا التراث القريب وارتد مرة اخرى الى الارتباط بالوثنية الغربية وإحيائها في مذاهب وفلسفات جديدة تقوم نظرياتها على الأسطورة (راجع اساطير فرويد وسارتر) فقد اتخذ من الأساطير اصولا لنظريات علم النفس والوجودية ، واذا كان هذا هو موقف الفكر الغربي الحديث انفصالا عن التاريخ والتراث فلا بد أن يكون مفهوم الأصالة باهتا ومضطربا .

(٢) أما مفهوم الأصالة في الفكر الاسلامي فقد كان

دائما بمثابة اساس البناء ، فالتجدد قوة من القوى التي اعترف بها الاسلام باسم « الاجتهاد » وجعلها علامة على الحركة واليقظة امتداداً من الأصالة وارتباطا بالحاضر فالأصالة هي ذلك التراث النقي والميراث الحي الذي تشكل عليه الفكر الاسلامي إستمداداً من القرآن أولا والسنة الصحيحة تفسيراً له وتطبيقا ، ثم نما الفكر الاسلامي حلقة بعد حلقة ، وعصراً بعد عصر في ظلال الأصالة لم ينفصل عنها ولم ينقطع وامتدت شرايينه على مدى العصور وظل محافظا على تلك الرابطة العميقة بالمنابع ، حتى في أحلك الأوقات وأسوأ فترات الضعف والتخلف ، وكان القرآن هو الدم الذي يجري في هذه الشرايين لم ينقطع ولم يتوقف . فالأصالة في مفهوم الفكر الاسلامي تجدد متصل يتجه نحو الكمال ويحفظ القيم الأساسية وينميها ، ثم هو مقاومة دائمة لدوافع الانحراف والتخلف معا ، فالأصالة ترتبط بالتجدد في نفس الوقت الذي ترتبط فيه بمقاومة التبعية والفكر الاسلامي حين ينفتح على « المعاصرة » لا ينسى ابدا قيمه وذاتيته التي لا تذوب او تنصهر في معرض النقل والاقتباس فالأصالة لا تحد من المعاصرة والتجديد ولكنها تعمل على تحرير الحركة من التبعية والتقليد .

ذلك أن الشعوبية في تاريخ الاسلام القديم، والتغريب في تاريخه الحديث إنما كانتا تحاولان توسيع مجال المعاصرة بحيث تقضي على الأصالة أو تذيب القيم الأصيلة للفكر الاسلامي في بوتقة الاممية، أو تقطع ذلك الخيط الممتد حتى تضيع القافلة في الصحراء.

ولقد كان الاسلام في تاريخه كله قادرا على تحقيق الالتزام بالعصر والتقدم والتجديد دون أن يفقد الأصالة أو يقبل كل ما في العصر أو يتجاوز اصوله الأساسية ارضاء أو تبريرا أو تقبلا لغير ما يتفق مع التوحيد والحق والعدل والاخاء الانساني.

فالأصالة ليست تشبثا بالماضي أو تعصبا له، وليست تقديسا للتاريخ ولكنها ايمان بالقيم القرآنية الثابتة التي قام عليها الاسلام كله وتأكيد للوجود المدني ومحافظة على كيان الأمة في أصالة فكرها، ذلك أن الأخطار والتحديات التي واجهت الفكر الاسلامي كانت جميعها تحاول أن تقضي على مضمون الأصالة والارتباط بالجذور والاتصال بالمنابع في محاولة لتصوير نهضة العصر على أنها نهضة منفصلة قائمة بحد ذاتها سواء في مجال الآداب او الاجتماع. وفي طريق القضاء على الأصالة كانت الدعوة الى « التساهل » والتسامح وتحرير الفكر

وهي دعوات حمل لوائها أتباع الفكر الوافد لا تستهدف إلا التسامح في الأصالة أو التساهل عن الحدود والضوابط أو تحرير الفكر من أهم قواعده وهي الدين بمفهوم الوحي والنبوة ورسالة السماء .

إن الدعوة الى تغليب (العصرية) على الأصالة دعوة مسمومة ، والقول بأن الأصالة هي التاريخ هو قول زائف ذلك أن الأصالة في الفكر الاسلامي العربي إنما تمثل تلك الحصيلة الضخمة التي أقامها القرآن ونماها الائمة والأبرار والنوابغ من مفكري الاسلام على مدى اربعة عشر قرنًا وهي ليست تراثا قديما وإنما هي ميراث حي متجدد لم يتوقف عن الحياة لحظة واحدة في مقابلة المجتمعات والحضارات ، كان ولا يزال وسيظل قادرا على العطاء السخي ،إن كلمة (العصرية) في الفكر الغربي تحمل صورة الانسلاخ من العقائد والتحرر من القيم ولسنا نحن الذي يقول هذا ، بل تقوله احدى الكاتبات الغربيات ممن انكشف لهن نور الحقيقة ، تقول الكاتبة الأمريكية المسلمة (مريم جميلة) : إن البلاد الاسلامية قد وقعت فريسة مصطلحات خاطئة ومنها مصطلح (العصرية) وقد جنى هذا المصطلح على الاسلام جناية كبرى » فالعصري يراد به رجل لا يرضى بالاسلام دينا

معقولا مفهوما لدى العالم اجمع . كما يراد به رجل يحاول أن يفسر الدين والعقيدة تفسيرا جديدا يثبت به أنه ليس هناك تعارض بين القيم الاسلامية وقيم الحضارة الغربية . إن الرجل العصري وإن لم يتفق والاسلام إلا باسمه يطلق حكمه على الاسلام على أساس مبادىء وأهداف استوردها من الغرب ويظنها ـ شعوريا أو لاشعوريا ـ ارفع من المبادىء الاسلامية وكل شيء في الاسلام يناقض تلك الأهداف المستوردة . . ولا شك أن العصرية أو العصرنة بهذا المعنى فكرة تغريبية خطيرة يراد بها تحريف الأصول الاسلامية لتبرير الواقع الحضاري القائم بما فيه من مخالفات ومعارضات لمفهوم الاسلام او مفهوم الدين بعامة .

فالعصرية محاولة فرض مبادىء واهداف غربية ترمي الى احتواء الفكر الاسلامي وجعله خاضعا للواقع الغربي في قيمه ومذاهبه مع تجاهل واضح لما بين الفكرين الاسلامي والغربي من تباين عميق في قضايا كثيرة ، وأنه لا سبيل لتحقيق (العصرنة) الا باخضاع الفكر الاسلامي للفكر الغربي وهو ما لا يمكن أن يحدث فالفكر الاسلامي بأصوله القائمة على التوحيد كان دائما قادرا على أن يحتفظ بذاتيته الخاصة ، يأخذ من الفكر البشري ويترك وقد عجزت كل

القوى ـ في أحلك الظروف والأوقات ـ أن تصهره أو تخضعه أو تفقده مقوماته . وإذا كانت الفلسفة اليونانية قد استطاعت أن تحتوي الديانة والفكر اليهودي ثم احتوت الديانة والفكر المسيحي فإنها قد عجزت عن أن تحتوي الاسلام والفكر الاسلامي الذي أخذ منها ورفض ، واستطاع بعد صراع طويل أن يتحرر منها وأن يكشف عن منطقه وذاتيته مستمدا أصول ذلك كله من القرآن نفسه .

واذا وقف الاسلام موقف « الثبات » والصمود أمام محاولات احتوائه أو صهره ، ووصف ذلك من دعاة التغريب بأنه الجمود أو التعصب وهي عبارات ظالمة لا يستطيع الخوف منها أن يذل الاسلام وفكره للسيطرة الغربية ، فقد اكد كثير من المفكرين الغربيين المنصفين ما ذهبنا اليه من أن الاسلام والفكر الاسلامي والتاريخ الاسلامي والبلاغة العربية لا يمكن تفسيرها في ضوء المذاهب الغربية التي وضعت لفكر آخر ، وأنها لا تفهم حقيقة إلا بتفسيرها الاسلامي الأصيل .

أما إذا كانت (العصرنة) تعني دفع الاسلام والفكر الاسلامي الى مواجهة الحياة العصرية ، والالتقاء بالحضارة العالمية والفكر البشري (أخذاً وعطاءاً ورفضاً) فإن ذلك أمر

لم يتوقف يوما ما ، فقد كان الفكر الاسلامي دوما فكرا مفتوحا قادرا على الأخذ والعطاء وكانت له من آفاقه المتطورة ما يمكنه من الالتقاء بمختلف المفاهيم الحديثة البناءة في مختلف المجالات .

ولم يكن الاسلام بقيمه الثابته عاجزا عن الحركة والتقدم والعطاء بل أن هذه القيم الأساسية من عقيدة وشريعة وأخلاق كانت هي أقوى الحوافز لإعطاء البشرية قيمة انسانية اعلى من مفهومها المادي الخالص ، وليس من شأن الاسلام ابدا . ولن يكون أن يبرر انحراف الفكر الغربي أو الحضارة الغربية القائمة ، أو يقبل من مفاهيمها ما يختلف مع جوهر التوحيد او ما يتعارض مع أصوله القائمة على شجب الربا والاباحية والالحاد والوثنية . لقد استطاع الاسلام أن يحرر الانسانية من أعظم أغلالها وهي العبودية البشرية واستطاع أن يحرر الفكر البشري من أقسى قيوده وهي الوثنية . وبذلك اطلق مفاهيم الحرية والعدالة التي عجزت الحضارة الغربية عن اطلاقها والتي بات معضلة العصر وأزمة الانسان المعاصر ، هذا فضلا عن أن تكامل الاسلام جامعا بين الروح والمادة والعقل والقلب والدنيا والآخرة قد أعطاه قيما عقلية ونفسية وسعت مجال انسانيته وسماحته وقضت على كثير من

الصراعات والأزمات وخاصة أزمة القلق والضياع والتمزق التي يعيشها الفكر الغربي أما الميراث الاسلامي فهو ليس تراثا قديما متخفيا منفصلا عن الواقع ولا عن المجتمعات بل هو ميراث حي مليء بالحيوية لم يتوقف عن التفاعل في المجتمع والفكر خلال اربعة عشر قرنا كاملة دون انفصال ، وهو تراث بناء تقدمي ما تزال مفاهيمه نابضة بالحياة قادرة على عطاء البشرية .

(٣) إن مفهوم الأصالة في الفكر الاسلامي يقوم على أساس الحركة إلى المعاصرة دون افتقاد نقطة البدء ، ودون الانفصال عن المنابع والضوابط والاطار الثابت الذي اعطى للمسلمين ذاتيتهم ومنطلقهم . والنظرة هنا ليست هي نظرة اسلامية متكاملة جامعة (وليست نظرة عقلية صرفة أو مادية صرفة أو روحية صرفة) ولكنها نظرة يتمثل فيها طابع الاسلام المتكامل بين القيم ، الموازين بين القدرات ، المتحرك دائما الى الأمام دون أن يفقد هويته أو اطاره الاصيل . ولا ريب أن أي انفصال بين المعاصرة والأصالة من شأنه أن يخلق تمزق وانفصاما في الشخصية المتماسكة وأمامنا التجربة التركية ، إن المعاصرة إنما تستهدف إعطاء المجتمعات قدرا من التحسن المادي والتقدم في اساليب المعيشة ولكن ذلك لا يكون مصدرا

لتعريض النفس المسلمة الى الاضطراب أو الانحراف بان يفرض عليها التخلف من تكاملها أو غض النظر عن أخلاقياتها التي يجب أن تظل تحكم حركاتها في العطاء والأخذ دوما فالأصالة ليست وصاية على المعاصرة ولكنها حامية لها من محاذير الخطر الذي وقعت فيه الأمم الغربية حين انفصلت عن المنابع وأعطت نفسها حق التطور المطلق ونسبية الأخلاق وتبرير الواقع العصري على ما فيه من فساد وانحراف . وإذا كانت المجتمعات الغربية قد ضعفت أمام تيارات الالحاد والاباحية العارمة ، ففقدت أصالتها ومقدرتها فإن المجتمعات الاسلامية ما زالت تقاوم مستعينة بقيمها التي تمنح القدرة على الثبات في وجه هذه التيارات طالما يؤمن المسلمون بأنهم لا يقبلون الحضارة الحديثة إلا كوسائل ومواد خام ولا يقبلون منها إلا العلم والتكنولوجيا ليصهروها في قوائم فكرهم فإن محاولات التغريب تظل عاجزة عن احتواء المسلمين وصهرهم في بوتقتها .

ولا ريب أن التجارب القاسية التي مر بها المسلمون في مواجهة الاستعمار والغزو الثقافي تجعلهم اليوم أشد حذرا من الاستسلام للأطر الوافدة وتجعلهم اشد حرصا على أن لا تحتويهم المناهج والمذاهب الغربية بعد أن تبين لهم أن كل

الأزمات التي وقعوا فيها والأخطار التي تتصل بنكساتهم المتكررة إنما جاءت من إرخاء قبضتهم على الأصول الأصيلة ظنا منهم أن الجديد والوافد سيعطي وحده القدرة على التقدم .

(٤) إن الخطر الذي يواجه الأصالة إنما يأتي من عجز نظم التعليم والقانون والثقافة التي ما زالت تستمد أصولها واتجاهاتها من الفكر الوافد فتحول دون قيام الأجيال القادرة على الايمان العميق بالنفس اي بالأمة عقائدها وقيمها ، ذلك أن الاستعمار إنما قصد بالسيطرة على هذه القوى الثلاث أن يفرض لغته وعاداته واسلوب تفكيره فحجب كثيرا من الصفات المميزة والطوابع الأصيلة لهذه الأمة ، ومن هنا بدا في وقت ما اننا نفقد أصالتنا تدريجيا وأننا نذوب في بوتقة غريبة عنا، وما تزال النظم والأخطار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية تحمل اردان هذا الخطر ولما نتحرر منه . إن من أخطر المحاذير أن تضحي بذاتيتنا وطوابعنا الخاصة في سبيل الحصول على الشكل الغربي والتماس الغشاء الأجنبي ظنا أن ذلك سيحقق لنا أن نكون على قدم المساواة مع الغرب ، فإذا تحقق هذا فعلا فإننا سوف نجد انفسنا عالة على هامش الحضارة لا قدرة لنا على أن نقدم فيها إضافة جديدة

وفي نفس الوقت فإننا نصطبغ بصبغة باهتة وأمامنا تجربة حية في هذا الصدد ، ونكون في نفس الوقت قد فقدنا اعظم ما نملك : ذاتيتنا وأصالتنا وطابعنا الخاص الذي هو رأس مالنا الأصلي والذي نستطيع مع المحافظة عليه أن نحقق من العصرية ومن التقدم القدر الذي يجعلنا في صف الأمم الحديثة دون أن ننصهر في وجود غريب ، وعندها نستطيع أن نعطي البشرية ما لدينا من قيم ومن مناهج ومن حلول لمشاكل البشرية هي اشد ما تكون حاجة اليه .

ولكي نفهم الأصالة علينا أن نعرف إلى أي حد يكون الاقتباس من الفكر العالمي .

الاقتباس

الاقتباس ضرورة لا محيد عنها بين الأمم في محيط الثقافات والنظم والحضارة ، ويجب أن تتم في إرادة كاملة وفي حالة من حالات الرشد التام مع الايمان العميق بالجذور والمقدرات الأساسية، ودون أن تفرض أو يلتزم لها المقتبس لها تحت ضغط نفوذ سياسي أو استعماري أو سيطرة من نوع ما وقوام الإقتباس المعرفة الكاملة بالفروق الواضحة والعميقة بين العقائد والمعارف وبين العلم والفلسفة وبين الحضارة

والثقافة . وأن تجري في إطار كيان الأمة وشخصيتها ومزاجها وطوابعها الأساسية ودون أن يتعرض أي مقوم من مقوماتها للخطر أو الاضطراب .

ومن المعروف أن المسلمين والعرب تعرضوا للاقتباس وهم تحت ضغط نفوذ استعماري عات جاء ليستهدف تحويل الأمة عن قيمها واخراجها من مقوماتها وصهرها في بوتقة العالمية والأممية مستهدفا افقادها قدراتها وكيانها الخاص حتى تستسلم عن طريق الفكر للاحتواء وتقع في دائرة النفوذ الأجنبي . أن أبرز محاذير الاقتباس فقدان المعاصرة وفقدان التقابل .

فالمعطيات التي يراد اقتباسها من الفكر الآخر تختلف من حيث الزمن ومن حيث المكان ومن حيث العوامل التي دعت الى استعمالها . كذلك فانها تختلف من حيث اختلاف العقائد والقيم والأخلاق بين مجتمعين مختلفين دينا ولغة وتقاليداًومن هنا فان عملية الاقتباس التي تمت في هذا القرن لم تكن عن ارادة حرة للمسلمين وانما فرضت فرضا بتغيير انظمة التعليم والقانون والثقافة ، وانها لم تجد اجابة حقيقية لأنها لم تكن الحل الحقيقي للموقف . وقد فشلت عملية الاقتباس بجانبها الغربي والماركسي ولم تستطع حل قضايا المجتمع

الاسلامي بل عقدت الأمور ونقلت هذا المجتمع الى حافة الأزمة بل كانت من أسباب الهزائم المتوالية ازاء الصهيونية والاستعمار لأنها أفقدت المجتمع ذاتيته ومنهجه في النظر الى الامور واحالته الى منهج آخر ، مادي صرف ، وتبدو روح الغرب واعرافه واضحة في القوانين والنظم والتشريعات المجافية للأخلاق التي تتجاهل الجزاء الأخروي ومنها اباحة الربا واباحة الزنى في فراش الزوجية ومن ابرز اخطاء الاقتباس أن أوشك المسلمون فقدان مفهوم الاسلام للمال وأنه وسيلة الى الحياة الطيبة وأنه ليس غاية في ذاته وهم قد أوشكوا أن ينسوا الغايات ويتعلقون بالوسائل بل لقد نشأت الليبرالية والماركسية معاً وانكشف المجتمع الاسلامي أمام نفسه وتبين له بما لا يدع مجالا للشك أنه لا يستطيع الانتصار الا بتأكيد ذاته واقامة منهجه الأصيل .

(٢) أن أهم شروط الاقتباس هي نقل الايجابي الصالح ، والتوسع في نقل العلم التكنولوجي مع التحفظ في نقل الثقافة والأدب مع الايمان بأن العلم ليس ملكا للغرب ولا للشرق ، أما الثقافة (والأدب جزء منها) فانها ملك خالص لكل أمة ذلك أن لكل أمة قيمها الاجتماعية والأخلاقية والمدنية وتلك المجالات التي تبرز فيها طابع

الأمم ، والمعروف أن القيم الأساسية بالنسبة لكل أمة أو ثقافة كالتربية بالنسبة للنبات والبذور ، فكل تربة لها مقوماتها التي تستطيع أن تنقل حضانة نبات معين أو بذرة بعينها . بينما لا يقبل عشرات البذور الأخرى التي تموت .

يقول وليم مرسيه : إن البشر والشعوب لا يقبلون من التأثيرات والعوامل إلا ما كان ملائما للخلاصة الخاصة من عقليتهم مسايراً لما فيها من حركة وتوثب . وفي المجار فانه لا يجوز أن يقتبس الناس من غيرهم ولا الشعوب من بعضها إلا ما كان حيا في قرارة أنفسهم متوثبا للوجود ، واذا كان هذا هو مفهوم باحث غربي بالنسبة لموقف الفكر الغربي من الاقتباس فلماذا يكون مفهوم الاقتباس عندنا عاقا للفطره ، خارجا عن القوانين الطبيعية والاجتماعية التي تسلكها الأمم ، وقد كان حقا أن يكون مفهوم « الأصالة » التي عرفها الفكر الاسلامي طوال حياته قائما يفرض علينا أن نرفض نظرية الخضوع التي ينادي بها دعاة التغريب والتي تقول بقبول الحضارة الغربية بفكرها وخيرها وشرها وما يحمد منها وما يعاب ان أمامنا تجربة أصيلة : هي تجربة المسلمين في القرن الرابع الهجري من الاقتباس والترجمة فقد أخذوا ما يتفق مع مقوماتهم الأصيلة وقيمهم الأساسية وردوا ما يختلف معها ، ولم يقف الأمر عند

هذا بل إنهم صهروا ما اقتبسوه في بوتقتهم وأساغوه وحولوه الى كيانهم فلم يغير من معالم شخصيتهم شيئا انما أضاف قوة جديدة الى حياتهم ، وكذلك فعل توماس الأكويني في مطلع نهضة الغرب حينما ترجمت آثار الفكر الاسلامي الى اللغات الأوروبية فانه عمد الى غربلة طوالع الفكر الاسلامي وحرر منها الفكر الغربي . وعندما ننظر نظرة موضوعية منصفة للذين يفرضون علينا الاقتباس غير المشروط نجد باحثاً كبيراً مثل الأستاذ هنري بوردو يقول لقومه: لا شيء أقتل من تغلغل الأفكار الأجنبية لأن الغاية التي تصل اليها هذه الأفكار انما هي جرح مواطن حسنا وشعورنا فاذا أردنا أن تكون ثقافتنا ضربا من النمو لا التشويه لزمنا أن نجعل هذه « الثقافة » عاجزة عن تغيير طبيعتنا وروح عنصرنا من هنا يجب علينا قبل كل شيء أن ندرس أنفسنا فاذا وثقنا بأنفسنا بعد هذه الدراسة تمكنا من استخدام قلوبنا وأفكارنا كما يستخدم القائد جيشه الأمين الذي يترفع عن الانضمام إلى العدو ، فحينئذ نحاول فتح العالم أي الاتصال بآداب الأمم فالوطن هو اجتماع الموتى والأحياء في بقعة واحدة ، ويبدو خطر الاقتباس والاستعمارة واضحا حين نرى امما كبرى تخشى على أنفسها منه وهي قد بلغت الذروة في النضوج وليس لها من محاذير الاستعمار

وتحديات التغريب والغزو الثقافي التي تحاصرنا ، ونعجب لأنها حذرة ، ولأننا ونحن بين شقي الرحي وفي قلب خطر الصراع نستهين بالأمر وننظر اليه في بساطة بل ربما عده بعض الغافلين أمرا لا أهمية للاحتياط منه .

يقول جان بول سارتر : « لو افترضنا أن شعباً أوروبيا صغيراً أضطربحكم الظروف السياسية والاقتصادية أن يستعير من الأيدلوجية الأمريكية أو السوفياتية شيئا فهذا الشيء المستعار لن يبدل جوهره بعد الاستعارة الا بعملية هضم صحيحة سليمة ، وذلك لأن أصوله مستمدة من طبيعة الاقتصاد والوضع الأجتماعي والسياسي في أمريكا أو روسيا ، والمستعير حين يكون سطحي الثقافة لن يستطيع أن يبدل طبيعته هذا الوضع ، فيبقى الشيء المستعار في جوهره أمريكيااو روسيا يفرض على ثقافة صغيرة لا قبل لها بتحوله أو طبخه من جديد وذلك لأسباب متعلقة بطبيعة ضعفة السياسي والحاجة الاقتصادية والفقر الثقافي ، وهكذا ينظرون في الغرب الى مسألة الاقتباس على ساحة فكر واحد الأصل والمصدر وحتى الماركسية فيه ليست الا جزءاً من تحولاته بينها لا نقدر نحن أمر محاذير الاقتباس ونحن من طابع اخر وذاتية اخرى . وهكذا تبدو مسألة الاقتباس على ضوء التجربة

وينكشف مدى الخطر الكامن من وراءها . ان النتيجة الطبيعية هي ضياع مزاج الأمة وكيانها وطبعها وشخصيتها ، فعلى الأمم ان تحتفظ بخصائصها التي تتميز بها او التي تستمدها من جذورها وتراثها ودينها وعليها أن تستوحي تاريخها وتستلهم أجوائها ، ولا ريب أن التقليد أقل باعا من الأصالة وأضعف شخصية ، والمقلد لن يستطيع أن يكون ذلك الأجنبي ولن يستطيع أن يعود الى الأصل ، ومن هنا فان ذاته سوف تمسخ مسخاً تاماً وتضيع في بوتقة الأممية والعالمية التي تنصهر فيها الأمم الضعيفة التي تساهلت في مقوماتها واعراقها .

ان (الأصالة) تقتضينا أن نواجه (الاقتباس) بحكمة بالغة وأن يكون لنا موقفنا الواضح من ترتيب القيم .

سلم القيم

لكل أمة قيمها التي تستمدها من عقائدها وثقافتها وتاريخها وروحها العامة ومصطلح القيم تعتبر حديث مشتق من (قيم الشيء) ومن القيمة وهو اصطلاح اقتصادي في الاصل ولكنه عمم فأصبح يعني الأسس التي يستند اليها في كل ما تصدر الأمم والأفراد من اقوال وأفعال ، وهو يستعمل

بمعنى المعيار الذي يقاس به الجهد الانساني في أي زمان ومكان ، وتقاس به العناصر الروحية والمادية والعقلية والنفسية والأخلاقية واللاأخلاقية ولا ريب أن القيم الآن في مجال صراع بين الحضارات والثقافات المختلفة ، والاسلام يؤمن بالقيم الانسانية والمتكاملة في مجال الروح والمادة بينما تحاول النظريات الغربية الوافدة أن تقصر القيم على الجوانب المادية والعقلية في مجال الاطلاق والاباحة وذلك بدعوى ضرورة العصر والحداثة .

أما الاسلام فانه يقرر ثبات القيم العليا التي جاء بها الوحي والمرتبطة بكيان الانسان نفسه ، كما يقرر تكامل هذه القيم تكامل الانسان نفسه . . . ولما كان الانسان ليس مادة خالصة فكذلك القيم التي ترتبط بوجوده وكيانه . والاسلام في أعلى مفاهيم التقدم والتحضر والقدرة على مواجهة العصر يحمي الكيان الانساني عن كل ما يدمره أو يحطمه ، كما يحرره من ربقة الأساطير والخرافات ، أما مفهوم المذاهب الاجتماعية التي أخذت تسيطر على الفكر الغربي في السنوات الأخيرة سواء في مجال علم النفس والأخلاق والتربية والاجماع فانها بمثابة ردود فعل لظروف المجتمعات العربية نفسها ولها جذورها اليونانية والوثنية والأغريقية التي كانت

دائما تنزع الانسان من ضوابطه وحدوده وتدفعه الى الانطلاق والأباحية وعبادة الاجساد والمادة .

ولا ريب أن هذه المفاهيم تتعارض تماما مع مفاهيم الاسلام ، ويختلف مع قيمنا الأساسية ومكونات شخصيتنا وجوهر روحنا ومزاجنا وطبيعتنا . واذا كانت الثقافات الغربية قد عزلت (الدين) عن منهاج فكرها ومجتمعها بعد أن وجدته بصورته وتفسيراته التي عرفتها معوقا لها عن الحرية والنهضة فان الأمر يختلف بالنسبة لديننا وعالمنا وأمتنا ، حيث يلتقي الاسلام مع النفس الانسانية ومع العلم ومع كل عوامل التقدم والنهضة ويدفعها دفعا ، الى الأمام . وحيث يعترف بالنزعات البشرية ويدعو الى ممارستها في حدود ضوابطه وحدوده التي لا تعوقها ولا يطلقها إطلاقاً . وحين يقع الغرب بشقيه اللبرالي والماركسي ، فكره ومجتمعه ، في صراع بين الفردية والجماعية يقف الفكر الاسلامي موقف التكامل والتوازن بين الفردية الجماعية جامعاً بينهما .

فالدين في مفهوم الاسلام ليس قيمة رجعية أو متخلفة أو جامدة ، ولكنها قيمة حية ذات فاعلية وهو الى ذلك حاجز نفسي عظيم في مواجهة أخطار الحياة وعامل من عوامل

التوازن النفسي والتكامل البشري وضوابطه الأخلاقية التي هي من أسباب الإيجابية والقوة:
فالاسلام لا يرى ما يراه الفكر الغربي من أن المادة وحدها هي معيار القيم وانما يرى القيم متكاملة سواء القيم المادية أو المعنوية ويرى أن القيم المادية وحدها لا تحقق نمو شخصية ولا اكتمالها وأن القيم المتكاملة هي العامل الأول في دفع الأمم الى النجاح والتقدم كذلك فان القيم العليا في مفهوم الاسلام لا تتصل بالبيئة وحدها ولا تتغير بتغير الظروف : والقيم العليا هي القيم المتصلة بالعقائد والأخلاق وقوامها التوحيد والأخاء والحق والعدل وهي في صميمها انسانية ودافعة الى العطاء والرحمة ، وليس الاسلام فكرا روحيا خالصاً ولكنه فكر انساني جامع بين الروحية والمادية وهو يسمو بالقيم الروحية ويحولها الى قيم انسانية .

ولا شك أن التقسيم الغربي للقيم واعلاءالماديات منها انما جاء استمدادا من الفكر اليوناني الذي قسم الناس الى سادة وعبيد : السادة لهم الحكم والرئاسة والعبيد هم أحلاس الأرض وكذلك كان فهم الرومان والفرس والفراعنة والبراهمة الهندوس ، حتى جاء الاسلام بشرعة الأخاء والمساواة وقضى على عبودية الانسان للانسان وعلى الوثنية وتعدد الآلهة ، وأقام

شرعته العدل والرحمة والتقوى والكرامة الانسانية ونادى بالحرية والعمل ودعا الى السلام والآخاء وجمع بين الدنيا والآخرة ، المادة والروح . ولقد أقام الاسلام ذلك كله على أساس حرية الاختيار وارادة الانسان القادرة على الترجيح بين الخير والشر على النحو الذي يقرر المسئولية والجزاء بينما يجرد الفكر الغربي الانسان من ارادته ويجعله أداة في يد القوانين المادية .

(٢) القيم في الاسلام ثابتة ومتغيرة : القيم الثابتة لا تخضع للأزمان ولا للبيئات ولا تتغير بتغير الأماكن ولا العصور ، فهي قيم مرتبطة بالانسان من حيث هو انسان مركب من روح وماده وجسم ونفس وهذه هي القيم الكبرى المرتبطة بالعقيدة والأخلاق والتي تقوم على أساس انساني خالص قوامه الحب والاخاء والرحمة ، أما القيم المتغيرة فانها تختلف باختلاف الزمان والمكان وتخضع لاختلاف الظروف لاجتماعية والبيئة وقد أقر الاسلام القيم النفسية والاجتماعية المادية جميعاً في تكامل يستهدف تغطية حاجات الانسان يرتفع به عن المطامع والأهواء ، وكان الاسلام واضحاً في ركيزه على القيم البشرية انطلاقا منه بالانسان من أصدق نطلقاته وهي الفطرة ، فقد دعا الاسلام الى الزواج

والشراب والزينة والطعام والعمران وركز حول ذلك الجانب الاجتماعي قيما ثابتة وجعل لها ضوابط أهمها التوسط وعدم الاسراف وأقر كل مطالب النفس والجسم في مختلف حالات الحس ولم يحرمها وانما اختار لها الطريق المشروع بالزواج وأباحها في حدود الاعتدال **(كلوا واشربوا ولا تسرفوا) - (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) - (ومن آيته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة).** وانما حرم الاسلام الزنى والربا والخمر والميسر والميتة ولحم الخنزير وحرم القتل وانتهاك الأعراض وذلك تكريما للنفس البشرية وارتفاعا بها عن الحيوانية وحماية لها من المهلكات ، وحياطة لهذا الكيان الانساني كله (نفسا وجسما وروحا) من أن يدمره الاسراف في الملذات أو الخروج عن الاعتدال .

(٣) وضع الاسلام نظاما للقيم يختلف في كثير من عناصره ومواده عن الأنظمة التي عرفتها حضارات الرومان والفرس وتفسيرات الأديان السالفة وبذلك حفظ النفس الانسانية من الأخطار وحماها من الآثام .

(أولا) حماها من أخطار الزمان واحتقار المادة و قتل

النفس ، وحماها من حرمانها من الملذات التي أباحها الله لها بالحق ،

(ثانيا) حماها من اسراف اللذات والشهوات وتدمير الأجساد، والمجتمعات تتجه لضعف قدرة قادتها على حمايتها والدفاع عنها .

رفع النفس الانسانية عن العبودية لغير الله ونحاها عن أن تستبعدها الشهوات واللذات أو يستعبدها الحكام واصحاب الرئاسات على النحو الذي عرفته المجتمعات اليونانية والرومانية والفارسية القديمة التي كانت ترى كل ما سوى الأمراء عبيداً وخدما واقطاعاً وملكا خاضعا للقتل والاذلال دونما رحمة ولا كرامة : ولقد جعل الاسلام أساس القيم التوحيد والتقوى والعدل والكرامة الانسانية والايمان بالله ونادى بالحرية والعلم والعمل ودعا الى السلام والآخاء وجمع بين عمل الدنيا وعمل الآخرة و وائم بين القوى المادية والروحية وأقام منطقة وسطى بين الافراط والتفريط بعيداً عن الشهوات المدمرة والزهادة المعطلة وبين الترف المفسد وبين الحرمان القاتل، وازن الاسلام بين مطالب الروح ومطالب الجسد ودعا الى التوسط والاعتدال، ومعنى هذا أن الاسلام لم يعتبر القيم المادية مبغوضة أو محتقرة أو مرفوضة ، ولكنا

جعلها على قدم المساواة مع القيم النفسية والروحية وجعل كمال الانسان في تكامل قيمه من حيث هو نفس وروح وجسد .

ولم يمنع الاسلام من تطوير القيم الصغرى المرتبطة بالبيئة والزمن دون المساس بالقيم العليا الثابتة . فقبل أن تكون للبادية فيما تختلف عن قيم المدينة ، وقبل أن يكون لمصر من الأمصار قيم تختلف عن قيم قطر آخر ، هذا الاختلاف والتفاوت بين القيم الصغرى اقره الاسلام بل رآى ضروريا شريطة عدم المساس بالقيم الكبرى أو الخروج عليها وتحركا من دائرة التوحيد والتقوى والعدل والايمان بالله .

(٤) ومن هنا اختلف الفكر الاسلامي مع الفكر الغربي فيما أطلق عليه(علم القيم) أو ترتيب القيم ، وذلك أنه من شأن كل أمة من الأمم أن تختار الأسلوب الذي تراه في النظر الى القيم وترتيب سلمها ، واذا كان الفكر الغربي يرى أن للقيم سلما يتفق مع مطامحه وأرائه فان للفكر الاسلامي قيما تتصل بما أقره الله .

(قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت

ايمانهم فانهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون . والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون والذين هم على صلواتهم يحافظون) .

وهذا سلم القيم في الاسلام يقدم منها الصلاة ـ الاعراض عن اللغو ـ أداء الزكاة ـ حفظ الفروج والأعراض ـ رعاية الأمانة والعهد ـ المحافظة على أداء الصلاة في مواعيدها وقيم الاسلام الكبرى ثابتة أبدا ولا تتغير مع الزمن لأن الأديان الوضعيه والفلسفات هي التي تتطور وتتغير ، أما الدين السماوي الرباني فانه يدعو الناس الى أن يتطوروا هم ليتلائموا معه وليلتقوا به ولما كان الانسان هو الانسان في كل زمان ومكان فان هذه القيم الثابتة متصلة بهذا الكيان مستجيبة لحاجاته وحامية له . ولا شك أن الدعوة الى تغيير قائمة القيم هي واحدة من الدعوات التي حملت لواءها الفلسفة المادية ومن وراءها دعاة تدمير القيم الانسانية لإحلال مفهوم التطور المطلق والحرية غير المحدودة ، بهدف تدمير القوى البشرية التي تستطيع أن تصمد في وجه محاولة السيطرة على العالم ، ومهما قال دعاة هذه النظرية من أن ظروف العيش او تطور المجتمعات او تغير الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية أو تحول الأمم من الزراعة الى الصناعة من شأنه

ان يقيم أخلاقا جديدة فان ذلك كله لا يستطيع أن يغير حقيقة أساسية وهي أن الانسان هو الانسان في استجاباته للحياة منذ خلقه الله الى اليوم والى ما بعد اليوم ، فهو بطبيعته وتكوينه وتركيبه النفسي والعقلي ، ومن واقع فطرته وأعماقها العميقة ، ثابت الأساس ، في معرفة الحق والباطل والخير والشر وهذا هو الثبات في القيم ، الذي لا يغيره تغير المجتمعات أو تطورها أو تحول اقتصادها واجتماعها ، ولن يكون هذا التغير سبباً في الخروج عن هذه الاصول الفطرية والعقلية الأساسية ، فاذا خرجت عليها المجتمعات وانحرفت عن الجادة فان من حق الانسان أن يرفضها أو يعمل لاصلاحها لا أن يخضع ويستكين للانحراف أو يقبل مفهوم الشر والباطل على انه مفهوم للحق والخير، ولقد تتغير القيم الصغرى كالعادات والتقاليد وهي من صنع المجتمع والانتقال من طور الى طور ، ولكن هذا ليس من شأنه أن يحطم أي قيمة من القيم العليا أو يعزلها أو يلغيها كأن يصبح الربا حلالا أو الزنى معقولا أو اطلاق الجنس مقررا أو الخروج من دائرة الحدود التي شرعها الله تبارك وتعالى بالنسبة للانسان أو المجتمعات أو التراخي في الفرائض والعبادات ما قررته الشريعة من أصول عامة ان الاسلام يفسح صدره للتغيير

والتطوير الذي يحدث باختلاف البيئات والأزمنة ولا يعترضه ويتصل كل ما يتصل به في الفروع والتفصيلات ، أما أن تكون الدعوة الى تغيير سلم القيم مدعاة الى تحطيم القيم الأساسية الثابتة واعلاء غيرها عليها فهذا ما لا يقره الاسلام ، لأن الاسلام لا يقر أساسا متابعة التحولات الاجتماعية والحضارية في كل تطوراتها ولكنه يقبل منها ما يتفق مع الفطرة والعقل وما يحمي الانسانية من التردي في الاباحية أو الفساد أو الظلم أو الأهواء المذلة .

وان أبرز ما يرتفع في سلم القيم الثابتة في الاسلام : التوحيد والأخلاق والعدل والتقوى والأيمان بالله والآخاء البشري فلا يقر الاسلام دعوة ما تحاول أن تصدع هذه القيم ، فاذا قيل إن للمجتمعات الصناعية اخلاقا تختلف عن أخلاق المجتمعات الزراعية فان ذلك لا يعني بأي حال تقبل التحلل الأخلاقي أو الغاء أنظمة المجتمع او أصول التربية (وخاصة في سائل عمل المرأة وعلاقته بالأسرة والاقتصاد الربوي وعلاقته بالتنمية) ولا بأس أن تتغير أساليب الحياة ووسائلها في السكن وصناعة الطعام والمواصلات والرأي وتبادل المصالح ولكن دون الخروج على الاطار العام المتصل بالأنظمة التشريعية والمعاملات وعلاقات الرجل والمرأة

والحلال والحرام ـ ان النظام الاجتماعي القائم على الاسرة هو نظام فطري أساسي لا يستطيع (سلم القيم) أن يهدمه أو يحطمه ، مهما تحدث دعاة التغريب في سخرية أو تشكيك عن عفة المرأة ودورها في البيت، ومهما قال « دوركايم » أن الفطرة ليست في الزواج ، وتلك نظرية زائفة لا يقرها منصف من علماء الاجتماع في الشرق أو الغرب وانما يعرف الناس جميعاً أن دور كايم ومدرسة العلوم الاجتماعية انما هي أداة من ادوات الصهيونية العالمية التي حملت لواء الدعوة الى تدمير النفس الانسانية أخلاقيا بالاضافة الى ماركس وفرويد وسارتر في تزييف التفسير الانساني للتاريخ وعلاقات الجنس ، ومهاجمة الأنظمة الاجتماعية الثابتة كنظام الدين والأسرة ولقد أكد التاريخ البشري في مساره الطويل سلامة هذه القيم في حياة الانسان أما الذين يرون أن ما أصاب المسلمين من تخلف أو هزائم من شأنه أن يدعوهم الى اعادة النظر في كثير من القيم فنحن معهم في هذا ولكن أي قيم ، إن المسلمين قد تخلوا عن القيم التي وسدها لهم الاسلام وأن هذا التخلي هو مصدر هزيمتهم ونكستهم وأنهم اذا عادوا الى سلم القيم الاسلامي وأقاموا صرح القيم الثابتة على النحو الذي ارتضاه لهم الاسلام لكان ذلك مصدراً هاماً من مصادر القدرة على

تحقيق كيانهم والاداله من خصومهم . ان أزمة القيم في عالم الاسلام يدعونا الى التماس مفهومنا الأصيل والتخلي عن المفاهيم الزائفة والوافدة التي حاولت أن تكتسح مفهومنا وتسيطر على مجتمعاتنا وكياننا ، ويمكن القول على الإجمال بأن اتجاه الفكر الغربي الى تدمير القيم انما جاء نتيجة للآثار التي أحدثها مفهوم القيم الروحية المشرفة في الزهادة والرهبنة والدعوة الى اعتزال الحياة والى تحريم اللذات الحسية وقمع الغرائز والإشادة بتعذيب الأجساد ، فكان ما نرى من فلسفة هي رد فعل لذلك تحتقر كل القيم الأخلاقية والدينية وذلك نتيجة طبيعية للانحراف الأول ، جاءت بانحراف جديد . إن هذه المفاهيم التي تردى فيها الفكر الغربي أولا لم تكن في الحقيقة مستمدة من الرسالات السماوية والكتب المنزلة وانما كانت من تحريفات المفسرين ومن هنا جاءت بعد ذلك الحملة على هذه القيم وتحطيمها والدعوة الى الحرية المطلقة وتغليب اللذات والشهوات ، وتلك قضيتهم وأزمتهم ، أما في محيط الاسلام فان الأمر يختلف ، ذلك أن الأسلام قد اعترف بالنوازع البشرية في مختلف مطالب النفس والجسد وأباح للغرائز حرية العمل في حدود الضوابط التي أقامها والنظم التي وضعها والحدود التي قررها حفاظا لها ، هذا الاسلام غير مطالب باجترار مثل هذه الدعوات والمفاهيم السمومه .

دراسات إسلامية معاصرة
(٣٢)

التكامل والأنشطارية

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

التكامل والأشمولية

ان سمة الاسلام الأساسية الممثلة في فكره الأصيل : هي التكامل بين القيم والوسطية بين الطرفين المتطرفين استكمالا لهما ومواءمة وتوازناً . والتكامل سمة أساسية تميز الفكر الاسلامي عن الفكر البشري بشقيه : الفكر المادي الخالص والفكر الوجداني الخالص ، فالفكر الاسلامي يؤمن بتكامل القيم والعناصر والتقائها في وحدة كاملة تستهدف بناء شخصية الفرد لبناء المجتمع بعد ذلك على أصل أصيل ومنهج فطرة .

وأبرز مميزات التكامل في الفكر الاسلامي : التوازن والموائمة والتنسيق بين تيارات الوحدات المختلفة واتجاهاتها بحيث يحميها من التعارض أو التضارب أو التخلف ويحول بينها وبين الصراع ، بحيث تلتقي فروع الاجماع والسياسة

والاقتصاد والتربية والقانون والأدب والفن على مفهوم متكامل أساسه بناء الفرد والجماعة ودفعهما الى الإمام في مجال التقدم والبناء والنمو أداءاً للرسالة التي جاء الانسان الى هذا الكون من أجلها وتحقيق ارادة الله العليا التي يقوم الفكر الانساني الأصيل من أجل بنائها وحمايتها ودفعها الى الأمام .

ذلك مفهوم الاسلام ، أما الفكر الغربي فقد قام أساساً على غير ذلك ، بل على عكس ذلك تماماً ، قام على أساس الانفصال والانشطار والتباعد بين القيم واستعلاء كل منها مع الانفصال التام في الميادين ، أو الالتقاء بين عنصر وعنصر دون أن تكون هناك هذه القدرة الموحدة للقيم كلها في اطار متكامل جامع وهو ما تفرد به الاسلام .

أما الفكر الغربي فانه حين دفع هذه الفروع الى العمل فانه لم يخلق بينها ذلك الرباط الأساسي والحتمي الذي يجعلها متوازنة لا تطغى منها قيمة على أخرى ، وكان أخطر ما تجاهله هو أنه فرغها من أخلاقيات التقوى والرحمة والغيرية ومن هنا نشأت فكرة استعلاء العلم أو المادة كما نشأت نتيجة لذلك أسباب الصراع والتناقض والتحلل والتمزق والضياع .

(١) ان القرآن يرسم للفكر الاسلامي طريقاً ومنهجا بحيث يظل محافظاً على كيانه ، محرراً من الاحتواء ، سليما من

الخطر ، قادراً على تصحيح مساره اذا انحرف ، مستهدف الغاية من العمل وهي تحقيق منهج رباني في مجال الفكر والحضارة ، أما الفكر الغربي فقد حطم كل الضوابط وقضى على كل الالتزامات ، ولم يعد مرتبطا بأي مسئولية عقائديه أو اخلاقية أو خيط يربط وحداته ، ومن هنا كانت محاولات التغريب الواسعة المتعددة للقضاء على هذه الدعامة في الفكر الاسلامي ودحرها ، بمحاولة تجزئة هذه القيم والعلوم والفروع ، واعطاء كل منها حرية الحركة بحيث يخرج عن الجامعة الكلية التي تربطه ، كما أعطي ذلك للادب أو للفن رغبة في الفصل بينه وبين الأخلاق . بين مسئولية المجتمع أو كما جرت المحاولات لتفريغ السياسة من القيم الأخلاقية أو بناء الاقتصاد على الأساس المادي أو الربوي ، أو فصل الدين عن المجتمع والدولة ، بينما لا يقوم منهج الاسلام الا متكاملا جامعاً . ولا ريب أن محاولة التجزئة هذه لها أبعاد خطيرة فأنها تصرف الفكر الاسلامي عن طريقة الأصيل وتنحرف به عن غايته الأدنى ، وتخرجه عن مساره الحقيقي المهتدي بأهداف الاسلام ومنهج القرآن . ولذلك فان (التكامل) هي قاعدة أساسية ودعامة كبرى .

(٢) يجمع الاسلام جمعاً انصهاريا (لاثنائيا ولا

ازدواجياً) بين العقيدة والشريعة وبين العقل والقلب وبين الدنيا ولأخرة ، وفي النظرة الى قضية ما يتطلب الأمر معرفة كل الأبعاد ووضع هذه القضية في مكانها من الصورة الكاملة .

لايكفي النظر الى الحادث أو الموقف أو الخبر منفصلا للحكم عليه وانما يجب أن يعاد هذا الجزء الى الكل أولا ثم يجري تقدير الموقف كله .

ففي أحداث التاريخ لا بد من مراجعة شاملة للتطور التاريخي كله الذي سبق هذا الحادث ولازمه (وأمامنا مسألة قضية فلسطين ففي نظر الفكر الاسلامي يجب أن ينظر اليها من خلال بعدها الاسلامي في أول الدعوة وموقف اليهود ، وبعدها الخاص بالحروب الصلبية وبعدها الخاص بالاستعمار وبعدها بالصراع بين الشرق والغرب ألخ) وفي تفسير التاريخ لا تتوقف النظرة الاسلامية عند عامل المناخ أو الأقتصاد أو النزعة الى السيطرة أو الإثارة المادية ألخ وانما ينظر الى هذه العوامل مجتمعة مضافاً اليها عامل الانسان بوصفه صاحب ارادة ، وعامل الارادة العليا التي تتحرك في داخلها ارادة الانسان وفي أي مسألة لا يمكن النظر اليها من وجهة نظر

اقتصادية محضة ، أو اجتماعية خالصة أو روحية منفصلة ، وانما لا بد من نظرة متكاملة جامعة .

فالثقافة الاسلامية (هي كل هذه الخيوط مجتمعة متلاقية بحيث يتكون من لحمتها وسداها نسيجا متماسكا له لونه وقوامه وآثاره) .

وفي مسيرة الاسلام ظهر أثر التجزئة والانشطار والخروج على تكامل الاسلام حين استعلى الفكر المعتزلي العقلاني ، وحين استعلى الفكر الصوفي الوجداني وفي كلا المرحلتين وقعت الأزمة التي لم يتحرر منها المجتمع الاسلامي والفكر الاسلامي الا بالعودة الى التكامل ، فقد انحرف الاعتزال حين استعلى بالعقل وحده وانحرف التصوف حين أعلى شأن القلب، والاسلام عقل وروح ، ولقد عرف أئمة الفكر الاسلامي خلال هذه الأزمات « قانون التكامل » وجعلوه أساساً للفكر الاسلامي ونبراسا لتصحيح المفاهيم وميزانا صادقا لا يخطىء ، ونحن اليوم في أزمة التغريب والغزو الثقافي نواجه فكراً غربيا انشطاريا يريد أن يحتوي مفهومنا ويسلمنا الى الخطر الماحق فعلينا أن نكون قادرين على دفع الخطر فالفكر الاسلامي في أصوله وجذوره وفي حركته

ونظرته : متكامل جامع لا يتعرض للجزئيات وانما يضع القواعد الكلية وهو يضم كل القيم .

السياسة : تربية الأمة على العزة والكرامة .

العلم : فريضة على كل مسلم ومسلمة .

التربية : تربية الروح والجسم والعقل .

الاقتصاد : تدبير المال وكسبه من وجهه .

الاجتماع : حل أدواء المجتمع وأزماته .

التصوف : طهارة النفس ونقاء القلب .

مع البعد عن مواضع الخلاف والعناية بالنفس الانسانية والاهتمام بالساعد قبل السيف وبتقوى القاضي فالعدل في نفس القاضي وليس في نص القانون وليس العيب في الخلاف بل في التعصب الرأي والحجر على العقل .

(٣) التصور الاسلامي لأمور الحياة كلها ليس تصوراً فلسفيا مجنحا ولا تصوراً ماديا حاداً ولكنه تصور انساني كامل يقوم على أساس التوحيد والمسئولية الفردية والالتزام الأخلاقي ، وقد تحرر التصور الاسلامي دوما من طوابع الوثنية والمادية والروحية المغرقة ، ومن تراث الهلينية والغنوصية على السواء وقام على التماس المنابع الأصيلة من القرآن والسنة الصحيحة وهو مركب جامع لا يفصل الأدب

عن الفكر ولا الدين عن المجتمع ، ولا العروبة عن الاسلام ولا الأخلاق عن التربية ولا الشريعة عن الأخلاق . ومن ثم فان التماس المنابع فيه مرتبط بالنظرة المستقبلية ، فليس الفكر الاسلامي فكراً دينيا بمعنى أنه فكر لاهوتي أو عبادي قاصر وليست اللغة العربية لغة دينية بهذا المفهوم .

وقد شهد المفكرون الغربيون المنصفون للاسلام بهذا الطابع وهذا القانون . يقول أحد الباحثين :

ان الايمان العميق بالله في الاسلام جنب المعارف من الانقسام ويقول الأستاذ تريتون أستاذ الدراسات الشرقية في جامعة لندن : إن الاسلام يعطي كلا من العالمين (الدنيا والآخرة) حقهما ، وفي وسع المسلم العصري أن يعيد النظر في الاسلام كله دون أن ينقطع عن الماضي وله أن يراجع أحكام المعاملات والشريعة لأن باب الاجتهاد مفتوح لا يزال والمسلمون يجتهدون اليوم ليثبتوا أن الانسانية الصادقة والأداب القومية والعقل السليم تلقى أرفع تعبير عنها في شريعة الاسلام وأحكامه .

ويقول ليو بولد فابس : إن الارتباط العميق بين الدين والسياسة ، ذلك الارتباط الذي يميز التاريخ الاسلامي بصفة عامة يبدو غريبا في نظر الرجل الغربي الذي طال تعوده على

اعتبار أن مسائل الاعتقاد ووسائل الحياة العملية ينتمي كل منها الى مملكة مغايرة لتلك التي تنتمي اليها الأخرى ومن المستحيل الحصول على تقدير صحيح للاسلام دون الانتباه الكامل لهذه المسألة ، فأولا : يجب أن ندرك أن الاسلام لا يهدف الى مجرد التأثير في علاقة الانسان بالله تبارك وتعالى وتوجيه هذه العلاقة فحسب ، بل هو كذلك يهدف الى التأثير في العلاقات المتبادلة بين الناس وتوجيهها والحاجة هنا لا تقل عن الحاجة هناك .

وانطلاقا من الاعتقاد الأساسي بأن جميع جوانب الحياة الطبيعية قد تقررت بمشيئة الله فان رسالة القرآن لا تقف عند حد الاهابة الروحية بل وتشمل حقل النشاط الانساني بأسره : الفردي والاجتماعي كله ومثل هذه النظرة تمنع بطبيعة الحال الفصل بين أمور الحياة الدينية والدنيوية وتمنع الفصل بين ما لقيصر وما لله ،هذه النظرة التي يرى بها الاسلام مفكرو الغرب تستطيع أن تضيء لنا الطريق لأنها تكشف عن زيف الاسلوب الذي يقصر الاهتمام على الفرد وحده وعبادة الفرد بصرف النظر عن الجماعة ، أو خطأ احلال الجماعة محل الفرد ، وعبادة المادة ، وجعل مظاهر المجتمع بشتى صوره السياسية والاقتصادية غاية يسخر

لخدمتها الانسان وليست وسيلة لخدمة الانسان وتلك هي الانشطارية المتصارعة التي يرتفع عنها الاسلام في تكامله الذي يعنى بالفردية في نفس الوقت الذي يقيم فيه الجماعة ويعنى بالروح في نفس الوقت الذي يهتم فيه بالمادة ، ويقرر أن الفكر والمادة انما يتتابعان لا يسبق أحدهما الأخر ، ويجعل من الألهي والزمني كلا مترابطا .

وفصل الدين عن الحياة العملية مما يستبعده الاسلام ، لأن الاسلام لو انعزل عن المجتمع لما استطاعت الحضارة الاسلامية أن تمتد من المشرق الى المغرب ولما استطاعت أن تقيم هذا البناء الضخم ، وأن فصل الدين عن المجتمع محاولة لابعاد الدين عن وضعه الحقيقي ومفهومه الأصيل وان فصل الدين عن الحياة هو الذي أخر تطور المجتمع الاسلامي في العصر الحديث ، ان أبرز قوانين الاسلام الذي انتصر به المسلمون هو وحدة تعاليمه وتكاملها ، بحيث لا يصح تجزئتها ولا تفتيتها أو الأخذ بفرع منها دون الأخر فكل فرع مؤثر في الآخر متأثر به ، به ومن هنا يتبين أن المذهبان المثالي والمادي قاصران عن أن يكونا أساسا صالحا لبناء نظرة تاريخية أو حركة اجتماعية ، فالمادية تعتمد على الطبيعة وحدها وتضع الانسان في مرتبة ثانوية ، بينما أن المثالية تؤكد دور العقل أو القوة

العاقلة وتضحي بالطبيعة وكلاهما قد عجز عن ادراك العلاقة بين الانسان وبين خالقه ومجتمعه .

(٤) من الحقائق الأساسية أن الاسلام جمع بين المادي والمعنوي في مفهوم واحد متكامل يتمثل في نظافة الجسد وطهارة القلب ، ويتقرر في الترابط بين الخَلْقي والخُلُقي وفي ذلك يقول الرسول ﷺ :(اللهم أحسنت خلقي فاحسن خُلُقي) ويظهر في الترابط بين العلم والعمل (الايمان ما وقر في القلب وصدقه العمل) ويتمثل في الجمع بين المادي والمعنوي ، يقول عمر بن عبد العزيز لواليه الذي طلب بناء سور لتحصين المدينة :(حصن مدينتك بالعدل) وأبرز ما يركز عليه الاسلام التلازم بين القوة الموجهة للعمل وبين الارادة المنفذة له ، فلا فصل بين القوة والارادة ولا تناقض بين النفس والجسم ، لذلك فان أبرز ما يمثل مفهوم التكامل قول القائل : أن الإسلام يجمع بين الأرض والسماء في نظام الكون ، وبين الدنيا والآخرة في نظام الحياة وبين الروح والجسد في نظام الانسان وبين العمل والحياة في نظام المجتمع ويشكلها جميعا في نظام موحد هو الطريق الى الله . ومن هنا فان تكامل الاسلام يتمثل في النظرة الجامعة دون اعلاء جانب على جانب وبذلك كانت العقيدة الاسلامية بهذا التكامل

والتجانس والتوازن قادرة على أن تزود الناس بمفهوم كامل عن العالم والحياة .

الانشطارية

ما هي الانشطارية

هي الفصل بين القيم المتكاملة في الفكر وفي النفس الانسانية وتجزئتها والعجز عن تكاملها وارتباطها مما يؤدي الى عدم القدرة على الاستيعاب أو روءية الأبعاد المختلفة ولما كان الفكر الاسلامي يقوم أساساً على التكامل بين القيم والترابط بين الأجزاء بما يلتقي بالانسان نفسه (الجامع بين المادة والروح) فان الانشطارية هي من أخطر التحديات التي تواجه وجوده ، والتي هي مصدر أزمة الانسان المعاصر وأزمة الحضارة الحديثة . ذلك أن الفكر الغربي بطبيعته التي نشأ عليها وتشكل بها ، هو فكر انشطاري يعجز عن التكامل ويرى استحالة التقاء العناصر في كل جامع ، ولقد بدأت الانشطارية في الفكر الغربي من نقطة الفصل بين الدين والدنيا وعزل الدين عن الدولة وفصلها عن المجتمع وقصر الدين على العلاقة بين الله والانسان حتى أصبح مفهوم الدين انما يعني هذه العلاقة وحدها . وهذا هو المعنى لكلمة الدين والمتعارف في مجال البحوث العلمية والحديثة وهو التي يستمد .

مفهومه من كلمة (Reiejon)الاجنبية وهي لا تعني مفهوم الدين بالصورة التي نفهمها في الفكر الاسلامي ولا تشمل منطلق المفهوم للدين بالصورة التي نفهمها في الفكر الاسلامي ولا تشمل منطلق المفهوم الاسلامي للدين الجامع بين الدين والدولة والعبادة ومنهج الحياة . بينما يعني الدين في الغرب العبادة وهي جزء من الاسلام ولا يكتمل الدين في الاسلام الا بتمامه باقرار مناهج العلاقات بين الناس في المجتمع بالاضافة الى منهج العلاقة بين الناس في المجتمع بالاضافة الى منهج العلاقة بين الانسان وربه ، ومن هنا كان قصور الفكر الغربي في جانب المنهج الاجتماعي وحاجته الى استكمال هذا الجانب بالأيدلوجيات والمذاهب الاجتماعية والاقتصادية ، لأن الدين عنده ليس الا علاقة مع الله اما في الاسلام فان المسلم يجد منهجاً كاملا : يضم العبادة والتعامل الاجتماعي ، والأخلاق ، في كل مترابط متداخل لا ينفصل منه جانب عن الآخر . ولا ريب جاء الفصل في الفكر الغربي بين الدين والدنيا نتيجة لذلك ، ثم جاء الفصل بين الدين والعلم ثم جاء الفصل بين المادة والروح .

ولما حقق العلم بعض الانتصارات أصبح في نظر الفلاسفة دين البشرية في العصر الحديث ، ومن استعلاء

العلم استعلت المادية ووقع الانفصام بين شطري النفس والحياة فحجب جانب الروح والقلب والوجدان واستعلى جانب العقل والعلم والمادة . وأصبحت النظرة كلها قائمة على المحسوسات والمعقولات والتجريب ، أما ما سوى ذلك من جوانب الغيب والوحي والنبوات ورسالات السماء فقد أسقط تماماً ووضع في قائمة الأساطير والخرافات من الكلمات الساخرة .

وبذلك أنكرت الفلسفة المادية شطراً كبيرا من الواقع وبعداً خطيرا من أبعاد المعرفة وفهم الحياة ورسالة الانسان فقد أنكرت كل ما لا يدركه الحس ، وعجزت عن أن تنظر الى الدين والوحي خارج نطاق التفسيرات المضطربة التي وجدتها ، وقد كانت ولا تزال تستطيع اذا خلصت النيات أن تجد في التجربة التي قام بها عدد من مفكري الغرب ممن اتصلوا بالاسلام ـ أمثال دكتور خالد شلدريك ودكتور جرمانوس ومحمد أسد (ليو بولدفايس) وعشرات ، تجد فهما جديدا لمعني الدين والوحي والنبوة .

ولقد اتسع نطاق « الانشطارية » في الفكر الغربي ففصل بين الحاضر والماضي ، بل وأنكر الماضي كلية ودعا الى الانفصال عنه ورمى التراث بكل مهانة وانتقاص ،واعتبر

الماضي والقديم مجموعة من التقاليد والأوهام التي تجاوزتها البشرية بعصر العقل والعلم ودعت الانشطارية في نظرتها الى مفاهيم الاجتماع والأخلاق والنفس الى الغاء القيم الثابة التي قررتها الأديان من ضوابط وحدود ومحرمات داعية الى الانطلاق الكامل والتحرر من كل الحدود ، كما دعت الى ما أسمته نسبية الأخلاق والتطور غير المقيد أو غير القائم على محور ثابت . وارتفع الصوت باعلاء ما أطلق عليه مبدأ التغير والمتغيرات وأصبح لا يقيم وزنا للحقائق الثابتة والأصول القائمة فأرسلت الدعوة إرسالاً الى القول بالتغيير المستمر لكل كائن ولكل فكرة .

ثم ظهرت عقلية الجزئيات والتنسيلات والتخصصات التي استطاعت أن تحجب عن أذهان الناس الصورة الكاملة والواضحة للفكر البشري أو لحركة المجتمع التي تعطي للانسان نظرة جامعة لها أبعادها المتصلة بالكون والحياة .

(٢) وتبدو ظاهرة الانشطارية في كل جوانب الفكر الغربي على النحو التالي :

أولاً: انشطارية في نظرية المعرفة بين العقل والقلب .

ثانيا : انشطارية في نظرية العلم بين الدين والدولة .

ثالثا : انشطارية في نظرية الأخلاق بين النسبي والثابت .
رابعا : انشطارية في نظرية الأدب بين تكامله أو تجزئته عن الفكر .
خامسا : انشطارية في العلم : بصراعه مع الدين .
سادسا : انشطارية في السياسة بانفصالها عن الأخلاق .
سابعا : انشطارية في التربية بفصلها عن الدين والأخلاق ألخ .

ولما كانت طبيعة الفكر الغربي تتمثل في (التجزئة) لا في (التكامل) فهي تفهم شيئاً واحداً وترى الآخر ضده على الاطلاق ترى أن الحياة مصدرها جنسي حسبما جاءت نظرية فرويد ، ولا تقبل أن تكون للحياة مصادر متعددة : يكون الجنس أحدها ، وترى أن تفسير التاريخ تفسيرا ماديا حسبما جاءت نظرية ماركس ولا ترى الصورة الواسعة بأبعادها وان هناك عوامل مختلفة تحكم التاريخ غير المادة منها الدين والعقائد والأخلاق والمسائل المعنوية بالاضافة الى الطقس والبيئة وهكذا .

وترى أن الجنس الأبيض هو وحده الذي يملك التفوق

ولا ترى أن التفوق يمكن أن يكون لأجناس أخرى أو أنه لا يرتبط بعامل الجنس كذلك فهي ترى أن مصادر القيم مادية وحسية وتجريبية ، وتقيم كل المناهج على أساس العلمانية ولا ترى أن في الأفق مناهج أخرى غير المنهج المادي أو أن للانسان قوى أخرى غير العقل وهي بهذا لا ترى الا وجها واحدا تقف عنده وتنكر معه أن هناك وجها آخر ، ولا يتسع أفقها الى امكان الجمع أو الموائمة أو الامتزاج أو الالتقاء أو التوازن بين الجانبين المادي والروحي أو العلمي والديني وهكذا تفصل بين الأشياء فصل التعارض والمخالفة والخصومة الكاملة ، ولا تستطيع بطبيعة تركيب فكرها وميراث عقليتها ومكوناتها الطبيعية التي غرستها عوامل كثيرة أن تقبل التقاء القيم وتكاملها كما تلتقي وتتكامل في الانسان نفسه .

فهي تقبل العلم وترفض الدين، وتقبل المادة وترفض الروح ، وتقر المحسوس وترفض الغيبيات وبذلك تقر الانشطارية أساساً للفكر وقانوناً له ، ومن نتائج هذا أن وقع الصراع والفصل والتضاد والعداء بين الفردية والجماعية ، وهي في الاسلام متكاملة في تناسق ومرونة وهكذا تمزق الفكر الغربي الى فكر فردي ليبرالي يستعلى بالفردية وفكر اجتماعي ماركسي يستعلي بالجماعة وينكر حق الفرد، وقد كان هذا

التمزق من شيمة الفكر البشري دائما ، وفي أيام الرومان والفرس ، بينما يقوم الاسلام على الجمع بين الفردية والجماعية .

وانتقل الفكر الغربي من مفهوم تعذيب الاجساد والرهبانية والعزلة في الصوامع وعقوق الفطرة في انكار الزواج والطعام الى النقيض الكامل في الاباحة والانطلاق واعلاء الجنس والدعوة الى الشذوذ والهيبية ، من النقيض الى النقيض ، ومن التجميد الكامل لرغبات الجسد الى الاخلاق الكامل الى درجة الانفجار ، ولا ريب ان أبرز ما يصدم الفكر الاسلامي من أصول الفكر الغربي : وأسسه الوطيدة هذه الانشطارية التي تحول الى أعمق الأعماق ، محاولة الالتقاء بين الفكرين ، ولقد عمد دعاة تعميق الانشطارية (وهي الصهيونية التلمودية) الى اعلاء شأن التخصص الجزئي وحجب أهل التخصص عن التماس النظرة الكاملة التي يعرفون بها موقفهم من الكل المرئي ، وتجاهل أبعاد القضايا والانحصار في دوائر ضيقة مظلمة عاجزة عن فهم ما وراءها ، فعالم النفس قد استغرق فكره مبادىء هذا العلم ومقاييسه وهو يرى أن علمه يفسر الحياة كلها ، وعالم الاقتصاد يرى أن مسائل العيش هو قوام الإصلاح البشري

وأن نظريته هي واحدة الدنيا وهكذا تتقابل المذاهب وتتصارع وهي جزئية كليلة عاجزة عن أن تحيط بالانسان في تكامله أو الحياة في جماعها المترابط بين قيم كثيرة . والحق أن هذه التخصصات كلها انما هي جوانب جزئية من كل ومظاهر متنوعة لوحدة كاملة تدور حول الانسان وحول مجتمعه ومن العجيب أن يقف الباحث المتخصص عند حدود جزئية واحدة دون أن يلم بالصورة الكاملة ليرى موضعه الحقيقي فيها وليرى أثر نظرته في الصواب أو الخطأ في الأجزاء الأخرى وشأن هذا التخصص شأن قصة الفيل القديمة ، الذي لمس بعض المكفوفين أجزاء منه فلما سُئلوا صور كل منهم الفيل بصورة الجزء الذي لمسه من جسمه الضخم ».

ومن العجيب أن يعجز علماء الفروع عن فهم الصورة الكاملة لعملهم ، المرتبط بالانسان أساساً وبمجتمعه ، ولكن السيطرة التلمودية تريد أن تجعل في يدها وحدها كل الخيوط فهي توقف علماء كل قطاع عند جزئيتهم فلا يتعدون النظرة الى ما تحت مواقع أقدامهم ، أما الاسلام فان أمر دراسة الأبعاد والجوانب وأثر بعضها في البعض الآخر مفروض على الباحث في الاجتماع أو الاقتصاد أو التربية ، ذلك أن عليه أن يعرف أثر موضوعه كجزء في الاجزاء ، تكاملا وحذراً من

التضارب أو التكرار أو احداث البلبلة ، فالمتخصصون في الاسلام يلتقون على مستوى التكامل ومعرفة أبعاد دور كل منهم ، وأثره في الأجزاء الأخرى حتى تبدو الصورة دائماً كاملة وسليمة من التضارب والتعاكس .

وفي الفكر الانشطاري لا يسأل المجتمع عن مسئولية رجل الأخلاق ولا يسأل رجل الأدب عن أثره بالنسبة للتربية ولا يسأل رجل النفس عن محاذير وجهة نظره بالنسبة للدين وهكذا تتمزق الاختصاصات ولا تلتقي في منظور كامل (الا اذا كان هذا المنظور هو القوى التي تحرك أجهزة العلماء جميعاً وتستفيد من تخصصهم الشديد الذي لا يجاوز الجزئيات ومن هنا يقوم ذلك الاحتواء التلمودي الخطير للفكر الغربي ويحركه في الطريق الى تدمير المجتمع البشري وتمكينه من تحقيق أهداف الصهيونية) .

ومن هنا نجد أن الفكر الاسلامي المتكامل الجامع لا يقر الانشطارية الغربية ويرى أن الفكر لا بد أن يتكامل تكامل هذا الانسان من حيث كونه روحاً وجسداً . الى جانب التكامل في النظرة الاسلامية .

(٣) يمثل الاسلام (الوسطية) بين المادية الغربية المغرقة والروحية الشرقية المفرطة ، كذلك فان الاسلام يمثل

(التوازن) الذي يجمع بين الطرفين في عدالة تامة بعيدا عن مغالاة أحد الطرفين ، وبمعنى أن كلا منهما عنصر أساسي في الطبيعة البشرية لا غنى عنه لتقدم الانسان ، التوازن بين الفرد والمجتمع ، والتوازن بين المادي والروحي . والتوازن بين الدنيوي والأخروي .

ويصور هاملتون جب الاسلام بأنه عامل التوازن بين النقيضين في العالم الغربي فهو يقف في وجه فوضى الوطنية الأوروبية كما يقف حائلا دون زحف الشيوعية الروسية ، ويمتاز بأنه يمثل فكرة مساواة صحيحة بمساهمة كل فرد من أفراد الشعب بالعشر من مواد الجماعة ومبادىء الاسلام تنبذ التبادل غير المفيد ، كما تنادي بالعداء للاموال المعروفة بالربا في حين أنه شديد التمسك بحقوق الولد والزوج والملكية ورءوس الأموال التجارية وهو بذلك يقف وسطاً بين البرجوازية الرأسمالية والشيوعية البلشفية .

ويقول : واذا ما أريد احلال التعاون محل الخلاف في المجتمعات بين الشرق والغرب فان وساطة الاسلام ضرورية لا غنى عنها فهو وحده الكفيل بحل المشكلة التي تواجه أوروبا في علاقاتها مع الشرق » .

التقدم

ان قانون التكامل يفرض مفهوما للقضايا مختلفاً عن المفاهيم التي تفرضها الانشطارية ، وفي عشرات من القيم الاساسية للحياة والمجتمع نجد ذلك الفارق واضحا وعميقا فقانون التكامل يصدر عن الأصالة التي تمثل الارتباط بالمنابع وتعطي للحركة حريتها الواسطة داخل اطار الحدود والضوابط التي رسمها الدين الحق ، وهي تمثل الوسطية التي لا تنحرف الى شمال أو يمين ، وهي تمثل الترابط بين نقطة الثبات وحركة التغير .

من هنا فاذا عرضنا لمفهوم « التقدم » وهو من كبرى قضايا العصر نجد أن موقف الاسلام منه جامعا للأصالة وللتكامل وللوسطية رابطابين الثبات والحركة ، قادراً على التغيير والتطور دون فقدان الذاتية ، أو تجاوز الاطار أو الإنطلاق الى غير غاية واضحة . ومفهوم التقدم في الاسلام انه دعوة الى الحركة والترقي وتجاوز العقبات واقتحام الأخطار في سبيل الغاية الكبرى ، غاية وجود هذا الكون . ورسالة الانسان فيه ومسئوليته والتزامه ، هي في اقامة المنهج الانساني الطابع الرباني المصدر الذي يسعد البشرية ويهديها ويوجهها الى الحق والخير والعدل ويدفع عنها إصر الحقد والأنانية

والتعصب ويرتفع بها من الأنانية الى الغيرية ومن الذاتية الى الجماعية ومن المطامع والأهواء الى الرحمة والعطاء ، ومن العنصرية الى الإخاء . ومن الأستعلاء والسيطرة الى المساواة والعدل .

والتقدم في الاسلام هو تأكيد القيم الانسانية العليا وهو تقدم شامل كامل جامع بين المادي والمعنوي ، فالتقدم المادي فيه مشروط بالقيم الأساسية القائمة على الرحمة والعدل والخلق ، وذلك انطلاقاً من مفهوم الاسلام القائم على أساس أن الحوافز الروحية تعطي الجوانب المادية سُمُوّاً وارتفاعا ، ولقد جاء الاسلام الى البشرية منذ اربعة عشر قرنا حاملا لها مفهوم التقدم الجامع بهذا المعنى فنقلها من عبادة الأوثان الى عبادة الله ومن العبودية للقيصر والفرعون الى الانسانية التي تقوم على المساواة والإخاء ثم كانت الحضارة الاسلامية بآفاقها الواسعة التي امتدت من آسيا الى أفريقيا الى أوروبا ثمرة مفهوم التقدم الاسلامي الجامع الذي اعلى شأن كرامة الانسان وحريته وتخليصه من القيود ، وجعلها في المقام الأول من التقدم ، ثم لم يجعل التقدم المادي عاملا على القضاء على الاخلاق والقيم العليا ، بل جعله أساساً لها ، وفاصل بين

أخلاق الحياة وبين التقدم المادي الخالص ، مقرراً أن الغاية من التقدم أخلاقية أساسا .

ولقد مضت حركة التقدم الاسلامي الى غايتها فقدمت للبشرية معطيات العلم في اطار الأخلاق والرحمة والسماحة حتى دارت دورة الفلك ؛ حين تسلمت أوروبا تقاليد الحضارة والعلم وعملت على انتزاع التقدم المادي من ضوابط الدين والأخلاق واندفعت به اندفاعاً تاماً حتى جعلت التقدم نفسه بديلا للدين .

واقترن التقدم بالتغير الاقتصادي بمعناه المادي من مخترعات ووسائل ، وقد دفعها هذا التحول الى تغيير مفهوم التقدم في جوانب كثيرة .

(١) جعلته حقاً للشعوب البيضاء صاحبة الحضارة وليس حقا للشعوب الملونة استعلاءً بالجنس واستعلاء بالثروة والموارد والقوة المادية .

(٢) تصورته تقدما عاما الى الأمام وينتقل من حسن الى أحسن .

(٣) جاءت الدعوة الى اعلاء الانسان ووضعه في مرتبة أسمى من الحياة باسم الفلسفة المثالية ثم جاءت الفلسفة المادية فأعتبرته حيوانا .

(٤) نسب الخلق كله للطبيعة ووصفت بأنها عمياء وأن وجود العالم كله صدفة .

(٥) غلبت نوازع الأهواء والشهوات والمطامع فأختفى معها كل عوامل الخير والأخلاق .

(٦) علا الاعتقاد في قوة العقل والعلم ونظر الى أنها وسائل التقدم الوحيدة أما مفاهيم الأديان فقد اعتبرت من الخرافات التي تعوق التقدم ، وقد تأكد للفكر الغربي بعد وقت ليس بطويل أن هذه القضايا التي وضعت موضع الحقائق ، ليست سليمة تماماً وان أغلبها فاسد ، فلم يكن التقدم مضطرداً مع الحضارة والعلم ، بل ان النتائج كلها أثبتت أن هذا المفهوم قد أحدث أزمة في الحضارة وصدعا وإن التقدم بمفهومه المادي الخالص قد عجز عن ضبط الغريزة أو اقامة العدل ، وأن العقل قد فشل في ضبط الأهواء والمطامع . وان العالم الغربي كله يموج بالسخط والقلق والتمزق واليأس وتغلبه طوابع التشاؤم والخوف البالغة وأن مفهوم التقدم لم يحقق له شيئا لأنه طبقه وفق قاعدة الانشطارية فأعلى المفهوم المادي منه وحجب الجوانب المعنوية والروحية التي هي عماد السلامة والمعادلة والتوسط .

وحين وصل الغرب بمفهوم التقدم الى أعلى درجات

الرفاهية والترف والمتعة كان قد وصل الى التمزق النفسي الذي اصبح صريعا له . أما الاسلام فقد كان مفهومه أشد حيطة ووثاقة وكمالا ، حين حرك التقدم المادي في اطار أخلاقي ديني رباني قوامه الرحمة والعدل والسماحة والإخاء وضبط النفس .

(٢) حاول الغزو الفكري أن يطرح مفهوما زائفا يرمي الى القول بأن تأخر المسلمين في العصر الحديث راجع الى الدين ، ربما كان ذلك في محاولة للمقارنة مع الغرب في العصور الوسطى وربما كان ذلك محاولة للتغريب والقاء الشبهة على مصدر التقدم الحقيقي في عالم المسلمين .

أما ان الغربيين تخلفوا في الماضي بسبب من تفسير خاطىء للدين فهذا صحيح ، واما أنهم تقدموا ماديا بعد أن طرحوا عنهم هذه التفسيرات فهو صحيح أيضا ولكن الأمر بيننا وبينهم يختلف فان مفاهيمهم في الدين كانت الى حد كبير قائمة على سيطرة الكهنة والانصراف عن الحياة الى العزلة واتخاذ أساليب التأمل وانكار أساليب التجريب في الحياة العملية ، وكانت مفاهيمهم بالنسبة للعدل زائفة مع سيطرة الملوك والأباطرة وعبودية الجماعة العامة .

كل ذلك كان من أسباب تخلفهم قبل النهضة التي

جاءت بها في الأساس مفاهيم الاسلام وقيمه ، تلك التي حطمت عوامل العزلة والعبودية وسيطرة الكهنة ، فكانت تلك الاندفاعات الكبرى الى التقدم العلمي ولكن هذا التقدم مع الأسف الشديد ظل ماديا بحتا وحجبت عنه عوامل صيانته من الظلم والفساد والإباحية حين تجاوز اطار الدين والأخلاق .

أما المسلمون في العصر الحديث فان أمرهم مختلف . فان عوامل تخلف المسلمين لا ترجع الى الاسلام انما ترجع الى الانفصال عنه فإن الاسلام هو الذي شاد تلك الحضارة فمن المستحيل وهو عامل بنائها أن يكون عامل ضعفها وتخلفها . ان القيم الاسلامية قيم تقدم والتمسك بها يؤدي الى القوة والسيطرة والمتعة وان التخلف لا يقع نتيجة انحرافهم عن هذه القيم وتحريفهم لها واخضاعها لمذاهب وافدة باعلاء عنصر من عناصرها أو افراده بالسيطرة .

ان فترة ضعف المسلمين لا تمثل حقيقة جوهر الاسلام وتجربته في العالمين مضيئة ، ولو أنها استمرت على أصولها وضوابطها ولم يقف في وجهها الأهواء لو وصلت الى غايات بعيدة ، والقول بأن الدين مصدر التخلف ليس صحيحا على اطلاقه فان كل النهضات والحضارات نبعت من معين

الدين ، ولكن بالنسبة للغرب فان تفسيرات الدين هي مصدر التخلف ، أما في عالم الاسلام فان قصور المسلمين عن تطبيق الاسلام هو سبب التأخر الحقيقي ، وان أخطر ما عوق المسلمين من أصول الاسلام (أولا) فضل للقول عن العمل :

(يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) .

فالاسلام يجمع بين العقيدة والايمان وينكر القول المطلق المجرد .

(والشعراء يتبعهم الغاوون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون) .

وقد أشار الامام محمد عبده الى هذا المعنى حين قال : « ما الوهن والانحطاط الذي ينعى على الشعوب الاسلامية الا نتيجة تقاعس المسلمين أنفسهم ودسائس الأجانب ومكائدهم ، لا نتيجة فساد ذاتي في تركيب معتقدهم الديني كما يزعم الخصوم فهذا المعتقد يرتكز على ركائز العقل ويقول بالحرية والاختيار وينكر التواكل والخمول ولكن المسلمين قد ضلوا سواء السبيل ، وتنكبوا عن الاهتداء بهدى دينهم فصاروا الى ما صاروا اليه من الانحطاط والجمود » .

(ثانياً) سقوط العزلة وتراخي الارادة : فان أول بوادر التخلف قد ظهرت في اليوم الذي بدأ فيه المسلمون يميلون الى الحلول السهلة ويبتعدون عن المثل القويمة التي كان محمد ﷺ تطبيقا لها ، وحين انحرفوا عن مبادىء القرآن التي تشير الى الرقابة الالهية والوازع الديني في كل قول أو تفكير ، وقد أشار الى هذا المعنى رسولهم الكريم حين قال :« رجعنا من الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر : جهاد النفس » غفل المسلمون عن أسلحتهم ولم تصك آذانهم كما كانت تفعل آية « خذوا حذركم » فركب الأعداء ظهورهم وأكتافهم ذلك هو مصدر التخلف الحقيقي ، أما محاولة التغريب في نسبة هذا التخلف للدين فانما هو إما عن جهل بالاسلام ومحاولة تطبيق حالة مشابهة في الغرب ، وإما هي من أعمال المكر والتزييف الذي درج عليها خصوم الاسلام ، ولقد تنبه الى هذا بعض الباحثين الغربيين أنفسهم حين قال جولدزين : ان كثيرين يردون ركود الاسلام الى الدين نفسه وهذه فكرة خاطئة فقد تبين أن الاسلام براء من كل عناصر الركود والتأخر وأن سبب الاضمحلال يرجع الى أمور خارجة عن الدين نفسه أهمها طبيعة الشعوب التي اعتنقته ووراثيتها السابقة ومنها الترف والرفاهية والرخاوة التي اندفع وراءها بعض الأمراء فأهملوا

الشعوب والعدل وكفوا عن الجهاد والنضال ، ومنها هجوم أوروبا على الشعوب الاسلامية بحجج مختلفة واهية .

ونحن نرى أن تخلف المسلمين عن مقومات فكرهم من القوة واليقظة والوحدة هو الذي مكن الغرب من السيطرة عليهم ، وفي هذه المرحلة لم يكونوا يمثلون الاسلام وكان الاسلام محجوباً بهم ، وحين مال المسلمون الى الدعة والترف وتخلواعن الحذر من تحدي أعدائهم وتخلوا عن واجبهم في الدفاع عن عقائدهم وأمتهم جاءت الهزيمة إزاء قوة أخرى كانت متيقظة فحين أحست بقصورهم وغفلتهم انقضت عليهم وجاء مع الاستعمار والاحتلال الهزيمة في مجال الفكر والثقافة ، فقد زيف عدوهم أصول فكرهم وحاول أن يصور لهم أنهم انما هزموا من قصور عقائدهم بينما أن الحقيقة تؤكد أن دينهم لم يكن ممارسا أو مطبقا خلال فترة الضعف أو ابان الهزيمة ، ولو كان مطبقا أو ممارساً بمفهومه الصحيح ما هزموا .

(ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) .

ان النظرة الصحيحة هي التي تفرق بين قيم الاسلام كأصول عامة وشريعة ربانية وبين تطبيق المسلمين لها وهو

(التاريخ) هذا التطبيق كان في بعض المراحل يوازي الشريعة فيحدث النصر أو يجانبها فتحدث الهزيمة ، فالقيم الاسلامية ليست مصدر التخلف بل إن التخلف هو مصدر الانفصال عنها وان الاسلام لا يحاكم بواقع المسلمين ولا يحاكم بفترة الضعف التي مرت بهم لأن المسلمين في هذه الفترة قد انفصلوا عن جوهر فكرهم واذا عادوا تحقق لهم التقدم بمفهومه الحقيقي الجامع للجانبين المادي والمعنوي .

دراسات إسلاميّة مُعاصِرة

(٣٤)

وحدة البشرية

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت



الأمة الإسلامية

شغل الفكر الغربي العالم في العصر الحديث بنظريات ثلاث : في مجال تكوين الأمم هي : (الوطنية والقومية والعالمية) وهي نظريات تتصل بالفكر السياسي الغربي ، وفي بعض جوانبها تتعارض مع الفكر الماركسي اليساري . ولقد انتقلت هذه القضايا الى أفق الفكر الاسلامي انتقالا فرضته ظروف السيطرة الاستعمارية والاحتلال من غير أن يكون له مدلول صحيح في عالم كانت تجمعه الوحدة الاسلامية الفكرية حيث يقرر الاسلام أن المسلمين أمة واحدة مهما اختلفت نظمهم السياسية الاجتماعية ومهما تشكلوا في جماعات أو حكومات فهم يصدرون عن عقيدة واحدة ونظام اجتماعي متكامل . ولا ريب كان للغرب منطلق تاريخي لنظرياته الثلاث يستمده من تحولات المجتمع الغربي الذي كان قائماً في

الأساس على أنه مجتمع مسيحي غربي ، بدأ فيه عنصر الصراع بين الكاثوليك والبروتسانت بعد ظهور دعوة لوثر التي قسمت المجتمع ، ثم كانت صيحة اليهودية العالمية التي صدعت جوانب هذا المجتمع بالثورة الفرنسية الداعية الى اعلان شأن المواطن مهما كان دينه والتي قضت بازالة القيود التي كانت تفرضها المسيحية على الجنس اليهودي في أوروبا الذي كان معزولا في (الجويم) منفصلا عن المجتمع المسيحي محتفظاً بكيانه الخاص . ومنذ الثورة الفرنسية تحطم ذلك الحاجز الديني بين اليهود والمسيحيين ، وتدافع اليهود الى السيطرة والتبريز في مختلف مجالات الثقافة والعلم بعد أن كسروا قيد الحاجز الذي كان يحجزهم تحت اسم الدين ومن ثم ظهرت الوطنية الأوروبية التي لم تلبث أن استعلت بالقوميات القائمة على اللغة والعنصر بديلا من وحدة الدين .
وقد وصف ظهور عصر القوميات في أوروبا بأنه كان مرحلة طبيعية في حياتها ومجتمعها بعد انهيار وحدة الكنيسة التي كانت قد فقدت سلطانها على النفوس ، غير أن مفهوم القومية في أوروبا ارتبط بالصراع والحرب والكراهية وتمثل في عديد من الحروب وألوان القتال والخصومة بين القوميات المختلفة يقول هانسي كهن في كتابة القومية : أن البروتستنية كانت في

الأصل حركة دينية عالمية ، شأنها في ذلك شأن الكاثوليك ولكن حقيقة وجودها قضت على فكرة العالمية الدينية التي سادت في العصور الوسطى ، اذ ان مطالبتها برجوع الفرد الى ضميره هيأ الأسباب لتعدد الفرق والمذاهب الدينية ، كما أن مطالبتها بوجوب تلاوة الكتاب المقدس ووجوب الموعظة كركن أساسي من أركان العبادة شد من أزر اللغات الوطنية كما كانت ترجمة الكتاب المقدس الى هذه اللغات وهذه الترجمة كانت نقطة البدء التي انطلقت منها اللغات والآداب القومية ، ويقول : ان الثورة الفرنسية التي أعلنت في البداية رسالة السلام العام القت بأوروبا في أتون حرب أطول أمداً وأشد تدميراً من أي حرب مضت منذ عهد الحروب الدينية ، فقد ظهرت النزعات القومية لأول مرة في ايرلندا وروسيا وأسبانيا وايطاليا والنرويج . ونادى الكتاب بأن الجماعات التي تمتاز بوحدتها الجغرافية والجنسية وتقاليدها ولغتها لها الحق في تقرير مصيرها السياسي فنشأت عدة دول قومية ولكن « سرعان ما انقلبت الحركة القومية بعد أن استقرت الى حركات هجومية استخدمتها الشعوب للوصول الى حدودها الطبيعية ولم شعثها وفي بسط نفوذها على الدول الأقل حضارة ونضجاً سياسياً وهذا هو ما يطلق عليه التوسع الامبراطوري والتنافس

الدولي ، وساعد على ذلك عامل مباشر وهو مقام الثورة الصناعية للحصول على حقول بكر من المواد الأولية وفتح أسواق عالمية لتصريف الزائد » وبنشوء الدولة القومية نشأت النظرية السياسية الحديثة لتبرير انتقال السلطة من البابا وأمراء الاقطاع الى الملك الذي يحكم لمصلحة الشعب وتسنده الجماعة التجارية لتحقيق مصالحها النامية ، ورداً على سلطة أمراء الاقطاع نشأت نظرية الحق الالهي المملوك ، ورداً على سلطة أمراء الاقطاع نشأت نظرية سلطة الملك المطلقة على أرضه . تحولت هذه السلطة الى سلطة الشعب بدلا من سلطة الملك .

ومع استعلاء القومية في الغرب فإن المفكرين اعتبروها خطراً يهدد وحدة الجنس البشري لما حملت من سيطرة واستغلال واستعلاء على حد تعبير (هانز كوهن) وإن عصر القومية في الغرب قد جعل من المستحيل أن تسود العالم أمة واحدة أو فكرية واحدة . ويقول جون ستيوارت مل : إن القومية تهتم بمصالح الجنس الأبيض وحده وبذلك نجد موقفاً يختلف أشد الاختلاف مع موقف العالم الاسلامي وظروفه وأنظمة حكمه . ولقد كانت هذه النظم من وحي الظروف نفسها ومن الاستجابات لتحديات خاصة وقد أدت القوميات

في أوروبا إلى حروب طويلة وصراعات مريرة كانت من ورائها قوى اليهودية التي عملت على تدمير الامبراطوريات وفصل الدولة عن الكنيسة واقامة الأنظمة القومية التي تمكنها من السيطرة في كل مكان ومن نتائج هذا النظام وفساده كانت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية التي دمرت أوروبا مرتين في أقل من ربع قرن وتركت عشرات الملايين من القتلى والضحايا .

ولقد كانت فكرة القومية عند أمم الغرب مقرونة على الدوام بفكرة التفوق الخاص واحتقار الأمم الأخرى وخاصة الأمم الملونة .

(٢) ارتبطت القومية في أوروبا بأمرين خطيرين يتعارضان مع الفكر الاسلامي .

(أولا): العودة إلى الجذور القديمة مع تعدي الآثار القريبة التي غيرت كل شيء .

(ثانياً): ارتباط القومية باللادينية أو نفي أثر الدين مع أن الدين جزء من الثقافة وله ارتباطه باللغة والتاريخ .

كذلك ارتبطت بالدماء والأجناس وهي مما يدحضها الاسلام ، ولقد كان العالم الاسلامي الذي مزقه الاستعمار في حاجة إلى الوحدة وليس في حاجة إلى دعم الكيانات التي

أقامها الاحتلال . وكان متطلعاً إلى العودة إلى الوحدة وليس إلى خلق صراع بين الأجزاء الواحدة باسم الوطنية والقومية ذلك أن مفهوم القومية كان دائماً يتمثل في نزعة إلى الاستعلاء ودعوة إلى الانقسام بين الشعوب دون أن يمازجها روح من الإخاء أو الالتقاء وكان الاستعمار إنما يرغب إلى أن تصبح القوميات في العالم الاسلامي مجرد تعصب عنصري يسعى إلى فرض السيطرة على الغير ، على النحو الذي عرفته أوروبا حين اتخذت من القومية محاولة للتغلب والتوسع في ظل روح استعماري جشع ولقد تبين أن الذين حملوا رياح الدعوة إلى القوميات في العالم الاسلامي كانوا من خارج الأمم التي دعت إليها وخاصة من حملوا لواء الدعوات الطورانية والفينيقية والفرعونية وكلها دعوات زادت من تمزق المسلمين والعرب لأنها ردتهم إلى عصور سابقة للاسلام نفسه الذي كان وبحق قد أحدث انقطاعا تاريخيا بين المسلمين وبين تاريخهم القديم ومن هنا فإن هناك فرقاً واسعاً وعميقاً بين مصطلح القومية الوافد وبين مفهوم العروبة الذي يمثل ارتباطاً واسعاً مع الاسلام كفكر ومع المسلمين ككيانات متعددة تجمعها وحدة الفكر والعقيدة .

في عالم الاسلام

أما في عالم الاسلام فإن الأمر جرى على نحو آخر ، وعندما تطلع الاستعمار للسيطرة كانت الدولة العثمانية تجمع بين العنصرين المسلمين : العرب والترك ، وكانت هذه الدولة تمثل الخلافة الاسلامية وتفتح طريقا إلى الوحدة الاسلامية التي دعا إليها السلطان عبد الحميد وعمل من أجل إقامتها في مواجهة الغزو الاستعماري الزاحف ، وكانت خطط الاستعمار والصهيونية ترمي إلى تمزيق هذا الكيان وتقسيمه بين الدول الغربية ثم تمكن اليهود من السيطرة على فلسطين وقد بدأت هذه الحركة منذ وقت باكر عندما استولت هولندا على أرخبيل الملايو وبريطانيا على الهند وفرنسا على الجزائر ثم توالت الخطوات حتى أتمت الحلقة في نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٧ .

في هذه المرحلة النهائية أوقع الاستعمار الصراع بين عنصري الدولة العثمانية وقامت في تركيا دعوة إلى القومية التركية القديمة تحت اسم (الطورانية) وتعرض العرب للخطر نتيجة خطط الاتحاديين الذين تولوا الحكم بعد السلطان عبد الحميد مستهدفين تحقيق خطة التمزيق عن

طريق إعلاء دعوة العنصرية ، وكان الخطر يستهدف تتريك العرب الذين وقع بينهم وبين الدولة خلاف عميق استتبع اعتناقهم الدعوة إلى تجمع تحت لواء العروبة في مواجهة الطورانية التركية . ومن ثم بدأت صراعات البيوتات التي لم تتوقف عند هذا الحد والتي حاولت أن تعيد الأوطان إلى ماضيها فيما قبل الاسلام تلتمس منه قومية خاصة فارتفعت الأصوات بدعوات مختلفة إلى الفرعونية والفينيقية والأشورية والبابلية وغيرها ثم لما لم تجد هذه الدعوات تراثا تقوم عليه ، قصرت الدعوات المصرية والسورية والعراقية وهكذا اتخذ كل قطر من اسمه مقوما قوميا يدافع عنه ويعلي من شأنه .

كانت هذه الدعوات الوطنية في أول الأمر تستهدف مقاومة الاحتلال الذي كان يتهم هذه الأقطار بأنها لا تمثل أمماً حقيقية ، غير أن النفوذ الاستعماري لم يلبث أن عمق هذه الاقليميات الوطنية وركز عليها رغبة في اقامة حواجز عالية بين أجزاء الأمة الاسلامية من ناحية وبين العرب والمسلمين من ناحية أخرى غير أن الاقطار العربية لم تلبث بعد أن تحررت من النفوذ الاستعماري أن تداعت إلى وحدة عربية تمثل في مفهومها الاصيل جماع العروبة والاسلام : ولكن الاستعمار وحركة التغريب والغزو الثقافي عملا على طرح

نظرية تفريغ العروبة من مفهومها الاسلامي والاعلاء من شأن نظرية القومية الغربية الوافدة وبذلك حمل مفهوم القومية معنى مختلفا عن معنى العروبة وحاولت النظرية الغربية أن تسيطر حتى تحول دون التقاء الأجزاء العربية مع الأجزاء الاسلامية من الوطن الاسلامي والأمة الاسلامية الجامعة ، بل إن الأقطار الاسلامية غير العربية في هذه المرحلة استعلت بطابع اقليمي صرف ، جعلت فيه لما قبل الاسلام من تاريخ شأنا كبيرا اضعف من الرابطة الاسلامية ، وقطع العلاقات بين أمة تجمعها لغة القرآن وفكره وعقيدته ووجدنا من ينادي باحياء ميراث المجوسية والطورانية وغيرها وهي مواريث انقطعت بالاسلام وانفصل عنها المسلمون تماما ولم يعد لها من الروابط بعد أربعة عشر قرنا من الاسلام ما يجعلها جديرة حتى بأن تردد أسماءها. وكان من وراء هذه الدعوات التغريب والاستشراق .

الاقليمية والقومية

كانت الأمة الاسلامية تعتبر أن وحدة الفكر هي أساس الوحدة الجامعة وكانت جامعة الفكر القائمة على مفاهيم

الاسلام هي مصدر الوحدة ، غير أن النفوذ الاستعماري ما كان يستطيع أن يقيم قواعد نفوذه الا على تمزيق هذه الجماعة الواحدة إلى عناصر يتبع بعضها الجنس والعرق وبعضها اللغة وكان دوما قادرا على اثارة الخلافات المذهبية بين أبناء الدين الواحد ، واثارة الخلافات بين أصحاب الأديان المختلفة ، واثارة الخلافات بين الافريقيين والأسيويين ، وكلما وجد الاستعمار أمة أخذت تحقق تقاربا مع شقيقة لها يربطها بها عامل اللغة والتاريخ والعقيدة عمد إلى القضاء على هذه المحاولة وبث الالغام من جديد لاثارة الفرقة والخلاف ، وقد عمل الاستعمار إبان سيطرته على تعميق الخلافات بين أقطار كانت بمثابة قطر واحد كمصر والسودان وكتونس والجزائر ومراكش ، وسوريا ولبنان ، وفي ظل هذه المحاولات طرح الاستعمار نظريات متعددة لتقضي على الاتجاه الطبيعي والذي تعرفه الأمم حين تمزق ويحال بينها وبين الالتقاء وكانت النظريات المطروحة كلها تستهدف اما تأصيل الاقليمية ، أو تفريغ العروبة من مقوماتها الحقيقية ، ولقد كان أكبر دعاة القومية العربية (ساطع الحصري) تابعا لمفهوم القومية الأوربية الوافد ، حين حاول تطبيقه على (العروبة) ذات الجذور الاسلامية دون أن يقدر أعماق

الأثر الذي يزكيه القرآن في اللغة العربية وفي العرب ومدى دور العرب في دعوة الاسلام وارتباط ذلك بدعوة ابراهيم عليه السلام وقد ركز على اللغة كأساس لنظريته وعزلها عن مفهوم الفكر الاسلامي الواسع ، ولذلك كانت نظريته أوربية وافدة لا تتفق مع المزاج الفني والاجتماعي القائم على تكامل القيم وترابطها ، وكان من أكبر أخطاء ساطع الحصري أنه فهم الاسلام على أنه (دين) وبناء على النظرية الغربية في القومية التي استبعدت الدين فإنه استبعد (الاسلام) ذلك أن مفهومه للإسلام مفهوم غربي خالص ظنا منه أنه بمثابة دين عبادة على النحو الذي يصوره به المستشرقون الغربيون ولم يعرف مدى الفروق العميقة بين الدين الغربي ودين الاسلام ولم يفهم الاسلام على حقيقته بوصفه منهج حياة ونظام مجتمع ، والسياسة جزء منه لا تنفصل .

العرب والاسلام

من أكثر المحاولات التغريبية خطراً ، تلك المحاولة التي تريد أن تفصل بين الاسلام والعروبة وذلك في نطاق النظرية الغربية للقومية التي تقول أن الدين ليس مقوما من

مقومات القومية وكيفما يكون الرأي في هذه النظرية فإن الاسلام ليس دينا بمفهوم اللاهوت القائم على العلاقة بين الله والانسان وإنما الاسلام إلى جوار ذلك منهج حياة ونظام مجتمع وثقافة وحضاره . ومن هنا فإن علاقة الاسلام بالعروبة هي علاقة عميقة الجذور بعيدة المدى ، حتى لتكاد أن تكون علاقة عضوية ، وما يمكن وجهة النظر الاسلامية الفصل بين العروبة والاسلام ، فاللغة والتاريخ لا يمكن فصل العربي منهم عن الاسلامي ، بل هما مندمجين تقريبا على مدى هذه القرون الأربعة عشر ، يقول دكتور نبيه أمين فارس : [إن تشابك الاسلام والعربية في التاريخ هو تشابك عضوي متفاعل حيث لا مجال إلى فصل الواحدة عن الأخرى] كذلك فإن النهضة العربية الحديثة ليست الا تيارا من النهضة الاسلامية ذاتها مرتبطا بها وثمرة لها ، وعندما دعا العرب إلى العروبة في مواجهة الطورانية كانوا يفهمون العروبة بمفهومها الاسلامي الجامع ، أنها مرحلة من الوحدة الكبرى وخطوة على طريقها ، وأن أي تجمع عربي فهو اسلامي الطابع والمصدر والمنهج الاجتماعي ولذلك فإن الدعوة المسمومة التي حاولت أن تفرغ العروبة من مفهومها الاسلامي لتجعلها مطابقة للقوميات الغربية ، والتي تدعو إلى العلمانية ، هذه الدعوة

قد رفضها العرب وأثبتوا فسادها وزيفها لأنها لا تلتقي مع الفطرة ولا مع المزاج العربي الاسلامي العميق الصلة بالقرآن والاسلام . ولقد حاولت في البلاد العربية بعض الاحزاب والحركات تبني هذا المفهوم في محاولة خلق قومية عربية علمانية على الطراز الذي عرفته تركيا عن طريق الاتحاديين غير أن هذه المحاولات فشلت الواحدة بعد الاخرى وما بقي لا يستطيع أن يقف في وجه الحقيقة الأصلية .

لقد كانت أزمة العروبة في ذلك الجفاء التي خلقته لها النظرية القومية الوافدة والذي حمل لوائه كثير من الدعاة ثم أثبتت التجربة فشله وعجزه عن التجاوب مع النفس العربية الاسلامية الطابع والمزاج ، وذلك أن الطابع الاسلامي في الفكر والقانون والتربية لم يعد طابعا دينيا بمعنى أنه خاص بالمسلمين وحدهم ولكنه طابع عام يمثل ثقافة عامة لكل الأديان التي هي واحدة المصدر في أصلها أساساً ولقد كان الفكر الاسلامي عاملا مشتركا لكل من استظل براية الاسلام وانتمى إلى الثقافة الاسلامية ولو كان غير مسلم .

إن محاولة القول أن العروبة هي كل من يتكلم عربيا لا يقرها الاسلام وإنما يقر الاسلام حقيقة : من يفكر عربيا ، وهذا يعني أن اللغة هي جزء من الفكر الذي هو الاسلام

وبذلك يدخل صلاح الدين والظاهر بيبرس وعشرات غيرهم من المسلمين الذين شكلهم الفكر الاسلامي العربي اللغة القرآني المصدر .

الوطنية المجردة

إن من أخطر الدعوات المدمرة والدسائس الاجنبية هي الدعوة إلى الوطنية المجردة من الاسلام .

يقول الأمير شكيب أرسلان : « إن الدعوة الوطنية المجردة من الاسلام لا تخلق في قلب الوطني أقل اعتقادا بأنه هو أعلى من الأوروبي لأنها مجردة من العقيدة القرآنية معتمدة على المادة المحسوسة لا غير ، الوطنية المجردة تجرد الوطني من عز النفس الوافزة في صدره لكونه مسلما متمسكا بذلك الدين القيم والعقيدة الصافية ، وتسلبه الخلق الضرري في نهضات الأمم وهو الاعتماد على النفس الكافل بتحفزه الدائم للوثوب لفك القيود الاستعمارية ، والتي تجعله يعتقد أن الأوربي هو أعلى منه في كل شيء فالمسلم المعتقد بدينه لا يزال موقنا بأنه لابد من أن يدال له من الأوربي ولو بعد زمن طويل وهو يعيش في هذا الامل ويورثه أولاده ، ويعتقد أن ما عليه الاسلام من الضعف هو عارض مؤقت ، لابد أن

يزول ، وأنه إنما وقع تمحيصا للمؤمنين بذنوبهم التي إقترفوها وتهاونهم في أوامر الله . وأنه أشبه بالنار لسبك الذهب الإبريز ، وأنه مصدر الأمل ، والأمل وحده هو حافز النهوض . الوطنية المجردة من الاسلام معرضة من خطر انحلال الاخلاق التي هي من دعائم الأمم ».

ويقول الزعيم الهندي المسلم محمد علي : إن الاسلام رابطة عقدها الله فيما بيننا ومهما تهاونا في أمرها فسنعود اليها ، أما الوطنيات فإنما يراد منها تمزيقنا وتفريق قوانا ، وقول الشاعر محمد إقبال : من خلال قراءاتي للمؤلفين الأوروبيين شعرت بوضوح أن خطط أوروبا الاستعمارية كانت تهدف إلى الدعوة القومية للتفرقة بين صفوف المسلمين لأن ذلك سلاح فعال كانوا في أشد الحاجة اليه ، واقتضت هذه الحاجة إلى مبادىء القومية حسب ما جاءت به أوروبا في البلاد الاسلامية من أجل تحطيم الوحدة الدينية القائمة بين المسلمين .

ولقد اطلق الله سبحانه لقب الأمة المسلمة على أمة الاسلام ﴿ ربنا وإجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ﴾ لنا أن نتساءل هل بقي هناك من داع لكي نجعل من أمتنا أمما أخرى حسب القوميات التي انضمت إلى حظيرة

الاسلام ، إن هناك ملة واحدة تواجه المجتمع الاسلامي هذه الملة تتمثل في المجتمعات غير الاسلامية مأخوذة ككل ، والواقع أنه لا توجد قوة موحدة في الكون كله سوى عقيدة الاسلام وهذا يؤكد تماماً أن فكرة القومية حسب ما جاء بها الغرب هي فكرة غريبة على المسلمين . إن تحقيق حلم المسلمين القديم في ايجاد دولة إسلامية واحدة تمتد من لاهور إلى القسطنطينية لا يتم الا على أيدي المسلمين أنفسهم شريطة أن يعتبروا أنفسهم مسلمين أولا وآخرا .

المسلمون أمة

نظر الاسلام إلى المسلمين على أنهم أمة يتكون منهاما عرف في اصطلاح العصر الحديث باسم الدولة التي تقوم على رسالة التوحيد وقد أعتبر الاسلام كل مسلم في أي بلد مسلم مواطنا حقيقيا . ورفض مفهوم الجنسية الخاص أو الحدود العازلة أو التواطن في بلد معين ، ورأى أن ذلك تحديدا يتعارض مع عالميته وعمومه كدين سماوي للبشرية جميعا ومن ثم فقد اعتبر أن الجماعة كلها بمثابة وحدة كاملة تجمعها العقيدة والفكرة التي تعتنقها وبحيث تكون هذه العقيدة هي آصرة الجماعة المشتركة والروح السارية فيها وهذه هي أخوة

الايمان « إنما المؤمنون أخوة » ولقد رفع الإسلام درجة أخوة الايمان على درجة النسب وربط بين قلوب المسلمين حتى أصبحوا أسرة كبرى (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) و (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا) ومن ثم فإن أخوة الايمان هي أساس الجماعة والدولة .

ومن هنا قرر الاسلام « التكافل الاجتماعي » الذي يقوم على مسئولية الجميع بعضهم عن بعض ، وللتكافل شعبتان : مادية ومعنوية .

(١) التضامن في سد الحاجة بالاحسان والزكاة والصدقة والإنفاق.

(٢) في النصح والارشاد والتوجيه (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾.

وقد حذرهم الاسلام من عدم التناهي عن المنكر **﴿ ولولا كان أولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض ﴾ .**

وتمثل القيم الاسلامية : الأسس التي تقوم عليها الأمة والعوامل المكونة لها . وهي (١) العقيدة والمفاهيم والافكار والقيم أو الالتزام الأخلاقي (٣) الثقافة المشتركة المنبثقة من

الكتاب والسنة (٤) لغة القرآن الفصحى باعتبارها لغه المسلمين عامة (٥) التاريخ المشترك ووحدة النظرة التاريخية (٦) العادات الاجتماعية الناشئة عن الاحكام الاسلامية في الطعام والشراب والاعياد والزواج (٧) التشريع الاسلامي في معاملات البيع والشراء والاجارة والميراث وغيره (٨) الاشتراك في العبادات وخاصة العبادات ذات الصفة الاجتماعية (٩) الاتصال الجغرافي الذي يربط بين أول العالم الاسلامي وآخره دون فجوة أو انقطاع (١٠) وحدة الأهداف والآمال والتحديات .

وفي ضوء مفهوم الأمة نجد أن الاسلام يقيم من أهله أمة كاملة على أوفى ما يكون نظام الأمم .

وقد رأى المسلمون في مواجهة تحديات الاستعمار الغربي البدء برابطة الأرض والوطن على أن لا تستعلي بهم في حدود حاجزة ، ليلتقوا بوحدة الأمة والقوم ، انطلاقا إلى وحدة الفكر والعقيدة . وقد مر العرب في السنوات الخمسين الأخيرة بهذه الحلقات الثلاث المتصلة ايماناً منهم بأن رابطتهم الكبرى هي الاسلام وأن الوطنية أو القومية إنما هي مراحل عليها ، ذلك أن الاستعمار بعد أن سيطر على الأمة الاسلامية حاول أن يزيل عنها الرابطة العليا : رابطة الفكر والعقيدة ،

ففرض الاقليميات أولا ثم حاول أن يجعل من القوميات حاجزاً دون الاسلام وحده ودون أن تكون العقيدة الاسلامية نظاما للمجتمع . ولكن المسلمين لم يتوقفوا خلال هذا التاريخ عن التلاقي وكسر هذه الحواجز اتجاها إلى خطين في وقت واحد :

(الأول) : إرتباط الوحدات الاسلامية كلها عربية وغير عربية بحيث لا تحول الوطنيات أو القوميات دون التقائها أو تحدث بينها خصومة وصراعا .

(الثاني) الالتقاء على فكر الاسلام وعقيدته ومفاهيمه كمنهج حياة ونظام مجتمع .

لقد كانت الوطنية سلاحا في مقاومة الاستعمار فلما ذهبت بواعثه كانت تطلعا إلى أخوة القربى والجوار ثم لابد لها أن تنطلق إلى الوحدة الكبرى .

العرب مادة الاسلام

أختار الله تبارك وتعالى العرب لحمل رسالة الاسلام ، ولم يكن العرب قبل الاسلام أمة واحدة وإنما كانوا مجموعة من القبائل فلما جاء الاسلام جمعهم برابطة التوحيد دينا وبرابطة الأمة نظاما ، ولقد حمل المسلمون لواء الدعوة وساروا به إلى

أفاق الأرض وحققوا رسالة التوحيد في كل مكان فأقاموا دولة الاسلام الكبرى. لقد كان التقاء الاسلام بالعرب التقاءً بعيد المدى في نمو الاسلام وتوسعاته، ثم كان الاسلام هو الذي نقل العرب إلى الطور النهائي في تكوين الأمم إذ جعلها أمة ذات حضارة وفي نفس الوقت ذات رسالة إنسانية وعالمية، ومن هنا فإن تصور العروبة منفصلة عن الاسلام أو الاسلام منفصلا عن العروبة هو تصور ناقص وغير قادر على اعطاء الحقيقة. وقد ظلت اللغة العربية هي قوام الثقافة الاسلامية حتى في فترات الضعف وفي مراحل اتساع اللغتين الفارسية والتركية فالفكر الاسلامي الذي كونته اللغة العربية بالارتباط بالاسلام كان حصيلة مشتركة للمسلمين والعرب جميعا وكذلك الحضارة، ومكونات هذا الفكر هي اللغة العربية والاسلام وقادة هذا الفكر عربا كانوا أو غير عرب هم مسلمون أساساً صدرت مقدراتهم الفكرية عن مضمون الاسلام ومقوماته الأساسية وبيئته، وكل ما قدمته الساحة الاسلامية من بطولات بهرت الدنيا إنما استمدته أساساً من مقومات الاسلام.

ولقد كان للعرب دور في بناء الاسلام وتوسعاته: أرضا وفكرا، غير أن العرب في كل مكان من حدود الصين

إلى حدود فرنسا قد انصهروا في الاجناس والأمم حيث قام الاسلام بأضخم عملية بلورة بين المسلمين عربا وفرسا وتركا وفرنجة ، كذلك امتزجت بثقافات هذه الأمم التي كانت معهم قبل الاسلام بالاسلام نفسه وانصهرت فيه ، ونحى الاسلام منها مالم يتفق مع روحه وطابعه ومقوماته وبلورها على النحو الذي أصبحت به ثقافة اسلامية خالصة ، وسارت اللغة العربية مع الاسلام ، وعندما ضعفت الوحدة اللغوية كان الاسلام هو الرابطة الحقيقة ولقد اعتنق الاسلام كثير من الأجناس ، وكان دور العرب فيه هو دور الطلائع القادرة على العمل ، وبالرغم من دور العرب الضخم في بناء الحضارة فإن الأجناس غير العربية قد شاركت جميعها في هذا البناء والواقع أن كُلًّا من كلمتي عرب واسلام قد حلت احداهما محل الأخرى ، حيث لا ينفصل التاريخ الاسلامي عن التاريخ العربي ، ويمكن القول أن اليقظة العربية الحديثة هي ظاهرة اسلامية فإن الاسلام هو الذي أيقظ العرب مرة أخرى ودفعهم إلى التماس الحرية والمقاومة بسلاحه ولا ريب أن كل الحركات الوطنية والقومية التي عملت في العصور الاخيرة كانت تستمد وجودها وقوتها ووقودها من الاسلام فالاسلام هو المصدر الحقيقي لكل حركات التحرر التي قام بها

المسلمون في مختلف أجزاء عالم الاسلام دفاعا عن أوطانهم ودعوة إلى التوحد والالتقاء .

وما يزال العرب مؤملين لقيادة الركب مرة أخرى في سبيل النهضة . يقول الشاعر محمد اقبال : إن العالم العربي قلب العالم الاسلامي النابض . إن المسلم ينظر إلى العالم العربي كمهد الاسلام ومشرق نوره ومعقل الانسانية وموضع القيادة العالمية ، ويعتقد أن سيدنا محمد العربي هو روح العالم العربي وأساسه وعنوان مجده وأن العالم العربي بما فيه من موارد الثروة والقوة جسم بلا روح ، وخط بلا وضوح ، اذا انفصل عن سيدنا محمد ، والعالم العربي يحسن الاضطلاع برسالة الاسلام ويستطيع أن يتقلد زعامة العالم الاسلامي ويزاحم أوروبا عليها .

ولقد كرم الله العرب بهذه القيادة لما أخلصوا لهذه الدعوة الاسلامية وتفانوا في سبيلها فأحبهم المسلمون وخضعت للغتهم اللغات ولثقافتهم الثقافات ولحضارتهم الحضارات ، ويقول العلامة عبد الحق الأعظمى : إن العرب كما لا يخفي روح الاسلام وعزه ، وبلادهم نقطة دائرته ومركزه ، قال النبي فيما رواه أبو يعلي في مسنده عن جابر ابن عبد الله في الجامع الصحيح :

« إذا ذلت العرب ذل الاسلام ».

العالمية

حملت رياح الغرب دعوة العالمية وهو مذهب ينكر حقيقة الأوطان والأمم وخلافات العقائد والمثل ويرى جمع الناس على مذهب واحد وفكر واحد ، ولا ريب أن الفوارق بين الأمم هي فوارق طبيعية من الفطرة الانسانية التي فطرها الحق تبارك وتعالى ، والتي تقتضي أن تتعدد المجتمعات البشرية وأن تتنوع في مشاربها وسماتها ، ولذلك فقد حرص الاسلام على أن يكون المسلمون لهم ذاتيتهم الخاصة ، التي تميزهم عن الأمم المختلفة وأن يظل المسلمون حافظين لهذه الذاتية لا يفرطون فيها ولا يندمجون في غيرهم وقد نص رسول الله في كتابه الذي كتبه بين المهاجرين والانصار على أن المؤمنين أمة واحدة من دون الناس ، ودعا إلى الحفاظ على هذا الكيان الخاص حتى لا يفقد المسلمون ذاتيتهم وكيانهم (لكل أمة جعلنا شرعة ومنهاجا) ولا ريب أن الدعوة إلى العالمية تجيء في وقت ، والمسلمون يستكملون وجودهم ، والاستعمار لا يزال لاحق بهم ، فلا ريب أن الدعوة مسمومة وخطيرة ؛ وأنها تستهدف إحتواء المسلمين وإذابتهم في أتون

العالمية أو الفكر الغربي الغالب مستهدفة بذلك القضاء على مقومات وجودهم وذاتيتهم ، يقول الدكتور محمد محمد حسين « إن الدعوة العالمية باطلة من أساسها لأنها تخالف سنة ثابتة من سنن الله في الأرض وهي دفع الناس بعضهم ببعض وضرب الحق بالباطل ، والهدم والبناء وجهان لهذه السنة لا يفتآن يعملان دون انقطاع ، وهذه السنة قائمة بأمر الله ولن تجد لسنة الله تبديلا وهي قائمة بين الشعوب والأمم وقائمة بين الأكوان وقائمة في باطن نفوسنا بين الضمير الديني والشهوات . وإن الصراع بين الحق والباطل لا يتكشف آخر الامر إلا عن بروز الحق في أصفى صوره وأنقى عناصره وهلاك الباطل ومحق شوائبه ، والصراع والخلاف الذي تزعم العالمية أنها تعمل على محوه هو سر من أسرار الحياة نفسها وناموس من نواميس الله تعالى في خلقه يجري على قدر وينتهي إلى غاية ويسوقه تدبير من عليم حكيم فقد قامت سنة الله على أن يكون الناس أمما وشعوبا وقبائل كل امة منها مسئولة عما يليها مما وكلها الله به لا تسأل عن سواه . وكل جماعة لها صفات عامة تؤلف بها وهي تحافظ على وجودها ومعالمها من التشتت والتفكك ومخالفاتها لغيرها هي التي تحميها من أن تذوب أو تنماع .

ومفهوم الاسلام يقرر وحدة البشرية ويدعو إلى التقارب فيما بين عناصرها ليكون ذلك سبيلا إلى الأخوة والرحمة والترابط ، ولكن هذا لا يمنع أن يكون لكل جماعة كيانها الخاص الذي تتمثل فيه ذاتيتها شريطة ألا تكون هذه الذاتية عدوانا على الكيانات البشرية الأخرى ، بل تكون معوانا وسندا ، وإن المسلمين اليوم مدعوون إلى الالتقاء في وحدة جامعة لهم تحفظ عليهم وجودهم ، وتقيم لهم دولتهم ومجتمعهم وتطبق شريعتهم ليقدموا للبشرية ذلك النموذج الحي من الجماعة القرآنية الاسلامية التي وجدت في مناهجها ونظمها ما يكفل لها الحياة الطيبة الرغدة القائمة على السلام والرحمة والاخاء .

ومنذ أن سقطت الخلافة الاسلامية عام **١٩٢٤** والمسلمون يتنادون إلى الوحدة الجامعة ، حتى إذا اقتربوا منها عمد النفوذ الأجنبي إلى صدع مخططاتهم ، وإحلال مخططات أخرى تهدف إلى تمزيقهم وايقاع الخلف والصراع بينهم وهم قد تنبهوا إلى هذه المحاذير ولقد أعطتهم التجارب خبرة كاملة قادرة على أن توحد بينهم على أي نحو من أنحاء التضامن الاسلامي أو الأخوة الاسلامية وقد قطعوا في السنوات الأخيرة أشواطا طويلة في هذا المجال مما يبشر بقرب تحقق هذا الهدف

الذي يضع الأمة الاسلامية في مكانها الحق ، قد أوتيت القوة الاقتصادية ، والتفوق البشري وأخذت بأسباب العلم والتكنولوجيا على النحو الذي يمكنها من أن يقيم الوحدة الاسلامية الجامعة سياسية واقتصادية واجتماعية مستمدة وجودها من الشريعة الاسلامية .

دراسات إسلامية معاصرة

(٣٣)

الأمة الإسلامية

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

وحدة البشرية

قرر الإسلام قبل أربعة عشر قرنا (وحدة البشرية) فأعلن القرآن أن الناس أمة واحدة في الأصل ثم اختلفوا (كان الناس أمة واحدة فاختلفوا) وأن الناس جميعاً خلقوا من نفس واحدة فاختلفوا) وأن الناس جميعاً خلقوا من نفس واحدة ، وأصبحوا شعوباً وقبائل وأنه ليس هناك فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أحمر إلا بالتقوى . وأن من شأن هذه الوحدة العميقة بين البشر أن تدفعهم إلى الإخاء الإنساني والوحدة العالمية والترابط والتكامل والتضامن كما قرر الإسلام وحدة الدين الذي جاء به الأنبياء منذ نوح إلى محمد ﷺ جميعاً ، رسالة واحدة هي التوحيد وشرعة واحدة هي الإيمان بالله وإقامة المجتمع الرباني المصدر الإنساني الغاية في الأرض وهي أمانة الانسان ومسئوليته في الحياة الدنيا ، ومن ثم يكون

الاسلام قد أعلن وحدة الفكر أيضا تبعاً لذلك ، هذا في أصل الأمور ومصادرها ، أما ما جاء بعد ذلك من تفسيرات مغايرة لهذا الأصل ، أو إعلاء لجوانب دون أخرى ، أو تشكيل لفكر بشري يعارض الوحي الرباني الذي جاءت به رسالات الأنبياء . فذلك شأن البشرية في حركتها التي قد تخطىء أو تنحرف حتى تعود مرة أخرى فتلتمس طريقها الصحيح . أعلن القرآن وحدة الجنس والنسب للبشر جميعاً :

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

ومن وحدة النفس البشرية الأولى : جاءت الشعوب والقبائل لتتعارف وتتعاون وتتفاضل بالتقوى والأعمال الصالحة : **﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾** .

وفي هذا إقرار بالشعوب والقبائل ، التي هي موجهة أساساً للتلاقي في طريق الأخوة الانسانية والتحرر من العبودية البشرية إلى عبادة الله وحده وقد فصل رسول الله ﷺ هذا المعنى : إن الله قد أذهب عنكم عيبة الجاهلية وتعظمها

بالآباء والأجداد ، الناس لآدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى : ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية وليس منا من مات على عصبية .

(٢) وقد جاء مبدأ إقرار وحدة البشرية مقدمة لاقرار مبدأ المساواة التامة بين الناس جميعاً دون تمييز بسبب : (١) الجنس أو (٢) العرق أو (٣) اللون أو (٤) النسب أو (٥) الحسب أو (٦) الدين أو (٧) المنصب أو (٨) الجاه أو (٩) سلطة الحكم أو (١٠) السن أو (١١) الغنى أو (١٢) المال أو (١٣) المحبة أو (١٤) البغض كما دعا إلى العدل بين القريب والبعيد والعدو والصديق .

والمساواة بين الأجناس (السامي والآري والحامي) كلها سواء .

ولا تفاضل بين الألوان (الأبيض والأسود والأحمر)

ولا تمييز بين الأنساب والأحساب (الشريف والوضيع)

وألغى الاسلام نظام الطبقات وحارب العنصرية وطارد العصبية ، وأهدر نظام الدماء الزرقاء ونظام الاسر الراقية وسوى بين دماء الناس وجعل هذه المساواة في مختلف الميادين

(١) المساواة أمام القانون والقضاء (٢) في تكافؤ الفرص (أي أن الناس جميعاً متساوون في التكاليف والالتزامات العامة والحقوق ، وفي نطاق الجريمة والعقاب وفي مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للعمل والتوظف) (٣) المساواة في جزاء العمل : (ما دام الاشخاص متكاملين في العمل فهم يستحقون أجراً متساوياً دون تمييز أو محاباة لأحد على حساب الآخرين ، والناس في الاسلام متساوون في الأجرمتعاونون بقدر ما ينجزونهم من أعمال) .

كذلك سوى الإسلام بين البشر جميعاً في مبدأ (الكرامة الانسانية) فلا يستعبد إنسان غيره بسبب اللون أو الحسب أو القوة .

ولقد كرم الدين الحق (الاسلام) الجنس البشري عامة ، كرامة تقوم على أساس عدم التفرقة في المعاملة بين جنس وجنس أو طبقة وأخرى وكان إعلان الاسلام لمبدأ الوحدة الانسانية . وحدة الأصل والمنشأ سبيلا إلى تقرير مبدأ المساواة في الحقوق الفطرية والطبيعية والإخاء العالمي وللرد على الداعين إلى العنصرية والإستعلاء الخاص الذين حاولوا أن يجعلوا لأنفسهم تميزاً بين البشر .

كذلك دعا إلى العدل في المحبة والبغض وفي القريب والغريب .

﴿ **يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله** (أي كونوا قوامين بالحق لله عز وجل لا لأجل الناس والسمعة) **شهداء بالقسط** (أي وكونوا شهداء بالعدل لا بالجور) **ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا** (أي لا يحملنكم بغض قوم على ترك العدل) إعدلوا : هو أقرب للقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ﴾

وهكذا دعا الإسلام إلى الوحدة الكبرى : إله واحد وعالم واحد ورسالة عامة للبشرية جميعاً ، وحين اقتضت حكمة الله اختلاف الشعوب في الالسنة والألوان لم يجعل هذا الاختلاف سبباً للقطيعة والشحناء ولا مصدراً للتناصر والتدابر ، وإنما جعله (تبارك وتعالى) وسيلة للتعارف والتآلف وليكمل كل جنس ما لدى الآخر من مواهب وقدرات مادية وعقلية . وقد أكد الإسلام الحقيقة الكبرى التي تربط العالمين على اختلاف : (الاجناس والألوان والالسنة) برباط الأخوة والدم المشترك الذي يرجع بملايين البشر في جميع الأجيال إلى أصل واحد هو آدم عليه السلام .

استعمل القرآن عبارة ﴿ **يا أيها الناس** ﴾ دلالة على

الجنس الانساني الواحد ، وإشارة إلى أن البشرية تتألف من مجتمعات وشعوب وأقوام وأن كلمة (الناس) إنما تعبر عن الجنس العام الذي يشملهم جميعا فهم من أصل واحد ومن طينة واحدة ، معلناً أن في جبلة البشرية اتجاهها إلى التعارف والتبادل والتلاقي مرتبطة بالله الخالق ، وأن البشرية قد وصلت إلى حالة من النضج والرشد يجعلها قادرة على الاستعلاء على المفاخرة بالدم أو الجنس أو اللون ، متحررة من العنصرية والقبلية والاقليمية إلى الالتقاء في إطار الوحدة البشرية والأخوة الإنسانية . وإن من شأن ذلك أن تكون وحدة العقيدة والفكر وقيم الأديان العليا هي مصدر الوحدة الحقة على اختلاف الأجناس ولقد سار الإسلام في هذا الطريق داعيا إلى اسقاط عوامل التميز والفروق بين الأجناس التي استوعبها في إطار دولته ، عاملا على امتزاج الدماء والأجناس وعلى تصاهر المسلمين وإقامة وحدة العقيدة أساسا لمجتمعهم وذلك بعد أن صاغ الاسلام نفسه العقول والنفوس صياغة جديدة قوامها التوحيد والإخاء .

وبذلك نجد أن الاسلام قد دفع البشرية على طريق جديد واضح هو :

أولاً : إن الناس قبائل وشعوبا مدعون إلى الأخوة

الانسانية .

ثانياً : لا فضل لجنس ولا لدم ولا لون ولا لشعب على الآخر سواء كان هذا الفضل تميزاً عقليا أم جسميا أم نتيجة الثروة أو السلطان .

ثالثاً : التميز الوحيد هو التقوى والعمل الصالح .

رابعاً : الشجب الكامل والدحض التام : للعنصرية .

خامساً : إعلاء رابطة العقيدة على رابطة القرابة ورابطة الوطن .

سادساً : إن رابطة العقيدة هي الحاكمة والسيطرة على رابطة القرابة بالعدل والحق .

العنصرية

إن الغرب قد نظر إلى الأجناس من وجهة نظر العلم البيولوجي فاعتمد نظرية مادية في دراسة حقيقة إنسانية ، ولذلك فقد اعتمد على الوراثة البيولوجية وحدها بينما هناك ما هو أهم وهو الوراثة العقلية ، ولقد كانت النظرية مليئة بالعاطفة والتميز والاستعلاء وأن يكون لها ثمة أساس علمي على الإطلاق ، وأسوأ ما يرى من استعلاء روح التميز ما وصف به مونتسيكو « الزنوج ، في كتابه (روح القوانين)

حين ادعى أن هذه الشعوب السوداء ليست لها روحا يقول : إن شعوب أوربا بعد ما أبادت سكان أمريكا الأصليين وهم الهنود الحمر ، لم تر بداً من استعباد شعوب أفريقيا لكي تستخدمها في استغلال هذه الأقطار الشاسعة ، فإن هذه الشعوب سود بشرة من أقدامهم إلى رؤوسهم ولا يمكن أن يتصور أحد الله هو ذو الحكمة البالغة ـ فقد خلق روحا وعلى الأخص روحا طيباً في أجسام حالكة السواد) بينما يقول مونتسكيو هذا يقول العالم المسلم المقريزي : إن البشرة السوداء لا تقلل شرف النفس الطاهرة ولا تنتقص من علم العالم ولا من سمو المفكر وبذلك يكون الغرب قد حدد نظام التفرقة العنصرية القديم الذي عرفته حضارات مصر القديمة واليونان والرومان والفرس والذي قام على نظام طبقي يقسم المجتمع إلى طبقة من السادة وأخرى من العبيد، وينظر إلى كل الأجناس التي لا تنتمي إلى السادة على أنها من البرابرة وكانوا يرون أنفسهم أسمى مرتبة من بقية البشر ، ولقد دعت الأديان إلى الإخاء الإنساني وكانت المسيحية في الغرب مرحلة في سبيل مقاومة هذا النظام العبودي حتى جاء الإسلام فدكه دكا .

غير أن اليهود هم الذين أعادوا الدعوة إلى التفرقة

العنصرية والاستعلاء بها بعد النفي البابلي ، ثم حملت أوربا لواء هذه الدعوة وقد ظلت زمناً طويلا بالرغم من وصايا المسجد لا تعتبر الرقيق من الجنس البشري .

وبالاستعمار أصبحت العنصرية قاعدة حملت لواء تجارة الرقيق على نحو مهين للجنس البشري ونقلت أعداداً هائلة من الزنوج إلى كل من أوربا وأمريكا في مأساة مهينة قتل فيها وعذب ومات بضعة ملايين .

وقد استغل الاستعمار نظرية دارون الخاصة ببقاء الأصلح وحاول أن يجعل منها منطلقا لسياسة التوسع والعدوان على الشعوب المتأخرة ومبرراً لسيطرته وبناء على ذلك اعتقد الرجل الأبيض أن استعباد أو إفناء المجموعات البشرية الملونة بواسطة الرصاص الأوربي ليس إلا تنفيذاً لنظرية استبدال مجتمعات راقية بأخرى منحطة ، وقد استغلت النظرية العنصرية في مجالات السياسة الدولية لتبرير الأعمال العدوانية وقد نتج عن هجرة الأفريقيين إلى أمريكا وهجرة البيض إلى أفريقيا أزمتان ما زالتا حتى الآن تمثلان وجهين لحقيقة التفرقة العنصرية في أمريكا مرة وفي جنوب أفريقيا مرة أخرى ، وذلك عندما هاجرت جماعات كبيرة من الأوربيين إلى جنوب أفريقيا واصطدمت بسكان البلاد

الأصليين إلى إبادة أعداد كبيرة منهم ومعاملة الباقين معاملة سيئة .

وهذا هو ما أطلق عليه التمييز العنصري الذي يتميز به البيض عن السكان الأصليين والاضطهاد العنصري حيث تسيطر الأقلية البيضاء على القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتسم العلاقة بين البيض والسود أصحاب البلاد بالعنف وفي ظل هذه الأزمة الخطيرة نشأت عملية التبشير التي جرت في مختلف أنحاء أفريقيا مستهدفة نقل هذه الجماعات من الوثنية والبدائية إلى المسيحية ومع ذلك فإن حاجز اللون ظل قائماً بين الوطنيين والمستعمرين .

وهكذا عادت البشرية في العصر الحديث لترتكس مرة أخرى في صراع عنيف مع العنصرية ، وقد علت هذه الموجة علوا كبيرا في الغرب ومنه امتدت إلى سائر أرجاء العالم وقد أحدثت هزة كبرى في الفكر البشري في العصر الحديث بعد أن أعلن الإسلام فسادها وقضى عليها . ولقد تراجعت في الغرب رابطة الدين وحلت بدلا منها رابطة الوطن والعنصر والقوم وبعد أن كانت أوربا تمثل وحدة المسيحية أساساً وأن اختلفت بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي إلا أنها بفعل عوامل عميقة تمزقت هذه الوحدة ونشأ صراع عميق فرض

إعلاء العنصرية ، وجاء صراع الآرية والسامية ، علاقة على اتساع الصراع بين أوربا والعالم الملون فقد صدرت النظرة عن مفهوم يقول بأن الإنسان الأبيض هو تاج الخليقة وأن الغلبة له في كل صراع ينشب على الأرض ، وأن الغرب الذي أنشأ الحضارة وسيطر بالاستعمار على أجزاء كثيرة من العالم الملون ، من شأنه أن يفرض وجهة نظره وأن يحتوي الثقافات والعقائد . ومن هنا فقد شمل الصراع ميدانين في وقت واحد ، ودخلت فيه بلاد الإسلام مضطرة لأنها كانت طرفاً في النزاع الذي أثاره الغرب بحكم استعماره لأجزاء كثيرة من العالم الإسلامي .

المبدأ الأول : ميدان الصراع بين الأجناس الأوربية : لاتينية وسكسونية وسلافية وجرمانية وآرية ، وطورانية وبلقانية .

المبدأ الثاني : مبدأ الصراع بين الشرق والغرب حين أعلن (جربنيو وريتان وتشمبران) أن الجنس الأبيض قد تفرد بكل الخلق العظيم وأن ما عداه من الأجناس عالة عليه : وأنه اختفى بالجمال والذكاء والقوة في تاريخ الحضارات المتعاقبة ، هذا من ناحية امتياز الجنس الأبيض أما الأمم الملونة فلو وصفت بأنها فقيرة الخيال فقيرة جافة التصوير تدرك

الأشياء إدراكاً أوليا ولا يتعمق في بحثها ثم قام البحث بالتدليل على الاختلاف عن طريق علامات في الأجسام والجماجم وعن طريق إفرازات الغدد الصماء ، وطول القامة وقصرها واللون .

(٢) إلى أي حد صدقت الفروض التي قدمها أصحاب النظرية في مجال الدراسة العلمية الصحيحة قال الباحثون : إن الثقافة لا الدم هي مفتاح فهم السلوك البشري : وإن التفسير الجنسي أو البيولوجي ليس له أي أساس علمي ، وأن التجربة العلمية لم تكشف عن وجود أي اختلاف في إفرازات الغدد الصماء بين جماعة وأخرى وجنس وآخر .

ولم يفسر أحد اختلاف الأنماط الثقافية للجماعات البشرية يردها إلى عوامل الوراثة الجنسية . وأن الذي يجمع بين الجماعات ليس هو الدم المشترك أو الوراثة الجنسية بل هو الفكر المشترك والمعايير الاجتماعية الواحدة التي تشكل الحضارة والثقافة بعد أن تؤلف من العقول والقلب .

وأن التكوين البيولوجي للإنسان ليس فيه ما يلزمه باعتناق نمط معين من أنماط السلوك أو أسلوب خاص من أساليب الحياة .

كذلك فقد ثبت خطأ الظن القائل بأن ثمة سمات

بيولوجية معينة هي التي تتحكم في أنماط الثقافات المختلفة كطول القامة أو قصرها وبياض البشرة وفات هؤلاء أن الثقافة ظاهرة اجتماعية لا شأن لها بخطوط الطول والعرض ولا علاقة لها بمسائل الجنس واللون والدين .

كذلك أثبتت الدراسات العلمية أن أكبر الخطأ في دراسة البشرية هو الاعتماد على الجوانب البيولوجية وقد اتجهت الادلة العلمية نحو الخصائص النفسية والتركيب النفسي للجماعات ، كذلك فقد تبين أن أخطر أبعاد النظرية العنصرية هي اعتبارها العامل العنصري هو العامل الحاسم والقوة الدافعة لحركة التاريخ . وقد انبثق عن هذا الرأي ذلك المفهوم القائل بوجود حضارة واحدة في تاريخ الإنسانية وهي حضارة الغرب وهذا غير صحيح علمياً .

أولاً : اعترف اساتذة علم الأحياء بفساد ونظرية الجماجم والأجسام بعد أن تبين لهم بالمقارنة الفعلية أن الجماجم الآرية تشبه جماجم أقزام أفريقيا الوسطى وأن شعورهم وجلودهم ومميزاتهم الجسدية يتمتع بها كثير من القبائل والشعوب في أنحاء الأرض .

ثانياً : تبين خطأ التقسيمات إلى بيض وملونين أو إلى سود وزنوج وبيض قوقازيين أو صفر مغوليين ، ودل البحث

على أن اللون الواحد قد يشتمل على جملة درجات للبشرة الواحدة وأن لون البشرة خاصة عرضة للتأثر بالأشعة فوق البنفسجية .

ثالثاً : أثبت توزيع الفصائل الدموية ، أنه لا توجد حدود واضحة صريحة بين العناصر أو السلالات المختلفة ، إلى حد أن قيل لو أن أوربيا قد ينقل إليه دم زنجي من نفس الفصيلة الدموية التي منها ذلك الأوربي فلا يضار الأوربي على حين أنه قد يموت إذا نقل إليه دم أوربي آخر من فصيلة دموية أخرى .

رابعاً : إن الهجرة والاختلاط العنصري قد شاع في العالم منذ عهود بعيدة فالشعوب الحاضرة التي في أوربا وأمريكا وأفريقيا وآسيا مختلطة إلى حد كبير وأنه لا دليل على أن الاختلاط العنصري يؤدي إلى تأخر النبوغ وانحطاطه من الناحية الطبيعية أو الفعلية .

خامساً : يعتقد كثير من علماء النفس أن الوراثة أكثر فعالية في (الذكاء) من البيئة ، كذلك فإن النتاج العقلي الأوربي الذي يبدو أعلى من النتاج العقلي لغير الأوربي لا يدل على تفوق خاص ، بل إن الاختبارات تدل على أن من غير الأوربيين من يفوق الأوربيين كثيراً في الذكاء وإنما وجه

الخلاف هو في عدم تماثل الفرص التي أتاحت للأوربي نصيبا أكثر من الثقافة .

سادساً : لماذا إذن لم تقم العناصر البشرية على اختلافها بنصيب واحد في بناء الحضارة ولماذا ظل الزنجي متأخراً . يجيب العالم الاجتماعي بكل صراحة . كلا .

أولاً : توجد أدلة تثبت أن في عدة جهات في أفريقيا وخاصة نيجريا وجهات أخرى في غرب أفريقيا قامت حضارات زاهرة .

ثانياً : إن من الخطأ أن ننظر إلى نتاج الثورة الصناعية الأوربية على ضوء الحساب الزمني الذي استغرقته فقد قرروا أن الثورة العلمية والصناعية التي قام بها الغرب قد حدثت فيما يعادل جزءاً من ألفي جزء مس تاريخ الإنسانية .

ثالثاً : خطأ الظن أن كل أصول الحضارة الأوربية نشأت في أوربا فمن ذلك أن البارود والطباعة والعلوم الرياضية وغيرها مجلوبة إلى أوربا من خارجها .

رابعاً : إن من جملة العوامل في ترقية التطور الاجتماعي والتقدم في الصناعات المادية الاتصال بين ثقافات وحضارات مختلفة ، ولا ريب أن عزلة الشعوب الأفريقية عن

الجماعات الأخرى زمناً طويلا جعلها تخسر ذلك الحافز الذي يأتي عن طريق الاتصال الثقافي .

خامساً : لا صلة بين الثقافة والعنصر ، فقد استقر الخلط بينهما ارتفاعاً وانخفاضاً ، فراحوا يعتقدون أن عنصراً أرقى من عنصر لأنه أكثر ثقافة وترتب على هذا الاعتقاد قيام مشاكل اجتماعية خطيرة في بعض بقاع الأرض .

وبذلك يتبين كذب نظرية (الإنسان الأبيض) وامتيازه عن الأجناس الملونه وهي من الدعوات التي اتخذها النفوذ الأجنبي مبرراً لوجوده وسيطرته .

(٤) قرر العلماء أنه لا سبيل إلى ظهور جنس مميز في البشرية فإن تاريخ البشرية يمثل ظاهرة كبرى يجب أن توضع موضع الاهتمام هي اختلاط الأجناس البشرية ، فمن عصور ما قبل التاريخ حدثت هجرات عظيمة للشعوب وفي العصر التاريخي ، يشهد بذلك الامتزاج الواسع للعناصر البشرية التي تتمثل في الغزو والحروب وأيضاً في العلاقات السلمية بين الشعوب . ويقول بيتار في كتابه الأحباش والتاريخ : « أنه منذ خمسة وعشرين ألف سنة بينما كان الممثلون الحقيقيون للبشرية يسيرون نحو الفناء من الناحية الغربية من العالم أي أوربا كانت تلك المجموعة الغربية من النماذج البشرية التي

تخلط بينها تحت إسم الإنسان العامل مختلفة كما هي مختلفة اليوم وعلى ذلك فإن مسألة أصل الأجناس البشرية كانت مضطربة منذ عشرين ألف سنة كما هي مضطربة اليوم .

(٥) بالنسبة لما يقال من أن الجنس الآرى أرقى فروع الجنس الأبيض . يقرر العلماء أن اشتراك الأوربيين والشماليين في الحضارة الإنسانية جاء متأخراً جداً فقد توصلت البشرية ممثلة في أقوامها المختلفة إلى معرفة الزراعة منذ أقدم العصور وعرف كثير من الشعوب استئناس الحيوان واستخدام المعادن وأقاموا صرح مدنيات عريقة ، كل ذلك قبل أن تعرف الشعوب الشمالية معنى الحضارة وقد كان فلاسفة اليونان يلقبون هذه الشعوب التي تعيش في شمال أوربا بالمتوحشين ، وإن التاريخ لا يثبت أن الجرمان هم صانعوا الحضارة،ومصادر الحضارة معروفة في وادي النيل ووادي دجلة والفرات وحوض البحر المتوسط .

(٦) أن الأجناس كلها متساوية في نظر العلم وأن الحقائق العلمية لا ترى فضلا لسلالة على سلالة ولا لجنس على جنس وإنما هي السياسة التي استغلت هذه النظريات من أجل السيطرة على الأمم المتخلفة واستنهاض الروح القومية ولقد اتخذ الاستعمار من هذه النظريات مبرراً لوجوده غير أن

التجربة أثبتت فساد نظرية الوصاية البشرية ودعوى الرجل الابيض حيث لم يحقق الاستعمار ما ادعاه من دعوى ترقية الشعوب وتمدينها وإنما عمل على العكس من ذلك على تدمير مقوماتها واستنزاف ثرواتها .

(٧) أثبت الباحثون المتحررون من الخضوع للاستعمار أن الجنس الابيض لا يزيد على ثلث سكان العالم وأن الثلثان الباقيان هما من الأجناس الملونة التي تعطلت وتزايد عددها وأنه قد تبين فساد نظرية التفوق اللوني أو الجنسي بل لقد ثبت أن الجنس الأبيض لم يحسن التصرف فيها أؤتمن عليه وأن ما استطاعه الجنس الأبيض لم يكن بفضل ما أتيح له من فرص التقدم والعلم .

(٨) اتضح أن عدم المساواة فيها للاجناس المختلفة من حقوق لا يمكن أن يرجع إلى لون البشرة وإن الفروق العقلية والنفسية ما هي إلا نتيجة لظروف بيئية قد تأتي نتيجة أن أفراد جماعة من الجماعات قد أتيحت لها فرص التعلم عن طريق الاحتكاك الحضاري أو إستغلال المواد الطبيعية كذلك فأنه ليس ثمة ارتباط بين حضارة معينة والتكوين الجنسي لسلالة من السلالات وهذا يعني أن جميع الاجناس بل جميع الأفراد بامكانهم القيام بنفس العمل إذا اتيحت لهم فرص متكافئة

من التعليم والمران وليس هناك صلاحية ما للقيام بأنواع معينة من الأعمال والحرف .

(٩) القول بأن إختلاط الاجناس يهدد الانسانية بالتقهقر ، والتدهور ، لا يستند إلى أقل دليل علمي فإن عملية الاختلاط بين الاجناس عملية مستمرة منذ بداية الحياة البشرية على سطح الكرة الأرضية فالهجرة قديمة قدم السلالات البشرية ، والهجرة تعني اختلاط الجماعات تلقائياً ، ويشير التاريخ إلى أن جميع الحضارات قد تمت عمليات غزو لها في جماعات البدو الرحل إنتهت بانهيار التقسيم الطبقي وتكوين خليط جديد من السكان ومعنى هذا أنه لا توجد سلالات بشرية نقية وأن سكان أوربا متعددو الأصول لدرجة أنه يعجز تصنيفهم كغيرهم من سكان القارات الأخرى .

الأخوة العالمية

إن اعظم ما جاء به في الاسلام هو وحده البشرية التي لا يجد البحث العلمي سبيلا إلى انكارها بالرغم من كل دعاوى المستعمرين ودعاة العنصرية والراغبين في حجر التقدم العلمي والرفاهية عن الشعوب المختلفة وقصره على الشعوب

المسيطرة وحدها ولا بد أن البشرية باصالتها وفطرتها سوف تكسر هذا القيد بعد أن ثبت علميا أنه زائف وأن كل الحقائق التي وصل إليها البحث تقر مذعنة بالحقيقة القرآنية التي سبقت ذلك بأربعة عشر قرنا والتي كشفت عن وحدة البشرية فقد أشار الاسلام إلى وحدة البشر (كان الناس أمة واحدة) ثم تطورها إلى أجناس (واختلاف ألسنتكم وألوانكم) وإن يتم ذلك عن طريق التناسل (فأنبتنا فيها من كل زوج كريم) وقد ثبت أن النوع البشري قد امتزج امتزاجا شديدا نتيجة هجرات واسعة مستمرة لم تتوقف على مدى العصور ومع قدرة على التكيف العام مع البيئات على التفاوت الواسع بينها وتأكد أن هذه الفوارق في أشكال الرؤوس وأحجامها وقسمات الوجوه إنما هي تغيرات طرأت لخدمة التكيف البيئي للانسان فلون البشرة الداكن أقدر على امتصاص الأشعة الضوئية وثبت بذلك أن الإنسان أعظم الكائنات قدرة على الهجرة وعلى التكيف للبيئات المختلفة ويدعم ذلك احتفاظ الاجناس البشرية بقدرتها على التناسل فيما بينها برغم انتشارها الواسع الذي باعد بينها جغرافيا وبيئيا وقد ساعد انتشار الأديان ومنها الاسلام على المزج والإنصهار بروح التسامح والمساواة التي ربطت بين العناصر المختلفة وبين المسلمين وغيرهم من

الديانات الأخرى ولقد كان المسلمون البيض متحررين من عقدة التمييز اللوني ضد الأجناس غير البيضاء ولا يقسمون الناس إلى أبيض وأسود بل إلى مؤمنين وغير مؤمنين وذلك على حد تعبير أرنولد توينبي الذي يقول : ولقد اتصل المسلمون البيض مع الزنوج والأفارقة ومع الشعوب الداكنة اللون في الهند البداية واستمروا في تعزيز ذلك الاتصال وحتى اليوم فإن البيض والسود يندمجون تحت راية الاسلام عبر القارة الافريقية والهندية طولا وعرضاً وفد برهن المسلمون البيض عن تحررهم من أي شعور عنصري بأقوى البراهين والحجج حيث إنهم قد زوجوا بناتهم بالمسلمين السود ويصور عظمة الاسلام في هذا الترابط والامتزاج «مالكوم اكس» حين يقول : لقد كان هناك عشرات الألوف من الحجاج من كل اقطار الدنيا كانوا من الألوان من الشقر زرق العيون ، إلى الأفارقة سود البشرة ولكنا جميعا كنا نشارك في نفس الشعائر مبدين روح الوحدة والأخوة التي ساقتنى تجاربي في أمريكا إلى اعتقاد أنها لن يمكن أن توجد بين البيض وغير البيض .

وفي مجتمع الاسلام في الحج حيث لا يشعر أي واحد بأي تمييز ، لا توجد عقدة الاستعلاء ولا عقدة النقص ، وهكذا نجد أن الاسلام نقل المسلمين من العنصرية إلى

العقيدة ومن اختلاف الجنس واللون إلى الأخاء العالمي .

ولقد جعل التقوى أكبر أهمية من الأصل والولد . قال المقوقس : كيف ترضون أن يتزعمكم رجل أسود قالوا أنه رغم سواد لونه فإنه أفضلنا منزلة وذكاء وحكمة لأن « السواد غير مزدرى بيننا » وهكذا نجد أن الإسلام إبتداء يوحد البشرية وكانت أعظم معطياته الأخوة العالمية تحت القانون الأخلاقي العام وهي أخوة عالمية وليست مبنية على الثقافات بل على القانون الاخلاقي الموحد ، يقول عبد الكريم جرمانوس : أن أوربا لم تعرف فكرة الأخاء بين الناس إلا بعد الثورة الفرنسية . بينما دعا الاسلام إليها وطبقها المسلمون قبل ذلك بنحو ألف عام ، لقد كانت فكرة الشورى من ابتكار القرآن عرفتها أوربا في القرن السابع عشر بينما هي من حقائق الإسلام وأصوله منذ نشأته .

ودعوة الإسلام إلى الإخاء العالمي تمثل نمواً خطيراً في إتجاه البشرية فقد وضع أساساً للإخاء بين شعوب الأرض قاطبة ، وجعله في المجتمع الإسلامي ركناً ركينا فقد كان النبي يأكل مع الخادم ويقضي حاجة الضعيف والبائس والمسكين وكانت تستوقفه المرأة الفقيرة فيقف لها ويجيب دعوة الحر والعبد والأمة والمسكين وينهي عن القيام له ويجلس حيث

ينتهي به المجلس ، وهذه الصورة لها صورتها المقابلة في مجتمع الرومان والفرس والفراعنة ، مجتمعات القياصرة والأباطرة والفرعون . وقد وضع الإسلام ذلك الحد الفاصل : حد المساواة في العدل حين قال الرسول :

إنما أهْلَكَ من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها .

وعندما قال الرجل لصاحبه : يا ابن السوداء ، قال النبي : أعيرته بأمه ، إنك امرؤ فيك جاهلية ، طف الصاع طف الصاع ، ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى .

وموقف عمر بن الخطاب من جبلة ابن الأيهم ملك غسان عندما لطم أعرابياً وطىء إزراره أثناء الطواف ، قال عمر : لا بد أن يأخذ الرجل حقه ، قال كيف وأنا أمير وهو سوقة قال عمر : إن الإسلام قد سوى بينكما قال : أعود عن الإسلام قال : إذن اضرب عنقك لأنك أصبحت مرتداً . ولقد سعى الإسلام إلى هدم الأصنام : الأصنام البشرية التي طالما أذلت الإنسانية . قال فرعون : أنا ربكم الأعلى ما **علمت لكم من إله غيري وقال الله للرسول : قل إنما أنا بشر**

مثلكم يوحي إلي أنما إلهكم اله واحد .

والناس في الإسلام سواسية كأسنان المشط .

هذا النموذج الذي قدمه الإسلام للبشرية هو مستقبلها الحقيقي الذي لن تجد سبيلا دونه ولا بد أن تتهاوى دعوات العنصر وتسقط تحت سنابك الاخاء الإنساني ووحدة البشرية .

دراسات إسلامية معاصرة
(٣٥)

الفكر الغربي

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

الفكر الغربي

أجمع الباحثون في تاريخ الفكر البشري وفلسفته أن الفكر الغربي يقوم على مصادر ثلاث : الأدب اليوناني والفكر الروماني وتفسيرات المسيحية كما عرفها الغرب (والتي تختلف عن الدين المنزل من السماء على سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام) وحين جاءت النهضة في القرن الخامس عشر الميلادي كانت قد قامت مرحلة إنقطاع بين سقوط الدولة الرومانية ٤٥٠ ميلادية وبين النهضة لا تقل عن ألف عام كان قد جاء خلالها الاسلام الذي أشرق ضوءه على آسيا وأفريقيا وامتد إلى أوروبا حين دخل الأندلس عام ٧١٢ ميلادية وامتد منها إلى جنوبي فرنسا وإيطاليا واستمر وجوده بها حتى أجلي عن غرناطة ١٤٩٢ م وقد جاءت النهضة الغربية بعد نزول الدين المسيحي بخمسة عشر قرنا وبعد نزول الاسلام ببضعة

قرون ، وكانت معطيات الاسلام : فكره وعلمه ومفاهيمه قد دخلت أوروبا مع دخول الاسلام وقيام جامعات قرطبة وأشبيلية وطليطلة وغرناطة . والمعروف أن الفكر الغربي إعتمد على التراث اليوناني في مجال الأدب والفن وعلى الفكر الاسلامي في مجال العلم والعلوم الاجتماعية وعلى المسيحية في مجال الأخلاق والسلوك ، ثم كانت هناك ظاهرتان هامتان أحدثتا تغييراً شاملا في الاتجاه : هما الاستعمار والحضارة وهما من منتجات العلوم التي مكنت أوروبا من إنشاء العلوم الميكانيكية والبحث عن الخامات وأسواق الانتاج ، ومع الاستعمار أنتج العلم وسائل الرفاهية والترف المادي في أساليب العيش وصحب ذلك كله فلسفة جديدة تقوم على الاستعلاء بالعنصر الأبيض الأوروبي صانع الحضارة وسيد الأجناس الملونة وصاحب الحق في السيطرة عليها ومن هنا بدأ ذلك المنحنى الخطر في الفكر الغربي الذي اعتمد اعتمادا كليا على مفاهيم الحضارة الرومانية في الاستعمار ومفاهيم الفلسفة اليونانية في أسلوب العيش فجمع بين نظرية العبودية الرومانية في سيطرته على البلاد التي فتحها ونظرية الاباحية في أسلوب العيش ، وكانت منتجات العلم الأولى التي صدرت عن المنهج التجريبي الاسلامي أكبر عامل في تقويض نظرية التدين

الغربي ، فقد استعلى العلم والعقل حتى لم يفسح مجالا لأي قوة أخرى موجهة وكانت اليهودية التلمودية من وراء ذلك التحول الخطير وتلك الحملة الضخمة على الدين وعلى الكنيسة ولذلك فسرعان ما إحتضنت آراء دارون ونيتشه وشكلت فلسفة جديدة مادية خالصة ظلت تنمو وتضطرد حتى سيطرت تماما على الفكر الغربي الآن واحتوته بثلاث أو أربع نظريات أساسية هي :

(١) نظرية ماركس في التفسير المادي للتاريخ التي تجد قبولا حتى في غير بيئات الشيوعية والتي تكاد تصبغ كل وجهات النظر في الفن والأدب والفكر ولا تقف عند الاقتصاد وحده .

(٢) نظرية فرويد في التفسير الجنسي للحياة والتي تعد الآن من دعامات الفكر الغربي والتي سيطرت على القصة والفن والنفس والأخلاق .

(٣) نظريات المدرسة الاجتماعية الفرنسية (دور كايم وليفي بربل) والتي أرادت أن تحطم فطرية الدين والأسرة والفردية ، وتعلي شأن الجماعية على نحو مادي خالص ينكر وجود الدين والوحي ، ويضحي بالأسرة في سبيل القضاء على الجماعة كلها وقد استطاع الفكر التلمودي الوثني الاباحي

المادي أن يستقطب عدداً كبيراً من الباحثين والفلاسفة من غير اليهود لبناء قاعدته الفكرية كان في مقدمتهم سبسر وهكسلي وريتان وفولتير وبرتراند رسل وقد استطاع هذا الفكر أن يشق طريقه إلى الحد الذي أدى إلى استيعاب الفكر الغربي كله واحتوائه تقريبا .

(٢) يتنازع الفكر الغربي في الوقت الحاضر مبدآن وثقافتان :

المذهب الفردي (الليبرالية) المذهب الجماعي (الماركسية).

والخلاف بينهما هو خلاف اقتصادي من حيث أن المذهب الفردي رأسمالي له نظمه الحرة في مجال الاقتصاد أما المذهب الجماعي فهو ماركسي له نظريته القائمة على تملك الدولة كل وسائل الانتاج . غير أن المتعمق في النظرة يرى أن المذهبين قائمين على أساس واحد : الأساس المادي الخالص ، وأن أحدهما هو وليد المذهب الآخر وثمرته ، وأن الماركسية ليست إلا رد فعل للرأسمالية ومنشقة عنها فهو فكر غربي أيضا جاء نتيجة بعض التحديات والظروف الخاصة بالعلاقة بين أصحاب رأس المال والعاملين ولقد أوشكت نظرية التفسير المادي للتاريخ أن تكون أساسا للرأسمالية

والماركسية معا وإن كان الغرب لا يعتمدها وحدها بل يضيف إليها التفسير النفسي ويعد فرويد مفكراً ليبراليا خالصا وقد اتخذت نظريته أساسا لدعم المجتمع الغربي الليبرالي ، كذلك اعتمد الغرب على نظرية دارون في القول بتنازع البقاء وبقاء الأصلح في تبرير استعمار الشعوب ، ومن دارون خرجت على أيدي (هربرت سبنسر) نظرية التطور الاجتماعي المطلق التي هي الآن أساسا في المذهبين والمجتمعين معاً ، وكذلك نظرية نسبية الأخلاق ، ومن الفكر الغربي ظهرت نظرية العنصرية وتجلت ثم ظهرت في الدعوة الجرمانية التي حملتها ألمانيا وكانت مقدمة الدعوة إلى شعب الله المختار والعنصرية اليهودية ومن ثم بدأ الصدام بين العنصرية اليهودية والعنصرية الجرمانية ومن الفكر الغربي نشأت فكرة القوميات الضيقة التي مزقت أوروبا على أثر الثورة الفرنسية إلى قوميات تستعلي بالعنصر وتصارع العنصريات الأخرى .

ومن الفكر الغربي ظهرت الدعوة إلى العالمية التي تعتمد على سيطرة أصحاب الحضارة والفكر الغالب على الامم المحتلة والمستعمرة وصهرها في بوتقة فكرها والقضاء على فكرها الأساسي وقد واجه المسلمون هذه المحاولة بقوة .

وأعلن الفكر الغربي علم الخلاف بين الأدب والعلم

وظهر الصراع بين العلوم والفنون وكشف الباحثون عن مدى الأثر الخطير للانفصال القطبي بين الثقافيين : وموقف العلميين تجاه التجربة الفردية وموقفهم تجاه التجربة الاجتماعية أشار الباحثون إلى عمق التناقض بين الثقافة الأدبية والثقافة العلمية وقالوا إنها ظاهرة من أبرز خواص المجتمع الغربي ، حيث تنقسم الحياة الفكرية إلى قسمين متباعدين . وأن هناك قطبين : واحد يدور حوله المفكرون الأدبيون والآخر يدور حوله المفكرون العلميون وأن بين الاثنين هوة سحيقة أساسها عدم القدرة على الفهم المتبادل ذلك أن كل مجموعة تحتفظ بداخلها بصورة مشوهة للمجموعة الأخرى . والسبب هو عدم وجود قاعدة أساسية شاملة وعدم وجود أساس للتفاهم وهذا ما لا يقع في مجال الفكر الاسلامي الجامع لجوانب الروح والعلم معا . أما غلبة الطابع المادي على الفكر الغربي فإنها واضحة منذ دعا (بنتام) إلى (مذهب المنفعة) الذي كانت له إمتداداته في ميادين الاقتصاد والسياسة والأخلاق والذي صهر فكر (ميكافيلي) السياسي في صورة عامة ، ومن مذهب المنفعة ولد مذهب الذرائع وكان ذلك علامة على غلبة الطابع المادي التلمودي الذي سيطر بعد الثورة الفرنسية على القانون والاجتماع .

كذلك علت صيحات ثلاث : اللقمة : ماركس)، (الجنس : فرويد)، العنصر : جوبنيو)، وحاولت هذه الصيحات الثلاث السيطرة على الحياة سيطرة كاملة ولقد نقل هذا التحول كله الفكر الغربي إلى دائرة مغلقة هي الدائرة المادية الوثنية حتى قال عنها (محمد إقبال): إن أوروبا اليوم هي أكبر عائق في سبيل الرقي الأخلاقي للانسان وقال العلامة (جود): انه لم يزل سائدا في عقلية إنجلترا منذ قرون : شره المالك والتملك ويقول (جون جنتز) إن الانجليز إنما يعبدون بنك إنجلترا ستة أيام في الأسبوع ويتوجهون في اليوم السابع إلى الكنيسة . وقد أكد غير واحد أن الفلسفة الخلقية ازدهرت في جو من الانحلال الديني وراجت في حياة أهل الغرب فعلا إنما كانت فلسفة النفعية (المنفعة) وقد كان من نتيجة ذلك أن إنهارت القيم الأخلاقية للحضارة الغربية تحت سيطرة الاتجاه الوثني المادي . ذلك بأن مذهب النفعية من شأنه أن يضحي بكل شيء في سبيل الهدف .

أما الفكر الاسلامي فإنه يجعل أول القيم : « العدالة المطلقة »: ﴿ **ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألاتعدلوا : اعدلوا هو أقرب للتقوى** ﴾ فالعدل للجميع وليس للجنس الأبيض

وحده . وليس هناك طبقة مستعبدة إلى الأبد ، بأجيالها وأهلها لا تتحرر مطلقا ولكن هناك مساواة تامة ، وليس هناك من يقام عليه القانون ومن يشفع له نسبه أو نفوذه أو منصبه ، وليس لأبيض على أسود فضل ، الناس كأسنان المشط . كلكم لآدم . وليس هناك جنس ممدن له حق إستعباد الأجناس المستضعفة وليس هناك فتح وإستعباد ولكن هناك إمتزاج وإنصهار . هذه هي القيم التي قامت عليها « حضارة الاسلام » وفكره ، أما الغرب فإنه مازال يصدر إلى العالم كله :

● المادية (وهي لن تكون بأي حال أساسا لبناء المجتمع البشري).

● العنصرية (ولن تكون أساسا لبناء الأمم).

(٢) إن أخطر مفاهيم الفكر الغربي : هي النظر إلى الانسان بمفهوم مادي .

وهذه هي مصدر أزمة الانسان الغربي وأزمة المجتمع الغربي : وهي أزمة ما تزال تزداد قوة وإشتعالا تحت تأثير الفلسفات المادية ومدرسة علم النفس الفرويدي والاجتماع الدور كايمي لقد طرح الفكر الغربي بعد أن أسقط الدين أيدلوجيات مختلفة ماتزال تتصارع : ديمقراطية ، ليبرالية ،

ماركسية ، وجودية ، نفعية ، نـازية، فرويدية ، هيبية . وما يزال يتلقى الموجات واحدة بعد أخرى وقد عجز الفلاسفة عن الوصول إلى (الضوء الكاشف) لأنهم تجاهلوا النفس الانسانية ، والوحي والتوحيد والايمان بالبعث والجزاء .

ولا ريب أن أزمة الانسان المعاصر هي أزمة فكر وخلق فقد استطاعت مذاهب التحلل والاباحة أن تنفخ في الدعوة إلى الحرية بغير ضوابط والأخلاق بغير ثبات واحتقار الغيب والقيم المتصلة بالدين وتغطية كل هذه المناطق الفارغة والناقصة من الفكر بمفاهيم بشرية مادية وصلت إلى حد التضخم والصراع ممثلة في حركات الوجوديين والهيبيين التي تعرفها أوروبا الآن بصورة عاصفة تصدر عن التمزق النفسي والصراع والقلق .

ولا ريب أن مصدر ذلك كله هو إعلاء العلم والعقل ، وفقدان التوازن والموائمة بين العقل والقلب والروح والمادة والنفس والجسم وانحراف البشرية عن الدين الحق وعن قيمه وأخلاقه وبناء نهج من الفكر البشري مايزال يضطرم بالاضطراب والفساد والتحول والاضافة والحذف دون أن يحقق شيئا من طمأنينة المجتمع أو سكينة النفس .

ومن هنا فإنه لابد لكي تحل أزمة الانسان المعاصر أن

يعود الفكر الغربي إلى تصحيح مساره وأن يلتمس الدين الحق ، وأن يعيد النظر في مختلف هذه النظريات التي كانت بمثابة فروض لا حقائق ، على ضوء النتائج التي كشف عنها بالتجربة وكيف فشلت هذه المذاهب والأيدلوجيات في أن يحقق للمجتمع البشري أي أمل في سعادة حقيقية أو تقدم كامل . بل إن التقدم المادي وحده كان من أشد أنواع الخطر على المجتمعات وعلى النفس الانسانية .

(٣) يمر الفكر الغربي بمرحلة : الانحلال والتردي بعد أن قطع أكثر من أربعمائة عام مر خلالها بمراحل التكوين والقوة والتمزق ثم الانحلال . وهو في هذه المرحلة له سمات أربع : هي : الانشطارية والشك ، والاباحة ، والتشاؤم . ونستطيع أن نقول أن الانشطارية هي مصدر الأخطار كلها (إقرأ رسالة : التكامل والانشطارية) ذلك أن أبرز سمات الفكر الغربي الذي كانت هي نفسها أكبر مقاتله وأبرز عوامل اضطرابه هي فصل القيم والعجز عن إقامة الرابطة بينها . والوقوف وقفة الاعلاء الشامل لواحدة من هذه القيم عدم القدرة على الخروج من الدائرة المحددة إلى الأفق الرحب ، أو النظرة ذات الأبعاد الكاملة ﴿ **ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور** ﴾ أو الانتقال إلى مراحل التوسط أو الموائمة أو الجمع

والتكامل بين القيم .

ولقد مر الفكر الغربي بمرحلتين منفصلتين تماما وعجز عن الجمع بينهما : مرحلة الثبات المطلق ، مرحلة الوجدان الأعلى ، مرحلة المثالية ، ثم انتقل في عنف إلى مرحلة التحول المطلق مرحلة المادية العالية ، مرحلة التحلل الكامل تحت إسم الحرية ونسبية الأخلاق والتطور .

مر الفكر الغربي بالمرحلتين تباعا دون أن يفطن إلى التكامل بينهما ، فذهب إلى أقصى اليمين ثم ذهب إلى أقصى اليسار . لقد وجد أزمة خانقة في المرحلة الأولى عندما أعلى شأن الروح وبلغ بها أقصى درجات الرهبانية والزهادة ، والانصراف عن الحياة والعزوف عن التزوج والعمل والارتزاق ، وآثر الاعتكاف في الأديرة وكانت تلك أزمته الأولى ثم لم يلبث أن انتقل تحت تأثير معطيات الاسلام من (حرية الارادة ـ الاتصال بالله دون وساطة ـ المذهب التجريبي) من النقيض ، فآثر المتعة والحسيات وأعلى شأن الجنس والاباحة واللذة والمتعة وبلغ في ذلك أقصى مدى ، وأنكر إنكاراً تاما ، كل ما يتعلق بالروح أو الوجدان أو ما وراء الكون وأنكر الخالق والرسالات والوحي والدين عامة : وتلك أزمته القائمة الآن في أخطر مراحلها . وهنا مصدر

الخطر ، ومصدر الانحراف ، ذلك أن هذه الأيدلوجية المادية الصرفة إنما تقوم على إنكار (جذر عميق الأثر في النفس الانسانية) هو : العقيدة والروح والعالم الداخلي وعالم الغيب كله . هذا العالم الذي اختفى تماما في الفكر الغربي وراء سحابات من الشك والقلق والتمزق والتدمير النفسي ، فقد رفعت الايدلوجية التلمودية المعاول لهدمه وتحطيمه وتدميره فكريا بالفلسفات وعمليا بالاباحة ولاريب أن هذا (العالم العقائدي الروحي المعنوي) كامن في الانسان لا سبيل إلى الغائه أو إنكاره ، ولاريب أن هذه الحملة المصطنعة المضادة لطبيعة الانسان والمضادة للفطرة والسابحة عكس التيار ، سوف تنفجر يوما ما ، ذلك أنها إنما تحاول أن تقتل كائنا حيا موجودا في كيان كل إنسان ، هذا الكائن الذي لا سبيل إلى تجاهله أو إلغائه .

ولقد حاول الفكر الغربي أن يطرح هذه القضية في أفق الفكر الاسلامي ، ولكن الفكر الاسلامي بطبيعته فكر إنساني الطابع ، رباني المصدر ، قائم على الفطرة التي فطر الله الناس عليها لا تبديل لخلق الله ، فهو متكامل يفيض بالرحمة والطمأنينة والسماحة ولا يقبل الانشطارية أو التشاؤم ، ذلك لأنه يقوم على توازن القيم وانسجامها ولا يفترض إمكان قيام

شطر منها دون الشطر الآخر ، فضلا عن أنه لا يعلي (الانشطارية) أو الفصل بين القيم ، وعلى عصور سادت فيها ظاهرة واحدة ، ثم جاءت عصور أخرى تسود فيها الظاهرة المضادة ، في خروج من النقيض إلى النقيض دون قدرة على التوسط أو الموائمة أو التكامل ، بينما لم يعرف الفكر الاسلامي هذه التجربة ولم يقرها .

ومن نقطة (الانشطار) سقط الفكر الغربي في أزمة (المادية) عن طريق إعلاء العلم وتقديس العقل . ومن ثم كان إنكاره لجوانب أخرى من الحياة والنفس غير المادة والعقل . وكان لهذا الانحراف أثره فقد عمت ظاهرة (التشاؤم) في وجدانه وفكره كله وطبعته بطابع الملل والتمزق والتمرد والصراع والخوف من الموت والرغبة في اعتصار الحياة وإنكار الجزاء والآخرة .

ولاريب أن الانسان القائم في تركيبه الطبيعي على المادة والروح معا ، لا يستطيع أن يكون روحا صرفا يعيش على النسك والزهادة ولا مادة صرفا يقوم على الاباحية والانطلاق ولكنه لابد أن يكون من خيرهما في تعادل وتوسط ، ولا ريب أن الجانب المعنوي (الذي يضرب اليوم بعنف) كامن في أعماق الانسان لا سبيل إلى الغائه أو إنكاره . ومن هنا كانت

أبرز مظاهر الفكر الغربي اليوم : ظاهرة التشاؤم ويقول الأستاذ سمير كرم أن الوجدان المتشائم قد ساد أيدلوجية النظام الغربي بكل أبعادها ومظاهرها في الآداب والفنون والفلسفة والأخلاق والسياسة . وأن هذه الأيدلوجية السوداوية المتشائمة تنتشر في أوسع نطاق في عالم الغرب أفكاراً عن لا معقولية الحياة وعبث الوجود .

وقد أصبح المفكرون المتشائمون يشنون هجمات هستيرية على كل فكر يؤمن بالتطور الانساني ومن هنا فإن الوجودية والهيبية هما آخر صيحات الفلسفة التشاؤمية ، ويرد كثير من الباحثين هذه الظاهرة من التشاؤم إلى القول بالخطيئة التي تطارد كل إنسان في الغرب ، وإذا كان لنا أن نتعمق هذه الظاهرة وأن نبحث عن خلفياتها لرددنا ذلك كله إلى الايدلوجية التلمودية التي استطاعت في هذا الوقت من تاريخ العالم أن تحتوي الفكر الغربي كله بشطريه وأن تسيطر عليه وتوجهه إلى غايتها . والأيدلوجية التلمودية هي فكر وفلسفة ونهج حياة معارض تمام المعارضة للفكر الانساني ذي المصدر الرباني مما جاءت به رسالات السماء ، وأبرز وجوه المعارضة تتمثل في قيامه على الربا والاباحية وإنكار البعث وما يضاد مفهوم الدين الحق .

كما تعارض مفهوم الاسلام في التوحيد والايمان بالبعث والارادة الفردية وأخلاقية الحياة والمسئولية . فلقد صنع اليهود نهجا خاصاً هم سادته وعملوا عن طريق الفلسفات والأيدلوجيات ليجعلوه منهجا عالميا وحاولوا أن يدخلوا فيه الفكر الغربي كله ثم هم يحاولون إدخال البشرية فيه جميعا . وقد جمع هذا النهج كل ما حمله الفكر البشري القديم من وثنية وإلحاد وتعدد واحتقار للأخلاق وامتهان للقيم وإنكار للجزاء والحساب في سبيل إشارة « امبراطورية الربا » وعبادة الذهب والتكالب على ماديات الحياة .

وبذلك سيطر اليهود على الفكر البشري وعمدوا إلى احتواء الفكر الغربي كله بداخله ولم يعد الآن في العالم من منهج قادر على مقاومة هذا المنهج ، غير منهج القرآن الذي تبناه الاسلام وهو منهج التوحيد الخالص والايمان بالبعث والمسئولية الأخلاقية والالتزام الفردي . هذه الأيدلوجية التلمودية حسبما ورد في بروتوكولات صهيون هي التي تحاول أن تشيع في الفكر البشري طابع الانشطار ليكون مدخلا إلى الانفصال عن النفس والروح والعقائد والجوانب الغيبية والآلهية ورسالات الأنبياء والاديان والبعث والجزاء مما لا يقع تحت عنوان : الماديات والمحسوسات وما يتصل بالعقل

والعلمانية ومناهج التجارب المادية .

ولا ريب أن الانشطارية هي مصدر ذلك التيار الذي يعتصر النفس البشرية في الغرب ويأكل هناءها ويدعها تترنح بين القلق والتمزق ، ذلك لانه مضاد للفطرة والعلم وطبائع الاشياء حينما يحجب هذه القوة المفروضة وراء الفلسفات والمذاهب والايدلوجيات حقائق لا سبيل إلى إنتزاع الانسان منها وهي حقائق كامنة في كل فطرة صادقة . وذلك من أجل تحطيم معنويات الانسان وتركه غثاءً تقتله الأهواء والشهوات ودوافع الغريزة وتقتل فيه كل إرادة وقوة وقدرة على الحياة الصحيحة . ومن هنا كانت ضرورة الدين الحق من عند الله بالوحي ، للبشرية التي ليست قادرة وحدها على أن تحمي وجودها أو تعرف طريقها ، وإلى هذا الانسان الذي تغلبه الأهواء في حياته وتغلبه في سلطانه السياسي والاجتماعي لكي يكون متسلطا لا يعرف العدل ، مستعليا باللون والجنس على الألوان والاجناس ليفرض نفوذه على الآخرين .

الاسلام وروح الغرب

لا مشاحة أن الغرب قدم في مجال العلوم والابحاث معطيات كثيرة وإنجازات ضخمة ، مكنت البشرية من

نحو التحضر والتمدن وحررتها من كثير من معوقات البداوة والجهل » وهي معطيات مادية صرفة لم تقدم للروح ولا للنفس ولا للوجدان شيئا يزيده قوة ، هذه المعطيات يجب أن لا تختلط على المسلمين، وعليهم أن يأخذوا منها ويتركوا، يأخذوا ما يتصل بالماديات والآلات والتكنولوجيا ليضعوه في إطار فكرهم الاجتماعي ونظرتهم الانسانية ، أما فيما يتعلق بالنظريات الخاصة بالنفس والاجتماع والاخلاق والتربية والقانون فإن لهم منها موقف الحذر الشديد لان للمسلمين منهج كامل يكفل لهم بناء النفس الانسانية على أتم نسق ، وهو منهج رباني محكم ، أبرز مميزاته هو معالجة أزمات النفوس والمجتمعات علاجا واقعيا يستمد نظرته من حكمة عالية فهو واسع الافق ، له أبعاده العامة ، وله اطاراته المرنة ، وفي سماحته ورحمته وعفوه ، وفيه الرحمة والايجابية والسلامة ، وليس منهجا تجريبيا ، له ثغراته وعيوبه التي ما تزال تتوالى بالاضافة والحذف ، وهو منهج واحد متكامل ، قريب إلى الفطرة مستمد منها لا يتعارض مع العلم أو العقل ، وليس عشرات المناهج والايدلوجيات المتضاربة التي تمثل عصورا مختلفة ومتغيرات متعددة ، وبيئات كثيرة ، كذلك فهو منهج فيه إسلام النفس لله ، وفيه معرفة كاملة برسالة الانسان في

الحياة أمانته ومهنته ومسئوليته وإرادته الحرة ، وإلتزامه الأخلاقى وجزاءه في الآخرة ، يستهدف بناء مجتمع رباني المصدر ، إنساني الغاية يقوم على الرحمة والمساواة والاخاء والعدل والكرامة والقوة؛ التوحيد أساسه ، والله غايته ، وأبرز ما فيه هو تجرده من أهواء البشر ، وقوامته بالحق ، وسلامة أطره ، وضوابطه ، وحدوده ، ومقايساته .

وهو بهذا يختلف عن الفكر الغربي تماما . ولقد مر بالمسلمين زمن كانوا ينبهرون أمام حضارة أوروبا المادية وأمام تلك المعطيات البراقة الزاهية التي تتمثل في ضخامة المباني ، وسرعة الانتقال ، والاضاءة والترف والملاعب والأزياء ، وغيرها من الجوانب المادية فظنوا أنها هي علامات التقدم والرقي ، ثم انكشف لهم بعد قليل أن الغرب لا يقدم لهم الاجوانب الاستهلال والترف ، وأنه يخفي عنهم جوانب العلم وأسرار التكنولوجيات وهو ما يحتاجون إليه ، وما كانوا قد سبقوا إلى تقديم أسسه ودعائمه ، عندما وضع أجدادهم أصول المنهج التجريبي الاسلامي ، وجعلوه إنسانيا عاما ، وقدموه للبشرية كلها ، ولم يقصروه على أنفسهم ، ولم يجعلوه من الأسرار الخفية فقد كان المسلمون يؤمنون بالانسانية كلها ويندمجون في الأمم والأجناس لا ينفصلون عنها وكانوا يجعلون

العلم خالصا لله ومشاعا للناس جميعا . أما الغرب فعندما علا على موجة القوة ، أقام وصاية على العلم والحضارة وجعلهما كما جعل القانون والحرية وكل شيء خاصا بالجنس الأبيض وحده ، وجعل الدنيا كلها من بعد ذلك عبيدا لا يستحقون العدالة ولا الحرية ولا العلم ، فاذا قدم لهم شيئا فإنما يقدم لهم حصاد الهشيم من مذاهب الشك والتشاؤم والهوى والتحلل والاباحة ، ويقدم لهم الجوانب المادية التي تدمر أنفسهم ، وتذهب قواهم ، وتقضي على ثرواتهم ، فضلا عن إغتصابه لمصادر هذه الثروات أصلا من نفط وذهب ومنجنيز وكوبالت وغيره . ولقد مضى الغرب في منهجه الذي اقتفى فيه أثر العبودية اليونانية الرومانية وحمل لواء الاستعباد للشعوب واصطنع أساليب سفك الدماء والاذلال مما هو معارض تماما للعقيدة المسيحية التي آمن بها والتي جاءت من الشرق ، فسرعان ما أنكر معطيات حضارة الاسلام وتجاوز عن طابع الرحمة الذي جاءته به المسيحية ، وعاد إلى الوثنية الهلينية والعبودية الرومانية ، أقام حياته الاجتماعية على الترف والتحلل والاباحية وأنشأ حضارة الربا وعبد الذهب والمصارف وأقام المسارح في مكان الكنائس ودور العبادة ، وبذلك خرج عن مضمون الدين والخلق جميعا « وكان

لليهودية التلمودية أثارها البعيدة في هذا التحول : بالحضارة إلى الترف وبالفكر إلى المادية ، وبذلك سقط في أزمة التمزق والقلق والانهيار النفسي والروحي الذي لا سبيل إلى التخلص منه .

لقد شاء الغرب أن يقيم لنفسه منهج حياة ، وحين عارض طابع الدين كما وصل إليه وجد الطريق مسدوداً أمامه وبيده حتى لا يصل إلى حقيقة الدين كما جاء به الاسلام ، وبذلك سقط صريع خصومة الدين كله ، وعجزت الفلسفة في مذاهبها المختلفة وأيدلوجياتها المتعددة من مادية ووجودية وليبرالية وماركسية أن تعيد إليه طمأنينة النفس وسكينة القلب . يقول (ليوبولد فايس): إن روح الغرب تتمثل في جحود الغربيين لوجود نفس مفارقة للمادة ، منفصلة عنها ، ومخالفة لها ، وأن المدنية الغربية الحديثة لا تقر الحاجة إلى خضوع ما ، إلا لمقتضيات إقتصادية أو إجتماعية أو قومية ، إن معبودها الحقيقي ليس من نوع روحاني ، ولكنه الرفاهية ، إن فلسفتها الحقيقية المعادة ، إنما تجد قوة التعبير عن نفسها عن طريق الرغبة في القوة ، وكلا هذين موروث عن المدنية الرومانية القديمة وعلى هـذا النحو من الاضطراب الشامل والتمزق والعجز عن تحقيق رسالة مجتمع سليم ومن خلال

فلسفات متضاربة كلها تنكر الله والدين والأخلاق ـ يجري المسلمون ويلهثون مقلدين تابعين تحت وهج الصورة البراقة من طابع الحضارة المترفة الذي يأخذ بألبابهم . ولو علموا لعرفوا أن الاسلام يعطيهم أول ما يعطيهم : العلم التجريبي الذي ينشىء الحضارة ولكنه يضعها في إطار الايمان والقوة والعدل فلا تكون ظالمة للبشرية ولا متسلطة عليها ولا مفرقة بين الأجناس ولا معلية للعنصر ، ولا مندفعة وراء الشهوات والترف والاباحة والتحلل . ولكنها تقيم الحياة على ميزان الحق والعدل حيث يجمع الاسلام بين المادة والروح والعقل والقلب ويقرر أن الرقي والتقدم ليس هو تقدما ماديا ولكنه تقدم روحي ومادي وأن أي تجاوز بالحضارة أو العلم أو التكنولوجيا إلى الافساد في الأرض أو الشر أو الظلم أو الاباحية إنما يشجبه الاسلام ويرفضه والرقي مادي وروحي في دائرة الخير والحق والعدل .

ولقد حاول بعض المفكرين عندما اضطربت حضارة أوروبا أن يتجهوا إلى (عنصر روحي) يطعمون به الحضارة المادية ودعا بعض فلاسفتهم من أمثال (هرمان دي كاليرنج ورينيه جيبون وجان كان وموريس ماترلنك) إلى تحرير الحضارة والفكر الغربيين من المادة الصارخة ولكنهم مع

الأسف ضلوا الطريق وتخطوا الاسلام وهو أمامهم إلى دراسة آداب الهند والبحث في البرهمة والبوذية ، فسقطوا في خطر جديد هو أشد خطراً من المادية الخالصة فاذا اجتمع إليها كان شراً مستطيرا ، فقد كانت (الثيو صوفية) الشرقية بعيدة كل البعد عن أن تمد الحضارة الغربية المادية ، والفكر الأوروبي المنقسم على نفسه بين الليبرالية والماركسية - بزيت يضيء النفس الانسانية ، أو يحل أزمة الانسان الغربي أو الفكر الغربي ذلك أن هذه الفلسفات قد نضب عطاؤها ولم تعد قادرة على أن تمد أحداً بشيء ما ، فهي في ذاتها منحرفة عن عقيدة التوحيد ، وإن كانت تدعو إلى الأخلاق المجردة التي لا تتحرك في دائرة الايمان بالله الحق ، وهي تؤله الانسان وتدعو إلى عبودية الفرد وإلى التناسخ والحلول والاتحاد وكلها مذاهب مغرقة في الضلال . ولم يعد غير الاسلام وحده هو القادر على العطاء ولكن أوروبا ومن ورائها اليهودية التلمودية تحاذر ذلك تمام المحاذرة وتصد عنه صدوداً . أما البوذية والبرهمية فانهما يلتقيان مع الوثنية اليونانية القديمة في أصول كثيرة ولها مع الفكر الغربي السامي أصول كثيرة وتشابه وتقابل وصلات منذ كانت الأفلاطونية الحديثة . أما الاسلام فإنه يتميز بالذاتية الخاصة والطابع المنفرد القائم على التوحيد الخالص ، الذي

ينكر كل زيوف التعدد والتثنية والشرك والاباحية والالحاد .

وإلى الذين مازال الفكر الغربي يبهرهم يقدم التاريخ كل يوم صورا وتجارب ووقائع لا تقبل النقض ، قدم الواقع الأليم الذي يكشف عن تخلخل هذا الفكر وفساد حضارته وهزيمة مجتمعه ، واضطراب كيانه ، لأنها بعدت منذ اليوم الأول عن الحق والانصاف والعدل ، في النظرة إلى الغير ، وفي الاستعلاء بالجنس ، وفي اعتبار الغرب مصدرا أوليا للبشرية والعالم كله متلقيا وثابتا ، فالتاريخ يبدأ من الغرب وينتهي في الغرب ، وليس للعالم كله حساب كأنه لم تقم دول والحضارة كلها حضارة الغرب بدأها في اليونان وروما ثم عادت بعد الف سنة إلى اوروبا وحدها ، أما ما بين ذلك مما غير أمر البشرية فلا حساب له ولا ذكر ، وهناك الدعوى المستطيلة بعطاء العلم والحضارة الحديثة وكل وقائع التاريخ ثبت بطلان هذه الدعاوى وزيفها فلم يزل الغرب يصطرع بين الطبقات والدعوات وبين الفردية والجماعية ، وبين الفوضوية والوجودية ، ولقد كان يعيش في نظام الاقطاع ثم نطاق الارقاء ، ثم تحول إلى محاكم التفتيش وهو الذي أصر على ألا يبقى في أوروبا عربي أو مسلم واحد ، وهو الذي شن الحروب الصليبية على الشرق ، وحروب الفرنجة على

الأندلس وحروب الفتح على أفريقيا وحروبا على الجزائر والمغرب ، وطوق العالم الاسلامي كله في سبيل السيطرة عليه . وهو الذي عايش صراع القوميات بعد صراع المذاهب الدينية ، ثم لم يلبث أن واجه صراع الأيدلوجيات ، بعد صراع القوميات . وهو الذي وقع تحت سيطرة الآلات وأخطار الحرب العالمية والذرة بعد أن عجزت الأيدلوجيات أن تقيم له مجتمعا ناجحا وعجز العلم أن يقدم له الرحمة والاخاء والحب .

أين هذا من الاسلام الذي حرر الانسان من الوثنية وحرر البشرية من العبودية وأقام مجتمع الاخاء الانساني وربط بين الناس جميعا بوحدة الجنس البشري (الناس كلهم لآدم وآدم من تراب ، لافضل لأبيض على أسود ولا لأحمر على أبيض إلا بالتقوى) وهو الغرب الذي سقط في دوامة امبراطورية الربا التلمودية اليهودية ، وسقط في أحضان الاباحة والتحلل ، حتى كتب (رومان رولان) بعد سقوط بلاده تحت سنابك جحافل النازية بعد الحرب العالمية الثانية (إن الأمم الضعيفة الأخلاق الماجنة التفكير ـ في أدبها وحياتها ـ يتسرب إليها الخمول والاستسلام ، تسرب الانحلال في الشجرة النخرة فاذا لم تتلاف الأمم هذا الداء

الوبيل قاضية على جرائيمه الفتاكة سارت إلى الانقراض على ما يذكر التاريخ ، وأن الضعف الأخلاقي والأدب الماجن المستهتر والانغماس في أقذار الدعارة كانت السبب الأهم في انهيار صولتها وانطفاء نورها وانطواء أعلامها في ساحة الجهاد) ولقد خطت أوروبا والغرب خطوات أشد عنفا في مجال الاباحة والانحلال بعد الحرب الثانية تحت ألوية الوجودية وشعارات الفكر الحر .

وسيطر الطابع المادي في مجال الانسانيات والنفس والاجتماع والأخلاق وأصبحت النظرة إلى الانسان تتركز على أنه حيوان ، تنطبق عليه التجارب التي تجري على الحشرات والكلاب .

وقد كبر العقل وجمد القلب وخفت الضمير وغاضت الروح ، وتدافعت ثورات الشباب وكلها غاضبة رافضة لمجتمعات بلادها مندفعة إلى فلسفة الهيبية بعد فلسفة الوجودية ، من سيء إلى أسوأ إلى أشد سوءاً ، ومازال قوى الشر تتلاعب بالبشرية وتحاول أن تحطم مقومات الانسان فيها لتردها إلى الحيوانية وإلى الغابة وإلى العصور الحجرية .

وأسوأ ما تكشف عنه الاحصائيات : إنتشار الخمر وانتشار المكيفات وأسوئها (المرجوانا) وأشد منه دلالة على

الانحلال سقوط الغيرة عن الرجل تجاه زوجته وعرضه ، وتلاشي عاطفة الرحمة بين الرجل ووالديه ، أمه وأبيه ، وتحطم العلاقة الاجتماعية في داخل الأسرة ، وقيام فكرة الرأي الحر وإسقاط الوصاية على الأبناء وكراهية الأب والاندفاع نحو القول بأن الأسرة ليست الفطرة وأن الجريمة هي الفطرة على ما تقول فلسفات اليهوديان : دور كايم وليفي بريل وهدف هذا كله هو تمزيق كيان المجتمع والحيلولة دون تكامله أو اجتماعه على وحدة هدف أو وحدة فكر وخلق إتجاهات فكرية متعددة ومتصارعة بقدر عدد أفراد المجتمع نفسه حتى تتلاشى القيم والمقدسات والأخلاق والروابط جميعا .

أما الاسلام وأما الفكر الاسلامي فإنه يمثل نقطة الضوء الباقية في العالم كله ، في إطار الظلام الحالك ، ومنها سينطلق النور مرة أخرى إلى البشرية كلها ليردها إلى الحق ، ولن تنتصر أحلام الصهيونية في السيطرة على العالم لأنها تتحرك ضد تيار الايمان والعدل والفطرة والعلم والحق جميعا ، وسوف تنهار دعواها تحت سنابك خيل الله .

دراسات إسلامية معاصرة
(٣٦)

نظام الإسلام

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

(القانون - السياسة - الاقتصاد)

يمثل نظام الإسلام منهجاً متكاملا لتنظيم الحياة، عقائدياً مع الله، قانونياً مع الناس، وسياسياً مع الدولة، واقتصادياً مع العمل بما يستوعب أطراف الحياة كلها وحركتها، يستمد هذا المنهج أصوله من القرآن الكريم والسنة الصحيحة، ويلتمس أصول الشريعة الإسلامية المنزلة، ويتمثل هذا النظام في أصول عامة وخطوط رئيسية وأطر مرنة ثابتة على مر الأيام من شأنها أن لا تعوق: (الحركة أو التقدم أو التغير) التي هي سنة الحياة في دورتها المتصلة، التي لا تتوقف، كما أنها لا تتعارض مع اختلاف البيئات والأزمنة، فهي تحمل صفة الثبات في إطاراتها العامة وتسمح بالحركة والتغير في حركاتها

داخـل هذه الإطارات المرنة الواسعة القادرة على تقبل الابداع والإرادة البشرية وحرية التصرف. وهي متكاملة جامعة لشؤون الحياة كلها في مختلف المجتمعات والأمم، وهي أمور لا تخرج عن علاقة المرء بربه (العبادات) أو علاقات الأفراد ببعضهم (المعاملات) و (الأخلاق) من أجل هذا يضم نظـــام الإسلام الفكر القانوني والفكر السياسي والفكر الاقتصـادي فالشريعـة الإسلامية اقتصاد وقانون وسياسة وعلاقات دولية، والنظام الإسلامي هو نظام جامع أطرافه:

(١) النظـام الاقتصـادي في مجـال المعامـلات الماليـة والتجاريـة يختلف إختلافاً واضحاً وعميقاً عن النظامين السائدين: الرأسمالية والماركسية.

(٢) النظام السياسي في مجال تكوين الدولة ونظام الحكم ويختلـف اختلافـاً واضحاً وعميقاً عن النظامين السائدين الديمقراطي والشيوعي.

(٣) والنظام القانوني في مجال المعاملات العامة ويختلف اختلافاً واضحاً وعميقاً عن القانون الغربي الوضعي سواء أكان

شرقياً أم غربياً. وهو الى هذا نظام متكامل في شؤون الفرد والمجتمع، والعبادة والعمل، والروح والمادة، والنفس، دون انفصام، يتحرك كله في إطار أخلاقي شامل قوامه مراقبة الله وتقواه.

ولقد سبق النظام الإسلامي من حيث ظهوره تاريخياً ظهور الأنظمة الحديثة، وقد جاء علامة على بدء رشد البشرية الفكري وسقوط الأنظمة العبودية الفردية والوثنية والمادية والاباحية التي كانت تمارسها مختلف الإمبراطوريات القديمة في فارس والهند ومصر وروما حيث انتهى عصر بكل مقوماته وأوضاعه وألقى الى البشرية الضوء الكاشف الممثل في الإسلام والقرآن: ليخرج الناس من الظلمات الى النور، ومن ثم قضى على الوثنية المتمثلة في المجوسية والصابئة والعبودية الممثلة في الفرعون والقيصر، وسقطت دولتي الفرس والروم وخرجت هذه المنطقة الاسلامية من براثن استعباد ألف سنة للروم حول البحر الأبيض وأسلمت المنطقة الواسعة من حدود الصين الى حدود فرنسا وجهها لله في عرض القارات الثلاث لتقيم نظام الإسلام وشريعة القرآن.

ومن عالم الاسلام امتدت أشعة العلم والشريعة معاً الى أوربا فأحدثت آثارها البعيدة المدى في ضرب القانون الروماني القديم ومفاهيم العبودية البشرية وأثارت روحاً جديدة من الفهم للحق والعدل الربانيين اللذين جاءت بهما شريعة السماء وتوالت رسالات الأنبياء وكانت المسيحية قد سبقت الاسلام فأدالت من قسوة الجبارين وفتحت القلوب الى كلمة لا إله إلا الله، ثم جاء الإسلام للعالمين خاتماً للرسالات، (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً).

منذ جاء الاسلام أعادت أوربا تشكيل ثقافتها وقانونها ومفاهيمها في مختلف مجالات الفكر من أهم ذلك أن أخذت أوربا أغلب نصوص الشريعة الإسلامية فجعلتها أساساً لقانونها الوضعي الحديث وكان فقه مالك هو صاحب الحظ الأوفى لقانون نابليون. غير أن الفكر الغربي الذي ظل مقيماً على وثنيته اليونانية لم يأخذ حدود الاسلام في الربا والبغاء وبذلك ظل القانون الوضعي ناقصاً أهم جوانب الشريعة وهي الحدود والضوابط التي قصد بها الشارع الأعظم حماية الفرد وحماية المجتمع والأسرة.

بل إن صيحة لوثر وكالفن في تحرير النص الديني من وساطة رجال الكنيسة لم يكن الا من منهج الاسلام، كذلك فان صيحة الحرية والإخاء والمساواة كانت استمداداً من الفكر الإسلامي، غير أن الجولة الاستعمارية الواسعة التي تمكن خلالها الغرب من السيطرة على (عالم الاسلام) في ظل مرحلة ضعفه وتخلفه قد علمت على حجب المسلمين والعرب عن نظامهم الأصيل، وفرضت عليهم أنظمة سياسية وقانونية وإقتصادية مستمدة من النظام الغربي الرأسمالي سواء في مجال الحكم أو الاقتصاد أو القضاء والتعامل وحجبت الشريعة الإسلامية تماماً.

كذلك فرضت عليهم نظاماً وافداً في مجال التربية والتعليم أرادت به أن تخرج طائفة من المؤمنين بالنظام الغربي السياسي والاقتصادي والقانوني، ومن ثم أصبح الذين أعدهم المستعمر لحكم البلاد متابعون لنظام مقرر موضوع دون أن تكون لهم إرادة أو قدرة أو على حتى مجرد التفكير في تغيير الواقع الذي فرض نفسه بحكم سيطرة الاستعمار وقوى الاحتلال.

وهكذا وقع العالم الإسلامي كله ماعداً اجزاء قليلة جداً

(كالجزيرة العربية وأفغانستان) تحت سيطرة النظام الغربي الرأسمالي الربوي وفي هذه الأثناء وضعت القوانين الجنائية والدستورية والدولية على النحو الذي يدعم هذا الاتجاه ويستبعد الشريعة الإسلامية إستبعاداً تاماً وكان هذا أخطر ما حققه الاستعمار مما لا تزال آثاره باقية وعسيرة على التغيير غير أن النتائج الكثيرة التي ترتبت على القبول بالقانون الوضعي قد دعت المصلحين الى المناداة بالعودة الى الشريعة الإسلامية وبالفعل فقد تقرر في عدد من دساتير المسلمين في الفترة الأخيرة أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً للتقنين ومن بينها مصر ومن شأن هذا الاتجاه أن يصلح كثيراً من أخطاء المواد المعارضة لطبيعة هذه الأمة من ناحية دينها وخلقها وهو ما نطمع في أن يكون خطوة جديدة على الطريق وخاصة بالنسبة لقانون العقوبات في جرائم الزنى وهتك العرض.

خصائص النظام الإسلامي

أقام النظام الإسلامي دعائم راسخة لإقامة حياة اجتماعية في دولة مثالية نموذجية تتكفل بتنظيم علائق الناس بعضهم ببعض وبالسلطة الحاكمة بما يحقق صيانة الأمن والحقوق وإقامة العدل في المجتمع والمحافظة على الكرامة الإنسانية وقد استوفى ذلك العادة في نطاق الأسرة الخاصة وفي نطاق الجماعة العامة مع صيانة الحرمات والمحافظة على الكرامة الإنسانية والالتزام الأخلاقي في السلوك والمسؤولية الفردية في العمل.

ويقوم النظام الإسلامي على أساس أن الحقوق جميعها من الأصل منحة منحها الشارع للعباد فالعمل أساس الحياة ومنها التعاقد يستعمل في حدود الخير العام، والملكية إستخلاف ونيابة أي وظيفة وهي مقيدة وموجهة لخدمة الجماعة والتضامن الاجتماعي مسؤولية الفرد والدولة وأساس وحدة

الجماعة الإسلامية وتحريم الربا أساس المعاملات، ذلك التحريم القاطع الذي خلص به الاسلام البشرية من مصاصي الدماء، والوراثة أساس وعن طريقها تنتقل المملوكات بالوراثة أو الوصية بما لا يزيد عن الثلث وذلك لحفظ كيان الأسرة أما باقي المملوكات بنسبة الثلثين فتنتقل بالجبر داخل الأسرة، وفي الإسلام أعدل نظام للتوريث وأسس الشريعة ثلاثة: العدالة والطابع الإنساني والمصلحة وباعتبارها ديناً فان ضمير المتدين يخضع لها، وهو يعلم أن أعماله تحت رقابة الله وبذلك جمع الاسلام بين القانون والأخلاق بينما لم تستطع الشرائع الغربية أن تجمع بينهما وقد جعلت القانون عقوبة والأخلاق واجباً، والاسلام لا يعاقب على الجرائم الشخصية الا اذا أعلنها صاحبها وكشف أمره منها فان العقوبة حينئذ تكون على الإعلان ويكون في الإعلان تحريض على الرذيلة أو دعوة إليها (من إستتر فهو في ستر الله ومن أبدى صفحته أقمنا عليه الحد) وأحكام الحدود والقصاص والربا والزكاة والعبادات من الكليات الجامعة التي تدخل دائرة العدالة والفضيلة وهي ثابتة في كل الأرض، وكذلك المساواة والكرامة والإنسانية والحرية المضبوطة كل هذه القواعد الكلية يجب تطبيقها في

كل الأرض ويختلف التطبيق باختلاف البيئات وكل ما شرعه الإسلام كانت المصلحة ثابتة فيه وما يكون فيه الضرر مؤكداً يكون محرماً.

أولا: نزل القرآن بشريعة أبدية لكل الأجيال عالمية لكل القارات، سامية تشد البشرية دائماً الى أعلى في أسلوب مجمل يترك للناس التفضيل فيا يلائم حياتهم ما داموا في حدود أوامره ونواهيه، وقد احتوى القرآن الكريم على متن الأحكام الإسلامية كلها في الجملة، ثم جاءت السنة النبوية فأوضحت ذلك وشرحته وبينته للناس (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) وقد وردت الأحكام في القرآن مجملة بحيث تسمح للفقهاء في مختلف العصور وضع التطبيقات والمسائل الفرعية ضمن الأساس الذي رسمه القرآن. وقد بذل الفقهاء الجهد والطاقة في سبيل الوصول الى الحق والصواب والعدل والمصلحة.

ويقوم النظام الإسلامي على أسس ودعائم:

(أولا) تحرير العقل البشري من رق التقليد والخرافات وذلك عن طريق العقيدة القائمة على النظر والاستنتاج من

دلائل الواقع المشهود، ولذا كافح الاسلام الوثنية في شتى صورها لأنها إنحطاط في العقل وقصور في البصيرة.

(ثانياً) إصلاح الفرد: روحياً ونفسياً وخلقياً وتوجيهه نحو الخير والإحسان والواجب كيلا تطغى شهواته وأطماعه على عقله وإرادته، والوسيلة التي يعتمدها الاسلام لتحقيق هذا الأساس أمران: (١) الإيمان بالثواب والعقاب في الآخرة (٢) ممارسة العبادة وأداء فروضها الغيبية كما شرعها الله كي يبقى الانسان متذكراً لخالقه ولأوامره باستمرار، فكلما أغراه مطمع فاسد أو حدثت له غفلة من ربه أحدثت له العبادة تذكيراً فلا تسخره الغفلة الى حيث يغرق في محيط الأهواء والأطماع والشهوات.

(ثالثاً) صيانة الأمن والحقوق وإقامة العدل في المجتمع ومن ذلك صيانة الحريات المعقولة والكرامة الإنسانية، ولتحقيق هذا الأساس الثالث جاء الاسلام بنظام قانوني حقوقي يتضمن شريعة كاملة شاملة لجميع الأسس القانونية اللازمة لإقامة حياة اجتماعية في دولة مثالية نموذجية، شريعة كافية تتكفل بتنظيم علائق الناس بعضهم مع بعض وبالسلطة

الحاكمة وعلاقات الدولة الإسلامية بالدول الأخرى.

وهكذا قام الإسلام على ثلاث دعائم: (١) عقيدة عقلية متحررة من التقليد والخرافات (٢) عبادة روحية تطهر النفس وتضبط سلوك الإنسان وتضمن رقابته على نفسه ومحاسبته لها (٣) نظام قانوني قضائي يصون الحقوق الخاصة للأفراد والحقوق العامة للجماعة، وهكذا هو المراد اليوم عندما يقال: إن الإسلام دين ودولة.

(ثانياً) تجمع الشريعة الإسلامية بين عنصري الاستقرار والتطور، وتوفق بينهما توفيقاً دقيقاً بديعاً فنياً فبينما نجد في هذه الشريعة نصوصاً تنزل الى التفصيلات وتنأى عن التأويل والتغيير والتبديل، كنصوص المواريث والحدود والكفارات نرى نصوصاً أخرى تبيح للشرع أن يبتدع أحكاماً في غير الحالات التي جاءت بها النصوص القطعية ما دام الأمر يحقق مسألة عامة للمسلمين وأظهر مثل لهذه النصوص المرخصة: المصالح المرسلة والاستحسان بالضرورة وقياس ما لم يرد فيه نص على ما ورد فيه نص، وتكاد تكون الشريعة الإسلامية هي الشريعة الوحيدة التي تطورت بوسائل داخلية دون أن

ستعير نصا من خارج نصوصها أو حكماً غير مستنبط من أحكامها، وكل القوانين والشرائع تطورت بوسائل خارجية ما عدا الشريعة الإسلامية.

(ثالثاً) يمتاز التشريع الإسلامي على التشريعات الوضعية بالصفة الدينية والأخلاقية ويتميز على القانون الوضعي بميزات متعددة:

(١) يعود على أساس العدالة والمساواة بين جميع الناس (بينما التشريع الروحاني والغربي يميز بين الحاكم والمحكوم والشريف والضعيف) (٢) تلبية الشريعة الإسلامية لكل عصر (٣) مراعاة مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد دون طغيان إحداهما على الأُخرى (٤) مراعاة التقاليد والأعراف التي تعبر عن تطوير المجتمعات في حدود التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه (٥) السعي الى تهذيب الفرد على أسس من الأخلاق (٦) معاملة المدين معاملة إنسانية بإمهاله إن عجز عن وفاء دينه (فإنْ كان ذو عسرة فَنَظِرَةٌ الى مَيْسرة) (٧) الأصل في الأشياء الإباحة (وهو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً منه) (٨) الأصل في الأشياء البراءة (كل مولود يولد على الفطرة) (٩)

إطلاق إرادة الإنسان واحترام تصرفاته (جعل للبالغة العاقلة تمام الولاية على أمر زواجها ولم يجعل لوليها عليها سلطاناً) ومنع الحجر على السفيه وذوي الغفلة وعلى المدين تكريماً للإنسان فكل مالك حر فيما يملك، والمدين إذا كان دينه يستغرق ماله فلا زكاة عليه (١٠) التقادم في نظر الشريعة الإسلامية غير مسقط للحق ولا مكسب كما هو في حكم القوانين الوضعية وتبقى الحقوق المتقادمة في الإسلام عالقة بالذمة ولا يوجد في الإسلام (قيدت ضد مجهول) أو مال يفقده صاحبه (١١) لكم في القصاص حياة: إن الإسلام يجعل العقوبة في جرائم الدماء لشفاء غيظ المجنى عليه فيقول الله تعالى: ﴿**ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً**﴾ أعطاه الله حق القصاص وحق العفو (١٢) الزكاة ونفقات الأقارب الفقراء: وهما النظامان الإنسانيان اللذان حققت بهما الشريعة الإسلامية تكفيل الغني للفقير ولم تترك الغني لجشعه والفقير لبؤسه (١٣) تحريم الربا: ذلك التحريم القاطع الذي تخلص به الإسلام من طفيليات البشرية ومن شرها وشرهها إلى امتصاص الدماء (١٤) العدل والمساواة في

الأحكام (من قبلكم كن الشريف إذا سرق تركوه وإذا كان ضعيفاً أقاموا عليه الحد) العدل في القريب والبعيد (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما) العدل في العدو والصديق (ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنَئَآنُ قَوْمٍ على ألاّ تَعْدِلوا: إعدلوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى).

(١٥) قررت الشريعة أن المحرمات ليس منها بحاجة لازمة من حاجات الحياة الإنسانية: الخمر. القمار. الزنى. الغش الخيانة. الكذب. الغدر. النفاق. قتل الأبرياء. السطو على الأموال سرقة أو غصباً. الظلم، إلى غير ذلك من المحرمات كل ذلك آفات تفسد الحياة الإنسانية وتنحرف بها عن خطها الصحيح الذي يليق بكرامة الإنسان. (١٦) لكل حكم في الشريعة الإسلامية مظهران: مظهر رباني ومظهر قضائي (١٧) أحكام الشريعة على اختلاف أنواعها لها صلة وثقى بالأخلاق لهذا حثت على الفضائل من الصدق والعدل والوفاء بالعهود والرحمة والإحسان وترك الرذائل من الظلم والغدر والجبن والكذب والفسق وأكل أموال الناس بالباطل. (١٨) الشريعة

الإسلامية مثالية وواقعية معاً تبيح المحظورات عند الضروريات، فمثاليتها في أنها تقوم على الدين والخلق فلا تجافيها ولا تجعل للواقع سلطاناً إلا من حيث يتفق مع الدين والخلق ولا يخرج عن نظامها، وواقعية من حيث أنها لم تهمل العادات والنظر إليها ولم تغفل عن الأعراف العامة الصحيحة ولا عن العلاقات والمعاملات بين الأفراد، وعن كل ما يساهم في تكوين وحدة المجتمع وإحكام تماسكه. (١٩) حرمت الربا لأنه معاملة جائرة ضارة، حرمت زواج المقت (زوجة الأب) وزواج الشغار (مبادلة) وأصلحت نظام البيوع فنفت منه الضرر والخداع والغش. (٢٠) قررت إباحة المحظورات عند الضرورات، وقامت على رفع الضيق ودفع الحرج (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وجعلت الأصل في الأشياء الإباحة وقامت على قواعد روعي فيها نفي الضرر والتخفيف على الناس.

(رابعاً) عندما نحاول أن نتعرف على الروح العامة للنظام الإسلامي نجد: العناية بالفرد وكرامته وتوجيهه وتربيته كالعناية بالجماعة فالتشريع الإسلامي يرمي بطبيعته إلى توفير

السعادة للفرد،والفرد سيبقى دائماً هو العناية التي يسعى إليه كل تشريع وإذا غلبنا مصلحة الجماعة فليس ذلك في الواقع إلا لكونها تتضمن في نفس الوقت مسألة الفرد.

(٢) السعي وراء العدالة المطلقة عند المساواة وتظهر هذه النزعة في نظرية الالتزامات في صورة المساواة بين المتعاقدين (٣) الابتعاد عن كل ما من شأنه خلق القلق والمنازعات في المعاملات (٤) إحقاق الحق وإبطال الباطل ورد الأمانات (٥) الالتزام بالعقود الصادرة عن حرية واختيار (٦) الشورى في الحكم والعدل فيه واعتباره تكليفاً لخدمة الأمة بأمانة لا مَغْنما (٧) تفاوت التكليف للمكلفين بحسب طاقاتهم مالياً وعملياً (٨) وجوب التوازن بين الحقوق والالتزامات (٩) وجوب التنمية الاقتصادية باستمرار لِدَرْءِ الفقر (١٠) منع المفاسد بمختلف أنواعها (١١) إقامة الزواجر الرادعة بالقدر الكافي للتأديب (١٢) وضوح روح التسامح في قبول التغير والتبدل في الوسائل دون المقاصد (١٣) يكون الحكم إلزامياً في كل ما تكون مخالفته مناقضة للمبادىء الإنسانية أو انحطاطاً عن مستواه الأدنى، ويكون اختيارياً في فضائل الأعمال فلا يسوغ الشرع الإلزام فيه (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه

ما استطعتم) (١٤) إقامة التوازن في الحقوق بين الفرد والجماعة مثل منع التَّعَسُّف في استعمال الحق الخاص ومنع الاحتكار في التجارة، (١٥) موضوعية الأحكام وتجردها من كل عصبية أو عاطفة خاصة سوى فكرة العدل والحق المطلق ومرونة المصادر والأصول (١٦) الاجتهاد بمثابة الروح للشريعة الإسلامية ومنبع الحياة لفقهها (١٧).

إقامة الحدود

يقول الإمام ابن تيمية: إن إقامة الحدود هي عبادة الحاكم، فإقامة الحدود عبادة، وكل من لم يقم الحدود فقد تخلى عن هذه العبادة، ويرى الفقهاء أن الرأفة بالمذنب الذي يقام عليه الحد برهان نقص الإيمان (ولا تأخذكم بها رأفة في دين الله) والهدف من إقامة الشريعة الإسلامية ليس الانتقام من الجاني وإنما ردعه عن الشر وكفه عن الأذى حتى لا يتمادى في العدوان ولهذا ذهب كثير من الفقهاء إلى أن المجرم إذا تاب توبة نصوحاً قبل أن تمتد إليه يد القضاء سقط عنه الحد، قال ابن قيم الجوزية:(إن المذنب إذا تاب توبة نصوحاً قبل رفعه إلى الإمام سقط عنه الحدفإن رفع إلى الإمام لم يسقط عنه

الحد يتخذ ذلك ذريعة إلى إسقاط حدود الله، ويهدف أساساً إلى ردع من ينزعون إلى تقليد المجرمين فإنهم إن شاهدوا ما حل بهم من عقاب أليم، أشفقوا أن يقعوا في مثل هذا العقاب (ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب) ويشترط الإسلام في إقامة الحدود أن تكون الجناية ثابتة ثبوتاً قطعياً لا شبهة فيه، وأن يكون الجاني مكلفاً مختاراً إلى شروط أخرى عديدة، والرسول قد أوصى بالاحتياط ما أمكن (ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله فإن الإمام لأن يخطىء في العفو خير من أن يخطىء في العقوبة) وقد أسقط عمر الحد عام المجاعة، وفتحت الشريعة باباً للعفو عن جريمة القتل إذا وافق أولياء الدم على أن يتولى الحاكم في هذه الحال تعزير المتهم بما يناسب جريمته حتى لا يتكرر منه العدوان، وأباح للمجرم في جريمة الزنى إذا لم يكن عليه شهود أن يرجع عن اعترافه وحينئذ يسقط عنه الحد، واشترط في إثبات جريمة الزنى شروطاً قل أن تتحقق في واقع الحياة.

وفي السرقة يجري الحكم بقطع يد السارق حماية للجماعة

ومنعاً للغير من ارتكاب السرقة اعتباراً بما وقع للسارق المقطوعة يده من شدة وحزم، وهذه العقوبة لم تطبق في خلال نحو قرنين من الزمان إلا في أيد أقل من القليل (والذين قطعوا في الإسلام بالسرقة ستة فقط) وقد قصد الشارع إلى إتلاف آلة الجريمة، ولا سلطة لغير الشارع في تكييف عقوبة السرقة، ولولي الأمر تغيير عقوبة السرقة أو تكييفها حسب الظروف والمقتضيات.

وعمر لم يقطع يد السارق في عام المجاعة لأنه رأى أن هذه السرقة كانت لحفظ الحياة لأن المضطر مأذون بالأخذ فلا يكون سارقاً.

ولقد قامت الحدود في الإسلام على أساس: أن المحرمات التي نهى الشارع عنها يجب اجتنابها كلياً وبتاتاً إلا ما استثنته نصوص عامة من حالات الاضطرار والإكراه، ووجهة الشريعة الإسلامية في ذلك أن المحرمات ليس منها بحاجة لازمة من حاجات الحياة الإنسانية، ومن هنا فإن الحدود هي التي تحمي المجتمع الإسلامي، وقد حافظ الإسلام على أمور خمسة: الدين

والعقل والجسم والمال والعرض، وجعل الإسلام على رأس كل من هذه الأمور حدّاً من الحدود:

(١) بالنسبة للعقل: حرم الإسلام شرب الخمر وأمر باجتنابها وجعل الحد على شرب الخمر ثمانين جلدة (٢) بالنسبة للمال: حرم الإسلام السرقة: وحدها قطع اليد (٣) بالنسبة للجسم حرم الإسلام الزنى وجعل حدها مائة جلدة بالنسبة لغير المحصن والرجم بالنسبة للمحصن (٤) حد العرض: حرم الإسلام القذف (٥) حد الحرابة: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً: أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) (٦) حد الردة: وذلك لقول رسول الله ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه.

ولقد قرر علماء الشريعة أنه لا بد من إعداد المناخ المناسب في المجتمع الإسلامي لتطبيق الحدود، وذلك بتنقية المجتمع من الوسائل المشجعة على المحرمات فالشريعة نظام متكامل يتصل بتربية النفس الإنسانية وإعدادها أولا بتوفير وسائل العيش والحياة على النحو الذي يحمى من السرقة

والزنى ثانياً، ثم يجري تطبيق الحدود ضمن تنفيذ المنهج الإسلامي نفسه في الحياة والمجتمع وليس هناك طريق لحماية المجتمع من أخطار الغش والخيانة والسطو على الأموال سرقة أو غصباً إلا بتطبيق حدود الله، والإسلام لا يحارب المحرمات بالحدود الشرعية وحدها، وإنما تعتبر هذه الحدود نوعاً من الزواجر والعقوبات التي تأتي إلى جانب تعليمات أخرى يقيمها الدين في النفس الانسانية ثم منع المثيرات في المجتمع، ولا ريب أن هناك فارقاً عميقاً بين الشريعة والقانون، فالقانون من عمل البشر بينما الشريعة من وحي الله، ولذلك فان نظرة القانون نظرة بشرية وإحترام الناس له إحترام خوف، بينما الأمر يختلف بالنسبة للشريعة، فهي روح ومادة، وهي تعاقب على الذنب كما تثيب على الاحسان، والقانون لا يرى ما تراه الشريعة من تحريم الخمر أو الزنا أو الربا فلا يعاقب القانون في الخمر إلا من يعربد في الشارع أما من يشرب الخمر في بيته فلا يعاقب عليه، وكذلك الزنى فان القانون لا يعاقب عليه إلا على الاغتصاب أما ما كان منه عن تراض فلا يعاقب عليه وكذلك الأمر في الربا فانه مطلق القيد.

أما الشريعة الاسلامية فانها تستهدف حماية المجتمع من كل

الأخطار التي من شأنها أن تفسد الانساب أو الاسرة أو الحياة الانسانية أو المال ولا ريب أن في تطبيق الشريعة وإقامة الحدود ما يحمى الأمة من كثير من الاخطار وفي أكبر خطرين يهددان المجتمع الاسلامي اليوم لا سبيل إلا إلى تطبيق الشريعة الاسلامية: وهما السرقة والزنى،ولا ريب أن مظاهر الانحراف التي نراها الآن لم تكن إلا نتيجة لتطبيق القانون الوضعي الذي جاء مع الاستعمار والاحتلال، وقد إقتبست هذه النظم من قوانين تختلف مع أخلاقنا وأعرافنا وقيمنا ومقاييسنا للفضيلة والرذيلة.

وهي تعبر عن مجتمعات تختلف عنا كثيراً ومن المسلم به أن القانون في أمة من الأمم إنما يستمد مواده من قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ولما كانت قيم المجتمع الاسلامي غاية في الرعاية للفضيلة فان هذه النظم تتعارض مع طبيعة هذا المجتمع وتصبح عاجزة عن أن تستجيب له.

في مرآة الغرب

وفي الوقت الذي كانت الشريعة الاسلامية تحارب ويحول الاستعمار الأجنبي دون تطبيقها في بلاد الاسلام كانت دوائر

الغرب تتحدث عن الشريعة الإسلامية ومعطياتها في تقدير كامل وقد ألقى (عمر لطفي) في مؤتمر المستشرقين في جنيف بحثاً عام ١٨٩٤ عن الدعوى الجنائية في الشريعة الاسلامية أعجب به الباحثون (بوند جاردو) و(شارل ميرمير) الذي قال: اسمحوا أن أنصح لجميع المسلمين في شخصكم أن لا يطلبوا مستقبلهم في تقليد النظامات الاوربية والمسيحية فاطرحوا هذه النظامات وامعنوا النظر في مشهد ما نحن فيه من الفوضى الخداعة واطلبوا من دينكم الذي هو أسمح دين وأكثر مساواة مفتاح مستقبلكم ولا تفضلوا أن تستعيروا منا الإكتشافات العلمية. وقالت المجموعة الشهرية لمقارنة الشرائع: يجب أن يكون من سعد الطالع أن مشترعاً عربياً من قدرة عمر لطفي يتفضل بأن يأخذ على عهدته تعميم معرفة تلك الشريعة الصيرة المنال في فرنسا بأن عرض علينا قواعد المرافعات الجنائية الجاري العمل بها على مذهب أبي حنيفة؛ وقال (فرمان داجين): أنه يكاد الإعتقاد السائد في فرنسا أن حرمة المسكن لا تشغل في تقنين العالم الاسلامي إلا مكاناً حرجاً بينما أن الشريعة الاسلامية تحرم مثل ذلك الانتهاك تحريماً مطلقاً

ويذكر المؤلف ان الاسلام يحرم على كل شخص أن يدخل بيت الآخر بغير رضاه إلا في أربع حالات: (الأولى) إذا كان مرخصاً له الدخول فيه عادة (الثاني) إذا دعى إليه فان الدعوى تساوي الإذن بالدخول (الثالث) في حال طريق أو فيضان أو ارتكاب جريمة (الرابع) إذا كان البيت مفتوحاً للأفراد كالحانوت والحمام، وكل من ينتهك حرمة مسكن يستحق التعزير والتعزير هو عقاب (لكل جريمة ليس لها حد).

كذلك كشفت الأبحاث الاسلامية التي أعدت في البلاد الغربية عن كثير من معطيات الشريعة الإسلامية في مجال القانون العام.

(٢) ومن ذلك ما توصل إليه الامام ابن القيم بما يسمى (نظرية المنفعة في أعمال الفضولي) ومبدأ حرية التعاقد ومبدأ تقرير قيمة الشهادات وعدم تجزئة الأفراد وفسخ عقود الديون ومبدأ تغير الأحكام بتغير الزمان والأمكنة والأحوال، وتلك قوانين عرفها الغرب في السنوات المائة الماضية بينما كشف عنها إبن القيم قبل ذلك بأكثر من ستمائة عام.

(٣) كما كشف في العصر الحديث عما توصل إليه الامام

الشاطبي مما يسمى (نظرية التعسف في استعمال الحقوق) وقد أثبت الدكتور محمد فتحي في أطروحته الفرنسية بعد تحليل وتفصيل دقيقين انه يجب منع الفعل المأذون به شرعاً إذا لم يقصد منه فاعله إلا الاضرار بالغير.

وقد علق العلامة (كيهلر) العالم القانوني على هذه الرسالة فقال: لقد كان العلماء الألمان يتيهون عجباً على غيرهم في إبتكار نظرية الاعتساف والتشريع لها في القانون المدني الألماني منذ عام ١٧٨٧ م أما وقد ظهر بحث الدكتور محمد فتحي وأفاض في شرح هذا المذهب عند رجال التشريع الاسلامي فقد ظهر أن رجال الفكر الاسلامي قد تكلموا طويلا فالأجدر بالعلم القانوني الألماني أن يترك مجد العمل بهذا المبدأ لأهله الذين عرفوه قبل أن يعرفه الألمان بعشرة قرون. وأهله هم حملة الشريعة الاسلامية.

(٤) ومن ذلك قول الدكتور (شيرل) عميد كلية الحقوق بجامعة فيينا في مؤتمر الحقوقيين عام ١٩٢٧ (إن البشرية تفخر بانتساب رجل كمحمد إليها اذ أنه رغم أميته فقد استطاع قبل بضعة عشر قرناً أن يأتي بتشريع سنكون نحن الأوربيين

أسعد الناس لو توصلنا الى قمته بعد ألفي عام).

وقال الدكتور (أنريكو أنسياتو): إن الشريعة الإسلامية تفوق في كثير من بحوثها الشرائع الأوربية بل هي التي تعطي العالم أرسخ الشرائع ثباتاً. ويقول الأستاذ (لامبير) الفرنسي: إن الكتب والمؤلفات الموضوعة في الشريعة الإسلامية كنز لا يفنى ونبع لا ينضب وأن خير ما يلجأ اليه المصريون في العصر الحاضر هو البحث فيها حتى يعيدوا لمصر ولبلاد العرب هذا المجد العلمي.

ويقول (سانتلانا) في كتابه عن الفقه الإسلامي المطبوع في تونس عام ١٨٩٩: إن الفقه الإسلامي يكفي المسلمين في تشريعهم المدني إن لم نقل أن في ذلك كفاء للإنسانية كلها.

وقال المستشرق (فمبري): أن فقهكم الإسلامي واسع جداً الى درجة أني أقضي العجب كلما فكرت في أنكم لم تستنبطوا منه الأنظمة والأحكام الموافقة لبلادكم وزمنكم. وقال (هوكنج) الأمريكي أستاذ الفلسفة في جامعة هارفارد: إني أشعر بأني على حق حين أقرر أن الشريعة الإسلامية تحتوي على جميع

المبادىء اللازمة للنهوض، وأن نظام الإسلام يستطيع توليد أفكار جديدة وإصدار أحكام منسقة تتفق وما تتطلبه الحياة العصرية، إن نظام الإسلام ذو قابلية للنمو والتطور بل إنه ليفضل في هذه الناحية كثيراً من النظم المماثلة.

وقد انتقل هذا التقدير العالمي من أساتذة القانون الأوربيين بعد ذلك مرحلة أخرى حين عقد مؤتمر القانون الدولي المقارن في لاهاي الهولندية عام ١٩٣٧ الذي قرر ما يلي:

(أولا) اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع العام.

(ثانياً) اعتبار الشريعة الإسلامية حية صالحة للتطور.

(ثالثاً) اعتبار التشريع الإسلامي قائماً بذاته وليس مأخوذاً من غيره (وهذا القرار ينفى الاتهام الذي ردده خصوم الشريعة الإسلامية والمستشرقين من أنها تأثرت بالقانون الروماني).

(٢) ثم أصدر المجمع الدولي للحقوق المقارنة في كلية

الحقوق بجامعة باريس المنعقد تحت إسم (أسبوع الفقه الإسلامي) عام ١٩٥١ قراراً جاء فيه:

(أولا) أن مبادىء الفقه الإسلامي لها قيمة حقوقية تشريعية لا يجارى فيها.

(ثانياً) أن اختلاف المذاهب الفقهية ينطوي على ثروة من المفاهيم والأصول الحقوقية هي مناط الاعجاب وبها يتمكن الفقه الإسلامي أن يستوعب لجميع مطالب الحياة والتوفيق بين حاجياتها.

وقال نقيب المحامين السابق في باريس: أنا لا أعرف كيف أوفق بين ما كان يحكى لنا عن جمود الفقه الإسلامي وعدم صلاحيته أساساً تشريعياً يفي بحاجات المجتمع العصري المتطور وبين ما نسمع الآن من محاضرات ومناقشات تثبت خلاف ذلك تماماً ببراهين النصوص والمبادىء، وقال مقرر المؤتمر إن المبادىء الإسلامية قد سمحت للحقوق بأن تستجيب للرغبات التي تتطلبها الحياة الحديثة وأن المناقشات أوضحت بجلاء ما للمبادىء الإسلامية من قيمة لا تقبل الجدل وأنها تضم

اشرف النظريات القانونية والفن البديع وكل هذا يمكنها من تلبية جميع حاجات الحياة العصرية.

(٣) وفي عام ١٩٦٨ عقد المؤتمر الدولي للقانون والتنمية الاقتصادية الذي قرر: اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً لجميع التشريعات العربية لما امتازت به من مرونة كبيرة.

دراسات إسلامية معاصرة

(٣٧)

الشريعة الإسلامية

والقانون الوضعي

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

الشريعة الإسلامية
والقانون الوضعى

تقدم الشريعة الإسلامية للمجتمع المسلم بل للمجتمع الإنسانى عامة نظام حياة متكامل جامع يضم العبادات والمعاملات والأخلاق ويشمل الإقتصاد والنظام السياسي والإجتماعي ومختلف أوجه العلاقات بين الفرد من ناحية وبين الفرد والأسرة والجماعة والأمة . وهو يختلف إختلافاً كلياً عن النظامين الديمقراطي اللبيرالي الغربي ، والنظام الماركسي الإشتراكي ، وليس بينه وبين النظامين علاقة ما وكل ما كتب في محاولة القول بديمقراطية إسلامية أو إشتراكية إسلامية فيه نظر ، فقد جاء الإسلام نظاماً منفرداً مستقلاً ربانياً وليس من صنع عقل بشري . ومن ثم لا تجوز المقارنة بينهما ،. أما النظام الإسلامي الرباني فهو نظام جامع أولا وهو من عند

الله ، وهو صالح للمجتمعات والعصور المختلفة ، وليس كذلك الأنظمة البشرية التي قدمها الفلاسفة والمصلحون والتي تصلح لبيئة ما أو لعصر ما ، والتي قد تعالج جانباً ما من جوانب الحياة : إجتماعية كانت أو سياسية أو إقتصادية أو نفسية ، وميزة الإسلام ربانيته الجامعة التي جعلته قادراً على مواجهة العصور والبيئات المختلفة المتوالية دون أن يفقد قدرته على العطاء والاستجابة وهي ميزة لا ترقى اليها الأنظمة البشرية التي لا يستطيع صانعوها أن يتجاوزوا التحدي الخاص بعصرهم أو بيئتهم وهو تحدٍّ يتغير في خلال عقد من الزمن على الأكثر ثم لا يقوى النظام بعد ذلك على البقاء إلا بإجراء تعديلات كثيرة بالحذف والإضافة بل لقد تتغير الأسس التي قام عليها والتي تعتمد على نظرية من نظريات العلم كما حدث بالنسبة للماركسية وغيرها .

وميزة الشريعة الإسلامية أنها تتعامل مع الإنسان : بمختلف عواطفه وغرائزه وطباعه وروحانيته وماديته ، وتقدم له الضوابط التي تحميه من الإنحراف والتي تحميه من الغير والتي تحسن الصلة بينه وبين الأسرة والجماعة والأمة والإنسانية كلها من مصدر رباني عال ، غير قابل للتأويل أو تحريف أو إدخال الهوى إليه بالتغيير ﴿ألا يعلم من خلق﴾ .

ولا يستطيع الإنسان أن يكون متقبلاً لنظام إجتماعي ما إلا إذا كان هذا النظام صادراً من قوة عليا ، ولذلك فإنه من العبث أن يشرع الإنسان لنفسه ، لأنه أولاً لم يعد قادراً حتى الآن بالرغم من إتساع دائرة العلم على فهم نفسه فهما صحيحاً ، ولأنه لا يستطيع أن قدر على الفهم أن يضبط عواطفه وغرائزه فهو دائماً يشرع لهواه ومطامعه ورغباته . وقد إستجاب التشريع الإسلامي لرغبات الإنسان فأفسح له أمر الجنس والمال والطعام والمادى ولكنه أحاط ذلك كله بسياج أطلق عليه إسم ﴿التقوى﴾ ومراقبة الله وجعل للانسان إرادته الحرة ومسؤ وليته الفردى وإلتزامه الأخلاقي وجعل له جزاءه الأخروي ، ومن ثم فهو يعرف رسالته في الحياة ومهمته في المجتمع ، ويتجه إلى الوجهة الصحيحة التي تستهدف إقامة نظام الله وبناء المجتمع الرباني الكفيل بتحقيق السلام والأمن والرحمة والإخاء.

وقد أعطت الشريعة الإسلامية بثباتها وأصولها الحاسمة ، مفتاح التغيير بما يناسب العصور والبيئات وهو الاجتهاد ، فقد جعل الإسلام نظامه إطاراً واسعاً مرناً قادراً على مواجهة كل التغيرات والإستجابة بما يحقق إستمرار العمل مع الإلتزام الكامل بالأصول العامة التي لا تتغير وفي

مقدمتها تحريم الربا والزنى والقتل والظلم وغيرها . وفي هذه الأصول العامة لا يجوز الإجتهاد ويجوز فيها دونها مما لا يخرج عن نص أو سنة أو حكم عام .

والهدف هو الحيلولة دون الإستبداد والظلم والعبودية من الإنسان للانسان وقد جعلت الشريعة الإسلامية من القاعدة الأخلاقية أساساً روحياً وتربوياً ، أشد فعلا في النفس الإنسانية من رهبة القانون حيث يتمثل الإنسان رضوان اللهومثوبته ويكون له من الوازع المراقب (الضمير) حارساً أميناً على التطبيق .

والمبدأ الأساسي للشريعة الإسلامية : هي أن الحكم لله ، وأن جماعة أهل الحل والعقد والشورى ليسوا مقننين ولكنهم مراقبين ومنفذين لهذه الشريعة وإذا تنازع المسلمون في شيء ردوه إلى الله والرسول .

وتتميز الشريعة الإسلامية بأنها :

(١) ربانية منزهة عن القصور والهوى الذي تتسم به الشرائع البشرية ، وليس ثمة قداسة لأشخاص الحاكمين فهم بشر كسائر البشر .

(٢) جمعها بين الثبات والمرونة : وثباتها مستمد من ثبات مصدرها الأساسي الوحي .

(٢)

هذه الشريعة الإسلامية ظلت مطبقة في البلاد الإسلامية حتى جاء الإستعمار الغربي فعمل على عزلها عن ميدان الحياة العامة وأحل بدلا منها القانون الوضعي الذي شمل ميدان الحكم والقضاء والاقتصاد والذي ألغى حكم الإسلام في الربا والزنى والسرقة من أهم ما ألغى وصدرت قوانين مدنية وتجارية وجنائية مستمدة من القوانين الأجنبية ، وساعد على حجب الشريعة الإسلامية عن مجال التطبيق في العالم الإسلامي نظام الحكم الذي قام في ظل الإحتلال ونظام الامتيازات ومن ثم تخلص سلطان المحكمة الشرعية صاحبة الولاية العامة واقتصر إختصاصها في نظر قضية الأحوال الشخصية .

وفي ظل الإمتيازات أنشأت المحاكم المختلطة ١٨٧٦ ووضعت لجان قوانين تستمد من القوانين الاجنبية قوانين المواد المدنية والجنائية والتجارية وهو ما يطلق عليها في الشريعة : المعاملات .

وقد باشرت المحاكم الأهلية عملها في ظل هذه القوانين الوضعية التي نقلت من القانون الفرنسي والسويسري وغيره ولم تكن مستمدة من تراث الأمة أو نابعة من حاجتها أو

متفقة مع أعرافها وتقاليدها .

حدث هذا في نفس الوقت الذي كانت الشريعة الإسلامية تدرس في الجامعات الأوروبية ويقضي في شأنها أكابر علماء القانون بأنها أصلح الشرائع للعالم كله وليس للمسلمين وحدهم وأنها أوقفت على الغاية وسبقت جميع التشريعات الوضعية في كل ما قررته ولا تزال بها ذخائر لم تكشف إذ لم تجيء المناسبات ولم تجد الحوادث التي هي علاج لها . ويقول الأستاذ علي على منصور :

لقد حملت هذه القوانين الوضعية مخالفات صارخة لأحكام الإسلام وشريعته فالزنى في الشريعة الإسلامية هو كل سفاح ليس بنكاح أي بزواج شرعي وكل صلة بين رجل وامرأة ولو برضاهما معاً ، أما في القوانين الوضعية ومنها قانون العقوبات المأخوذ من القانون الفرنسي فيجعل الإتصال الجنسي والموافقة الفعلية مباحة ما دام لا إكراه فيه ، وكان التراضي على اقتراف هذه الجريمة بين ذكر وأنثى غير متزوجة وسنها فوق الثامنة عشر ، ومعنى هذا أن القانون الوضعي أحل الزنى في ظروف معينة ولا عقاب إلا في حالة الإكراه وصغر السن أما الزوجة المحصنة فأمر إرتكابها للجريمة لم يترك للجماعة والنيابة العامة وإنما ترك لرغبة الزوج ، فإن أراد

مؤاخذة الزوجة أبلغ الأمر إلى النيابة ، وإن بدت له فكرة العدول أثناء التحقيق أوقفت النيابة التحقيق وأخلى سبيل المرأة فإن بقي على بلاغه وصلت الزانية الى المحكمة فينص القانون الوضعي على عقابها بالحبس دون الجلد أو الرجم وهو الحق الشرعي .

ولقد شهدت لجنة تحرير القانون الهولندي الجديد بأن عقوبات الحبس والغرامة في جرائم الزنى غير زاجره ، والقانون الفرنسي ينص على أن الزوج المحصن إذا زنى لا يعاقب إلا إذا زنى غير مرة في منزل الزوجية بإمرأة أعدها لذلك فالنص كما هو ظاهر لا يعاقب على جريمة الزنا بل يعاقب على امتهان الزوج لحرمة بيت الزوجية بشرط أن يتكرر منه ذلك والعقوبة تافهة (مائة فرنك) بينما ينص القانون على معاقبة الزوج الذي يعقد زواجه بأخرى قبل إنحلال زواجه الأول بالأشغال الشاقة .

وقد نقلت أغلب هذه المواد وعقوباتها الى القوانين العربية فأصبحت جريمة الزنى من حق الزوج والزوجة بينما هي حق الله ، وأصبحت تسقط إذا تنازل الشاكي عن شكواه ، وأن المواقعة (الزنى) وهتك العرض لا عقوبة عليهما إذا حصلت بين رجل وامرأة بالغين ما دام ذلك برضى الطرفين

إلا إذا ضبطا متلبسين في مكان عام .

أما الإسلام فإنه يعتبر الزنى جريمة من أبشع الجرائم ومنكراً من أخبث المنكرات ولذلك جعل عقوبته صارمة شديدة ، لأن هذه الجريمة هدراً للكرامة الإنسانية وتصديعاً لبنيان المجتمع ، وتعريض النسل للخطر حيث يكثر اللقطاء وأولاد البغاء .

وحفظ النسل هو أحد الضرورات الخمس التي أخذت الشريعة بحمايتها والأربعة الاخرى هي (العقل والنفس والدين والمال) .

والله تبارك وتعالى لم يحرم الزنى ويجعل عقوبته صارمة إلا بعد أن أحل الزواج وأباح للرجل عند الضرورة مثنى وثلاث ورباع ولكنه لم يسمح بالسفاح كذلك فإن القانون الوضعي يعطل أحكام الشريعة الإسلامية في أمر القصاص والخمر : فإن القاتل لا يقتص منه بالاعدام إلا إذا اقترن بالجريمة جريمة أخرى كالسرقة والزنى ، أما حد الخمر فقد عطلته أيضاً القوانين الوضعية .

وكل هذه الكبائر : القتل والزنى والسرقة والقذف وشرب الخمر ، فيها إعتداء على حقوق الغير ولذلك اتخذت الشريعة الإسلامية إزائها جزاءاً رادعاً بينما عاملها القانون

الوضعي معاملة هينة ، منهاالسماح بإرتكابها وفيها فتح الباب الفساد والإضطراب للمجتمع .

ولقد كان من شأن هذا أن فتح الباب واسعاً أمام الملاهي الليلية والرقص والفسق والفجور وغيرها من مفاسد الحواضر والمدن .

(٣)

والواقع أن المجتمع الإسلامي منذ سقط في قبضة الإحتلال لم يستسلم للقانون الوضعي وقام القضاة والباحثون يدرسون الأسلوب الكفيل بعودة الشريعة الإسلامية إلى التطبيق وقد نجحوا في أمرين خلال السنوات الخمسين الأخيرة وهي النص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي في الدساتير الحديثة والنص في السنوات العشرين الأخيرة على أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للقانون .

ومن الناحية الأخرى قدم المشترعون أبحاثاً خصبة في مجال تقنين الشريعة على أبواب الفقه وقضاياه المختلفة يعد بمثابة « أساس » صالح لتحقيق هذه الغاية الكبرى .

وتقدم الباحثون برسائل متعددة في الجامعات عن الشريعة وتطبيقها وفي مجال الدراسة المقارنة بين القانون والشريعة . وقد كشفت هذه الدراسات عن الخلاف بين

الشريعة والقانون وهو خلاف جذري في طبيعة وخصائص كل منهما:
« إن كلمة (القانون) التي تعد مستحدثة في لغتنا بمعانيها الكثيرة المترجمة لمعان متنوعة في القوانين الأوروبية التي إقتبسنا عنها في العصر الحديث قوانيننا الوضعية من ١٨٧٥ حتى ١٨٨٣ وما بعدهما إنما تعني في جملتها كل ما يمثل بالمفهوم الوضعي الأوروبي « أمراً صادراً من الحكم واجب الإتباع ، أو « قاعدة عامة مجردة ملزمة للكافة ويقع الجزاء على مخالفها من السلطة الحاكمة » والقانون بهذا المعنى كله وما يدور فيه يمثل أمراً منفصلاً بذاته عن الدين والأخلاق . كذلك فقد نقلنا وإقتبسنا قوانيننا الوضعية عن أصل أوروبي يرجع في أصوله إلى أصل عام من أصول القوانين الوضعية في العالم هو القانون الروماني من قديم على عرف خاص استمر الى عصرنا الحديث . في تقسيم القانون الوضعي إلى قسمين : رئيسيين : عام وخاص فالقانون العام هو الذي يحكم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها فيما بينها وبين الأفراد أو بينها وبين الدول وأن القانون الخاص فهو الذي يحكم العلاقات فيما بين الأفراد أنفسهم ويتدرج تحت هذين القسمين أقسام فرعية أصبحت معروفة لنا منذ التقنين الفرنسي عام ١٨٨٤ .

ومن هنا يتبين الفارق الواسع بين القانون الوضعي

والشريعة : وهو فرق بين الفكر البشري والمصدر الرباني . فالفقه الإسلامي يقوم على دين إلهي ، وكتاب محفوظ وآيات منزلة تذكر الإنسان دواماً بصلة ربه وتجعل من الوفاء بعهدها أساساً لكل ما تأمر به من تنظيم العلاقات وتحديد النظم ، وهي من حيث وحدتها الشاملة في كل ما تأمر وتوحي لا تعرف تفرقة بين القانون العام والقانون الخاص ولا ترخص بها .

ويبدو النقص واضحاً في القوانين الوضعية تسفر هي عنه بنفسها عندما تجدها مضطرة إلى تكملة وضوحها بنص عام يرد إليه لفظ (العدالة) أو باصطلاح آخر يترجم بكلمة القانون الطبيعي : وعندهم أن القانون الطبيعي نظام من العلاقات الإنسانية أعلى من القانون الوضعي وهو عادل وصحيح لأنه مرتبط بإرادة الله .

ومعنى هذا : أن القانون الوضعي نفسه يقوم بمحاولة الإرتفاع بقيمة الشريعة إلى مستوى تصل فيه إلى التماس الثقة من الدين أو الله . (رياض مفتاح) .

ومن خصائص الشريعة : التي تميزها عن القانون الوضعي : أنها ربانية تقيم حارساً من النفس أقوى من كل حارس وتحقق ثباتاً يتأبى على كل تغير من أية سلطة وضعية وتحقق شمولاً يمتنع من حيث الزمان على التوقيت ويمتنع من

حيث المكان على الحدود المصطنعة ، ويمتنع من حيث الموضوع على كل تجزئة للأحكام أو إستثناء للاشخاص مهما علا مكانهم وتحقق العدل في المصدر وفي الموضوع وفي التنفيذ فالله هو العدل وشريعة الله هي العدل وتنفيذها نحن مأمورون فيه بالعدل . ومن ثم لا يتصور العدل الحق في غياب شريعة الله ، وتحقيق التوازن داخل النفس ، وداخل المجتمع أمر عجزت عنه كل الأيديولوجيات وكل الأنظمة إذ تجنح إلى إفراط ذات اليمين أو تفريط ذات اليسار .

وتحقق الشريعة الإسلامية الإيجابية بما تشعر من ثواب وعقاب يتميز عن كل نظام أرضي بأن يبدأ داخل النفس وينتهي الى المجتمع ثم إلى من لا تخفى عليه خافية ولا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء . (جريشه) .

واجه المفكرون المسلمون الشبهة المطروحة في أفق الفكر الإسلامي من أن الشريعة الإسلامية خالية من الأصول السياسية والدستورية وأنه لذلك يجوز إقتباس النظم الحديثة على إختلاف أنواعها من (ديمقراطية أو إشتراكية أو شيوعية) وتطبيقها على الدول الإسلامية دون أن يعتبر ذلك مخالفاً للإسلام ، وهم يقصدون بذلك « الانطلاق » بالشريعة إلى حدود (التطوير) وقد بدأ هذا الفكر في كتاب الإسلام

وأصول الحكم للشيخ علي عبد الرازق فقد قال إن المبادىء العامة المرنة التي جاء بها الإسلام تقبل التطوير في كل زمان ومكان وحسب ظروف الحال ، فلا مانع من أن تطبق (العدل) حسب مفهوم الوقت كما بينه الفكر الديمقراطي أو الشيوعي أو غيره .

ولا شك أن هذه محاولة ما كرة من خصوم الإسلام استغلوا فيها مفهوم : سماحة الإسلام وسعة اطره وكونه قائماً على أسس عامة قابلة للتفاهم مع العصور والبيئات المختلفة وقد حاولت حركة التغريب إستخدام هذا النص حين قالت إن القرآن جاء على وجه المرونة والعموم لكي ينطبق على كل زمان ومكان ، جاء بأفكار عامة مجردة هي العدالة والحرية والمساواة والشورى ، وهي من المرونة بحيث تطبق في كل زمان ومكان حسبما تقتضيه مصالح الناس ولذلك فإن القرآن لا يقيد الناس في هذا العصر ، أما السنة فقالوا أنها لا تعد ملزمة شرعاً للأجيال التالية في أمور السياسة لأن ما صدر عن النبي بإعتباره إماماً لا يعد تشريعاً عاماً إذ أنه بنى على مصلحة قائمة في وقته ويواجه الدكتور مصطفى كمال وصفي هذه الشبهة الزائفة : فيقول أن هذا الرأي قائم على خطأ في الفهم بالنسبة للقرآن ، لأن (العدل) وفي المفهوم الإسلامي مقيد ومتميز عن غيره مما

في النظم الأخرى ، فالعدل في الإسلام هو العدل المبنى على التوحيد والمستمد من نصوص الكتاب والسنة ، ومن المقاصد الشرعية فإن للعدل الإسلامي معياره ووسيلته وطريقته .

وطريقته هي ما أظهرنا الله عليه من شريعة فالشريعة هي وسيلة تحقيق هذا العدل : يتمثل هذا العدل في علاقة الزوج بزوجته ، في حق الإمام في أخذ الزكاة ، في إقامة المصالح والمرافق وتأديب العصاة وكل ما هو على هذا النهج فهو من العدل الإسلامي وكل ما ليس على نهجه فليس من العدل الإسلامي ، ثم أنه فيما لا نص فيه هناك مقاصد شرعية تقوم على حفظ القرارات ومنع الحرج والمشقة وإستكمال المحاسن في أمور خمسة هي :(الدين . النفس . النسل . العقل . المال) .

فالعدل في الإسلام ليس عدلا مطلقاً يجوز أن يصطبغ بصبغة رأسمالية أو شيوعية ولكنه عدل موصوف مقيد ، بنصوص معينة ووسائل محدودة للاجتهاد ، هذا العدل يختلف عن العدل في النظم الرأسمالية والليبرالية . فإن هذه النظم تحمى الحرية الفردية وترى أن غاية القانون هو تأمين الحرية الفردية وضمانها فكل ما يأتيه الفرد داخل حدود حريته

مما لا يخالف القانون ولا يضر بالغير هو عدل ، ولذلك فإن كثيراً من صور الاستغلال الصارخة وكثير مما يخالف الآداب يسمح به هذا النظام فالعدل هنا مختلف عما نعرفه في الإسلام ، فإذا اقتضى صاحب المال أن يعمل العامل عنده بأجر بخس فلا ضير عندهم في ذلك لأن العقد عندهم هو شريعة المتعاقدين فما دام العامل قد رضى فانهم لا ينظرون لضعف الظروف الاقتصادية وسيطرة رب العمل واضطرار العامل للخضوع ، ولا يعاقب القانون في هذه النظم على زنى المرأة الرشيدة غير المتزوجة بلا إكراه لأن حريتها قد إرتضت ذلك ويرون أن العدل يكون لها في ذلك وأن منعها منه ليس عدلا وهذه معايير لا يرتضيها الإسلام .

وفي النظام الشيوعي تختلف فكرة العدل : فالعدل يقوم على منع الاستغلال والصراع الطبقي والمساواة شبه المادية بين الجميع ، فهذه عدالة إقتصادية من نوع معين ليس لها علاقة بالإعتبارات التي ينظر الإسلام بها الى مختلف مسائل الحلال والحرام » .

(٥)

في فقه القانون الوضعي تعددت النظريات التي تفسر أصل القانون وإعطاء حق التشريع للبشر ، انتهت الى نقد

مرير ، كيف تملك إرادة البعض أن تقيد إرادات الآخرين وأن تسمو عليهم وأن تفرض عليهم القواعد والنصوص ، قال الفقيه الفرنسي ريجي في مؤلفه (السيادة والحرية) أن الأمر يتطلب جهة عليا تمنح البشر قوانينها .

كذلك أشار الباحثون إلى أن القوانين التي صدرت في فرنسا بعد الثورة الفرنسية واتخذتها أوروبا مثالاً لقوانينها فيما بعد ـ ونقلنا منها نحن قانوننا الوضعي ـ هذه القوانين سادتها روح الفردية المطلقة إلى الحد الذي يجعل لصاحب الحق الحرية الكاملة في استعمال حقه ولو أدى ذلك إلى الإضرار بغيره . بينما عرف عن الشريعة الإسلامية القدرة على تحقيق التوازن الكامل بين مصالح الجماعة والفرد بحيث لا يطغى أحدها على الآخر مهما كانت الظروف والأحوال ولقد اضطر الغرب تحت تأثير الظروف السيئة التي ترتبت على فساد وجهة القانون وبدافع من وضع حد لحرية الفرد نشأت نظرية سوء إستعمال الحقوق نقلاً عن الشريعة الإسلامية وإن لم يتحقق الغرض من هذه النظرية .

ومن هنا فإنه قد تقرر بأن نظرة الشريعة الإسلامية لحقوق الأفراد وتقيدها بما يحقق مصلحة الجماعة ولا يضر مصلحة الفرد صاحب الحق إنما هو أوسع مدى وأبعد تأثيراً

من نظرة القوانين الحديثة في هذه الناحية . وتقرر الباحثون أن التفرقة الواضحة بين طابع الشريعة الإلهية وطابع القانون يعد حقوق الفرد أساسية أما الشريعة فإنها تعتبر حقوق الفرد منحة من الله تبارك وتعالى وهو يأمر بالعدل والإحسان وعدم الإضرار بالغير .

ومما تتميز به الشريعة عن القانون : حماية الأخلاق ورعاية مصالح الفرد وضمان حقوقه بحيث لا تسقط بالتقادم أو وضع اليد ، كما تعنى بحمايته من الانحلال الخلقي والانحراف الفكري لأنها تستهدف حماية القيم الإجتماعية والمصالح المادية وتتجاهل ما تقضي به قواعد الدين والأخلاق في كثير من الأحوال .

ويعتبر القانون : السلوك الشخصي مهما كان مناقضاً للاخلاق غير مناقض للقانون إذا لم يؤد إلى الاخلال بالنظم أو الإضرار بالغير رغم أنه يؤدي إلى الإضرار بفاعله نفسياً وصحياً وربما بأسرته ومجتمعه . كما يتجلى تجاوز القانون لما تقضي به قواعد الاحتلال في حمايته وتنظيمه لكثير من الأعمال التي تؤدي إلى انحلال المجتمع غير نشرها لكثير من ألوان التهتك والاستغلال رغم أن صيانة المجتمع من الإنحلال من

أهم الأهداف التي يجب أن نعمل على تحقيقها كل الأنظمة والقوانين .

وبسبب تجاهل القانون للأخلاق انحدرت أكثر المجتمعات المعاصرة إلى حضيض الإنحلال والإنحطاط الخلقي واعترف عدد من علماء الغرب بهذا الإنحطاط واعتبره العلماء بداية لإنهيار الحضارة الغربية وفنائها . أما الشريعة الإسلامية فإنها تحرص أشد الحرص على حماية الأخلاق لأنها أساس رقي الأمم ولأنها جزء من الإيمان كما إنها في الوقت نفسه من الأهداف الإنسانية التي آمن بها العقل منذ أقدم العصور إلى الآن . والحقيقة أن تجربة القوانين من القواعد الأخلاقية قد جنى جناية بالغة على الشعوب التي تخضع لحكم القانون الوضعي (أمين عبد الله القرقوري) .

ومن وجوه الخلاف بين الشريعة والقانون أن الشريعة تحقق المساواة الكاملة والمطلقة بين الناس جميعاً وفي جميع المجالات ولا سيما القضاء دون أي إعتبار للفروق الجنسية أو الطبقية أو الإجتماعية : وكذلك التمييز بين المواطن ورئيس الدولة .

كذلك فإن القوانين الوضعية قد ألغت بعض أحكامها تحت تأثير التجارب المريرة التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على

مواجهة تحديات التطور الإنساني .

وبعد فلكل هذه المعاني وغيرها سوف لا تجد البشرية في القريب أصدق تحقيقاً للعدل من الشريعة الإسلامية .

(٦)

ولا ريب أن العالم الإسلامي اليوم ينطلق إلى العودة لتطبيق الشريعة الإسلامية من جديد إيماناً بأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق مقام المجتمع الرباني الصالح لكل زمان ومكان وبعد أن فشلت تماماً تجربة تطبيق القانون الوضعي وهذا ما تتجه إليه خطوات العمل اليوم ، وما تعلو به الصيحة للعودة إلى الأصالة ، والاستمداد من القانون الإلهي خاصة بعد أن تبين أنه أصلح النظم لهذا العصر ولكل عصر ، في كل مجالات المعاملات .

ويرى الدكتور صوفي أبو طالب أن العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في حياتنا ليس مجرد إستجابة لعاطفة تجيش بها الصدور ، بل إن هذه العودة تمثل ضرورة عليها واقع مجتمعنا لأن الشريعة الإسلامية هي إحدى خصائص تراثنا الثقافي والقانوني الأصيل وأن استكمال مقومات شخصيتنا تقتضي الرجوع إلى هذه الشريعة وتطبيقها . والنص الدستوري الذي يؤكد أن الشريعة الإسلامية مصدر أساس

للتشريع تجيء تلبية للهدف الأساسي في إحياء التراث الأصيل وعلى رأسه الشريعة الإسلامية حتى يسترجع الإنسان العربي ذاته ويستعيد أمجاده ويسهم في حركة التقدم الإنساني . ويعني هذا النص أن المشرع يلتزم فيما يصدره من قوانين بالشريعة الإسلامية وإذا ما خالف ذلك كان القانون الذي لم يأخذه من الشريعة الإسلامية غير دستوري وهذا هو الرأي الذي استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا .

ولا ريب أن الشريعة مرنة بطبيعتها وتحوى من وسائل التطور ما يكفل مسايرتها لظروف العصر وقد شهدت بذلك كل المؤتمرات الدولية ، كذلك فان القول بأن الإعتماد على الشريعة كمصدر أساسي للتشريع يجعل من الدولة دولة دينية ، قول بعيد عن الصواب ، فمن المسلم به أنه لا كهنوت في الإسلام أو أن باب الإجتهاد مفتوح ، ومن ثم فليس هناك مجال لإحتمال تسلط علماء الدين على السلطة السياسية فهم لا يكونون طبقة قائمة بذاتها داخل المجتمع على خلاف ما كان الحال عليه في المجتمعات الأوروبية ولا مجال للقول بأن النص الدستوري الذي تتحدث عنه يحيل الدولة الى دولة عنصرية فالإسلام يقوم على أساس المساواة التامة

بصرف النظر عن اختلاف الدين أو الجنس أو الفقه والشريعة الإسلامية تسوى في الحقوق والواجبات بين المسلمين وغير المسلمين والتاريخ خير شاهد والذين يبدون هذا التخوف يخشون في الواقع قيام دولة قوية ومجتمع يقوم نظامه على الأسس الإسلامية .

ويقول الدكتور محمود الشربيني : لقد ثبت أن المبادىء العقابية في الشريعة الإسلامية تتفق مع أحدث مبادىء (الدفاع الإجتماعي) الذي يقول به فقهاء المدرسة الحديثة والذي تتميز بإعطاء حرية واسعة للقاضي لإتخاذ إجراءات أمن تبتعد بالجريمة أحياناً عن الصفة الجنائية وتقترب بالجناة من هدف العلاج الإجتماعي . إن العقوبات في الشريعة الإسلامية هي الحدود والتعزيـر ، ومن الحدود ما ليس إيقاعها لصالح فئة معينة بل إن منفعتها لمطلق المسلمين أو لصالح المجتمع ويسمى إبن تيمية هذا القسم (بحدود الله) ويسوق أمثلة عليها في عقوبات السرقة والزنى وشرب الخمر .

والنوع الثاني يسميه ابن تيمية : (حدود الناس) ومن أمثلته : القتل وفيه يقع القصاص ومعناه المساواة أي أن القاتل يقتل بمن قتله ولا يؤخذ فيه أكثر من قاتله .

والشريعة الإسلامية تعلق إقامة الحد على القاتل بإرادة

أولياء دم القتيل فإن شاءوا أقاموا الحد وإن شاءوا قبلوا في قتيلهم الدية والشريعة الإسلامية بذلك تراعي العدالة ، وتمس بالرحمة في نفس الوقت قلوب أولياء الدم لإزالة الأحقاد وإغلاق طرق الفتنة التي يفتحها الأخذ بالثأر . والشريعة الإسلامية إذ تقرر الحد بالجلد على شارب الخمر ومقترف الزنى لا يجوز الاعتراض عليها بدعوى الحرية الشخصية التي تسقط أمام « حق المجتمع » وحق الأسرة التي تنهار تحت وطأة التفشى لهاتين الجريمتين . والتعزيز كما يقول إبن تيمية هو عقاب كل معصية ليس لها حد مقدور ، ومن عقوبات هذه المعاصي الجلد وللقاضي حرية التقدير في التعزيز بما يتفق وحماية المجتمع فالشريعة الإسلامية بنظريتها المرنة في التعزيز أحدث نظريات الفقه الإجتماعي الحديث ، بل إن فقهاء المسلمين قد سبقوا في هذه المدارس الفقهية الحديثة بنظرة أكثر شمولاً وذلك حيث يقررون أن « مقصود الشريعة هو أن تحفظ على الناس دينهم وأموالهم وعقولهم وتسلمهم » فكل ما يضر هذه الأصول فهو مفسدة ، وفي دفعه مصلحة » .

فالشريعة الإسلامية في نظريتها المتطورة للتعزير ليست عقابية ولا قاسية بل هي تعمد الى اقتلاع الحساسيات التي تورث الأحقاد التي تدفع إلى الإسراف في القتل ، كما أنها

تعمد الى الدقة في الضوابط والمقاييس التي تمنع الجزافية في الأحكام والتي بها يكون الإنسان والواقع هما محور عمل الشريعة . وقد جاء على رجاء على رأس هذه الضوابط : قول الرسول الكريم « ادرأوا الحدود بالشبهات » .

إن المبادرة إلى إدخال نظام التصالح في جرائم القتل ، والتغرير ، والجلد في عقوبات الجرائم الأخلاقية ، التي تهز دعائم المجتمع كالخمر والزنى والقمار والقذف وشهادة الزور في القانون إنما هي ضرورة إجتماعية يفرضها ما يثبت من عدم فاعلية العقوبات الحالية في إيقاف تيار إنحلال الأخلاق وإفساد الضمائر ، والسطو المسلح ، الأمر الذي لا يعود معه الأمن إلا في ظل الشريعة الإسلامية » .

وقد أشار دكتور على جريشة في رسالته (المشروعية في الفقه الدستوري الإسلامي) إلى ضرورة إسقاط القوانين الحالية المخالفة للشريعة وإمتناع المحاكم عن تطبيق هذه القوانين وذلك بناء على ما نص عليه دستور ١٩٧١ من أن دين الدولة الرسمي الإسلام وأن مبادىء الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع ، هذا النص كاشف عن المشروعية الإسلامية العليا القائمة في ضمير الأمة .

وهي تؤدي إلى الإستمداد من فقه الشريعة في كل

قانون يصدر وإسقاط كل النصوص القائمة وحق القضاء في الإمتناع عن تطبيق أي نص مخالف للشريعة بإعتباره نصاً باطلاً لمخالفته للمشروعية الإسلامية العليا التي أقرها الدستور .

(٧)

لا ريب في ان قانون العقوبات (المواد ٢٦٧ إلى ٢٨٠) يحتاج إلى تأصيل في ضوء نص الدستور لمخالفاتها للمشروعية الإسلامية العليا وهي المواد التي تحكم جرائم الزنى وهتك العرض والتي وضعت إبان الإحتلال البريطاني وبقيت من ذلك الوقت واستهدف الاستعمار البريطاني بها القضاء على مقومات مجتمعنا العربي الإسلامي ويعتبر العرف الإسلامي والعربي القائم على القيم الأخلاقية المستمدة من القرآن والإسلام ، وقد نقلت أساساً من القوانين الغربية التي وضعت لمجتمع غير مجتمعنا ولعرف غير عرفنا وفي ظل ظروف تختلف تماماً فالمجتمع الإسلامي العربي يقدس العرض ويكرم العلاقة بين الرجل والمرأة ويضعها في أعلى مكان ويرسم لها أرقى النظم وأكملها وأقدرها على حماية الأسرة والمجتمع ومن المسلم به أن القانون في أمة من الأمم إنما يستمد وجوده من قيم المجتمع وأخلاقياته وعاداته وأعرافه ولما كانت هذه القيم والأعراف في المجتمع

المصري الإسلامي العربي غاية في الرعاية للفضيلة فإن من الضروري أن تعدل هذه المواد بحيث تلتقي مع روح المجتمع وطباعه وذاتيته .

دراسات إسلامية معاصرة
(٣٨)

السياسة الشرعية

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت



أولاً: يقدم الإسلام للبشرية نظاماً جامعاً متكاملاً (القانون - السياسة - الاقتصاد) يقوم على أساس أن الإسلام دين ودولة وعبادة ومعاملة ونظام ومجتمع ومنهج حياة تشمل مختلف المجالات في نظام الدولة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم أو نظام المجتمع في العلاقة بين الفرد والجماعة أو نظام المعاملات والبيع والشراء وغيرها.

ثانياً: ومنطلق الاسلام في الفكر السياسي أن الاسلام دين ودولة وأن الرسول لم يكن رسولاً فحسب وإنما كان حاكماً ورئيساً للدولة. والاسلام في جوهره نظام حياة يشمل

المؤسسات الاجتماعية والدينية منها والزمنية فالشريعة هي القاعدة التي تتم على أساسها المعاملات بين المسلمين وتبنى عليها حياتهم المدنية بكاملها. ولذلك فالأمة في الاسلام لن تكتمل ما لم تتجسد في (دولة) يتيح للمسلمين أن يعيشوا بحسب فرائض دينهم، لذلك ينبغي أن يكون على رأسها « قائد » يحوز السلطة السياسية ليشهد على تطبيق القوانين وحفظ الشريعة وحماية مصالح المسلمين.

ثالثاً: ويقوم الحكم الاسلامي على أمرين: « الشورى والعدل » وفكرة الدولة الاسلامية مبنية على اقتران الكيانين المادي والروحي فيها وامتزاجها. وهي بذلك تختلف عن مفهوم المبدأ الديمقراطي الحديث، وتقوم الدولة على التوفيق بين سلطة الحاكم والمحكوم واحترام الملكية الفردية وتوجيهها للتعاون بين الغني والفقير وحضها للغني أن يجعل من ماله قسماً للفقير، وكذلك عدم التفريق بين الألوان والأجناس، والإصرار على قدر معين من الآداب والاحتشام في حياة الجنسين الرجل والمرأة والتسوية بينهما إلا في حالات معدودة من الحقوق.

رابعاً: والحريات الإسلامية: حريات فعلية حقيقية ومقيدة وموصوفة بمبدأ معين. هي (المشروعية الإسلامية) فهي ليست حريات لا موضوع لها كما في النظم، هي حرية جوفاء تسمح للإنسان أن يعتقد ما يشاء فيكون ملحداً أو زنديقاً وعلى أي لون شاء وبذلك لا يكون للمجتمع لون عقيدة واحد والإمام يجب أن يكون من أكثر الناس تشبثاً بهذه العقيدة لأنه رأس الجماعة ومناط اصلاحها وكلما قوي إيمانه بها كلما كان أقدر على دعم رابطة الجماعة، فتكون أقدر على التقدم وأداء وظيفتها ويجب الا ينفصل عن الجماعة بما يفسد عقيدته أو يضعفها فلا يحتجب دون الناس، ولا ينفصل بحياة النعيم والترف، ويصبح خليفة المسلمين كل انسان ولو كان عبداً أسوداً إذا ارتضاه الناس ويمكن خلعه إذا غاير، والامة ترفع من ترى فيه الكفاءة كما أن الأمة رقيبة على أعمال الحاكم.

وشرط الخلافة في الحاكم:

(١) - العدالة على شروطها الجامعة (٢) التعليم المؤدي إلى الاجتهاد في التوازن والأحكام (٣) سلامة الحواس

وسلامة الاعضاء (٤) الرأي المفضي الى سياسة الرعية وتدبير المصالح (٥) الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو.

خامساً: أبرز خصائص النظام الدستوري الإسلامي: (أولاً) الاخوة الدينية (ثانياً) التكافل الاجتماعي، وله مظهران: مادي بالزكاة وأدبي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (ثالثاً) الشورى (رابعاً) العدل.

وأساس الحكم يقوم على: (١) المساواة بين الناس (٢) التوزيع العادل للثروة (٣) منع الربا والاستثمار الظالم (٤) منع كافة أشغال التمييز (٥) النهوض بالعلم (٦) الحرية المتساوية لجميع المواطنين.

سادساً: وأبرز العناصر التي تشكل المشروعية العليا أي المبدأ الأعلى الذي يهيمن على المجتمع الاسلامي مبدأ «عدم الإشراك بالله» فالمجتمع كله يقوم على التضامن في تنفيذ ما أمر الله به ومنع ما نهى الله عنه، هذا المبدأ هو العقيدة الإسلامية والمذهب الذي تكافح الدولة الإسلامية من أجله.

(٧) ويستهدف النظام السياسي في الاسلام «مصلحة العباد» فالشريعة الاسلامية لم تأت إلا لغاية إسعاد البشر وإنقاذهم مما هم فيه من الظلم والارهاب والاعتداء. على الحريات فهي من عند الله العارف بخلقه المدبر لشأن الناس وليست من أهواء البشر الراغبين في إقامة سيادة الخاصة على العامة كما في شرائع الرومان واليونان والفرس والهنود والفراعنة. يقول الامام ابن القيم: «إنها لغاية مصالح العباد فوق عدلها ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح».

(٨) وتقوم الشورى الاسلامية على أهل الحق والعقد، وللمرأة أن تشارك بالرأي في الشئون العامة، كما لا يحرم الارقاء من المساهمة في الرأي والشورى والفقه الاسلامي لم يجعل الوالي صاحب حق في السيادة بل اعتبر السيادة حق للأمة وحدها.

(٩) يشدد الاسلام بوصفه «منهج حياة» على المبادىء الخلقيـــة ويعتبرها أساساً للنظـــام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كله، وهو حين يهون من شأن الفوارق المادية بين أفراد المجتمع ويعلي من شأن العمل والتقوى ولا يجعل للعصبية

أو الوراثة أو القوة محلا وبذلك يقضي على المنافسات الجنسية والشعوبية. كذلك فهو يجمع بين المادية والروحية فلا يعطى للمادية القيمة الكلية ولا يكون المال هو آلة الحضارة أو تكون الآلة هي صاحبة التصريف.

(٢)

بالمقارنة بين النظام السياسي الإسلامي في الحكم والنظام الديمقراطي نجد فوارق كثيرة:

أهمها ذلك الفارق العميق الذي يقوم فيه النظام الاسلامي جامعاً بين الدين والدولة ويقوم فيها النظام الغربي على الفصل بين الدين والدولة، والواقع أن النظام الغربي كان مشكلاً تماماً قبل عبور المسيحية إلى الغرب في نظام الدولة الرومانية والقانون الروماني وقد جاءت المسيحية ديناً لاهوتياً أخلاقياً قائماً على الوصايا ولم يكن يحمل معه شريعة (فالشريعة المسيحية هي الشريعة الموسوية باعتبار أن الدين الذي أنزل على السيد المسيح وهو جزء من الشريعة الموسوية وليس منفصلاً عنها).

ولذلك فإن المسيحية لم تعرف لها نظاماً اجتماعياً وسياسياً خاصاً وبقيت نظام عبادة ولاهوت وعلاقة بين الله والانسان، وأباحت للمجتمع أن يكون له نظام سياسي واجتماعي واقتصادي حر، أما الاسلام فإنه دين متكامل جامع له منهجه في العبادة ونظامه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهو ليس ديناً بالمعنى المجرد الخالص بل هو منهج حياة يقوم على أساس الايمان بالله الواحد ويشمل كل مظاهر الحياة الانسانية، ومنذ وضع النبي ﷺ نظام الدولة الاسلامية وقد قام على الجمع الموثق بين الدين والدولة، وقد اعترف بذلك مفكرو الغرب وأقروه: وهاملتون جب المستشرق المعروف يصور هذا المعنى في قوله: ان الإسلام دين ودولة وان الرسول لم يكن رسولا فحسب وإنما كان حاكماً ورئيساً لدولة، والحق أن الاسلام ليس مجرد نظام من العقائد والعبادات: إنه أعظم من ذلك كثيراً: إنه مدنية كاملة ولو بحثنا عن لفظ مقابل له لقلنا العالم المسيحي ولم نقل المسيحية ولقلنا الصين بدلا من أن نقول ديانة كنفوشيوس، ليس الإسلام ديناً بالمعنى المجرد الخاص بل هو بالغ تمام الكمال يقوم على أساس ديني ويشمل كل مظاهر الحياة الانسانية لأن ظروفه في أول الأمر أدت الى ربط

الدين بالسياسة وقد أكد هذه النزعة الأصيلة ماثلا ذلك من صوغ القانون الاسلامي والتنظيم الاجتماعي وهو مجتمع لا تزال تتردد في صميمه بكل قوة هذه الفكرة. والحق أن نمو هذه الفكرة في الإسلام فاق كثيراً ما وصلت إليه أوربا من متانة الصلة بين الحكومة والحياة الدينية والاجتماعية التي كانت ركناً أساسياً في فكرة المسلمين عن نظام العالم حتى كان اضطراب هذه الصلة من أكبر أسباب الأزمة الحديثة في الإسلام.

(٣)

الحكومة الثيوقراطية

والإسلام لم يعرف الدولة الثيوقراطية التي عرفتها أوربا في القرون الوسطى عندما سيطرت طبقة من رجال الدين على السياسة العليا، وليس هذا الاتجاه أو النوع من الحكومة مما يقره الإسلام فالإسلام لا يعترف بنظام الكهانة أو وجود طبقة ممتازة تدعى رجال الدين، ولا يعترف بأن هناك طبقة أو شخص ما يستطيع أن يتميز بنوع من القداسة دون الناس

جميعاً ،والنظام الاسلامي السياسي والاجتاعي نظام خاص يختلف من وجوه عدة عن الأنظمة التي عرفها الغرب ، ولذلك فإن القول بأن الدولة الاسلامية: هي دولة ثيوقراطية قول باطل، ذلك أن النظام الاسلامي هو نظام شامل للأمة جميعاً يستمد مصادره الأولى من القرآن الكريم ويفسح الطريق إلى الاجتهاد في الفروع وفيما لم يرد فيه نص ويقوم على اطارات واسعة مرنة قادرة على تقبل قضايا العصور وأمور البيئات المختلفة ومواجهتها، والاستجابة لها بما يحقق العدل والحق دون أن يكون الإسلام في ذلك مطية لاهواء المجتمعات أو القادة، فالتشريع الاسلامي لا يقر مذهباً يفرض مفهوماً مادياً خالصاً أو روحياً خالصاً على المجتمعات أو مفهوماً ما يقدم الاقتصاد على الأخلاق والعقائد ، أو يفترض نسبية الأخلاق أو الهبوط بالانسان إلى تجارب الحيوان أو التسليم بالاباحة المطلقة باسم الحرية أو التطور المطلق خارجاً عن مفهومه في ضوابط الحرية والمسئولية الفردية وإقامة التطور من داخل دائرة النبات.

ولا ريب أن الحكومة الدينية في نظر الاسلام أداة من أدوات الاستبداد وهي لم تقم في تاريخ الاسلام كله ، والاسلاء

يرسم نظام الدولة بحيث يجعل جميع المواطنين متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات وكل مواطن له الحق في ارتقاء أعلى المناصب وحرية العبادة مكفولة لجميع المواطنين، وإذا كانت الحكومة الثيوقراطية تعني من حيث الاصطلاح حكومة رجال الدين المرسومين ممن لهم منصبهم الكهنوتي فهذه الفكرة غريبة على الاسلام تماماً، فالاسلام لا يعترف بالرهبنة ولا بأي سلطة كهنوتية، أما الحكومة الاسلامية فشيء يختلف عن ذلك كل الاختلاف ولذلك يخطىء من يتصور أن الحكومة الاسلامية في عهد الرسول أو عهد الخلفاء كانت حكومة ثيوقراطية (أي إلهية) أي حكومة معصومة من الخطأ أو حكومة مقدسة، أو أن الإمام كان يحكم نيابة عن الله في الأرض، على النحو الذي كانت الكنيسة في الغرب تقول به، ولكن الحكومة الإسلامية كانت حكومة إنسانية تستند إلى كتاب الله في التطبيق ويقول حاكمها (إذا عدلت فأعينوني وإذا أخطأت فقوموني) وإن الحاكم في الاسلام ليس حاكماً مطلقاً ولكنه قائم على حدود الله، وحدود طاعته هي إنما تجب على الأفراد في حدود أحكام الشريعة الإسلامية كما يبينها القرآن والسنة وقد صح عن رسول الله ﷺ قوله: لا طاعة

لمخلوق في معصية الخالق، ومن أمر بمعصية لله فلا سمع له ولا طاعة.

(٤)

يختلف مفهوم الإسلام السياسي في شأن الشورى عن مفهوم الديمقراطية ولقد يحاول البعض أن يصور الديمقراطية الحديثة بأنها إسلامية (هذا مخالف للحقيقة) وثمة فارق كبير بين الشورى الإسلامية التي لا تعرف مبدأ (نظرية سيادة الأمة) ولا تتطلب الأخذ بنظام الانتخاب العام.

والشورى دعامة أساسية في النظام السياسي الإسلامي: شدد فيها الإسلام وذلك في قوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) فوليُّ الأمر يختار بالشورى وأعماله كلها تكون مقيدة بالشورى، ولم يضع الإسلام نظاماً تفصيلياً للشورى لأن النظام يختلف باختلاف الأقاليم ولكنه دعا إليها باعتبارها مبدأ يجب تحققه في الإسلام.

والشورى في الإسلام لها مرحلتان: مرحلة الملائمة ومرحلة المشروعية.

الملائمة: هي سؤال أهل الخبرة فيا هم خبراء فيه فتشجع منهم عناصر الفهم في شئونهم فإن كان الأمر يتعلق بالزراعة أو المال أو التجارة سئل أهل الفن في ذلك: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون).

أما المشروعية فهي وزن رأي أهل الخبرة والفن بقياس الشرح. فإن العالم المسلم الخبير بأحكام الله وحلاله حرامه إذا سئل في معاملة من المعاملات فإنه يرجع أولاً إلى أصحاب الفن من ذلك ليفهم منهم، فإذا تحرى ذلك ودققه ووقف عليه فإنه يقيسه بقياس الشرع والأحكام.

فالمشروعية مقيدة بما أظهره أهل الخبرة وبما أنزله الله على رسوله من الأحكام والمشاورة في المشروعية ليست مطلقة، بل مقيدة، فإن العمل استشاري منها هو إجتهاد وبحث عن الحقيقة، وليس انشاءاً مطلقاً حسب الهوى والرأي.

أما مبدأ سيادة الأمة الذي يعد من أهم مبادىء الديمقراطية الغربية، فإنه يختلف عن مفهوم الإسلام، والقول بنظرية السيادة: من هو صاحبها في الدولة: فرد أم طبقة أم

فئـة أم الأمة؟ هي نظرية فرنسية الأصل استنبطها الفقهاء الفرنسيون - كما يقول عبد الحميد لطفي - لأسباب وظروف خاصة بفرنسا، وإن لم تعد للعصر الحديث بها حاجة ولا سيما في الإسلام، وقد استنبطت في عهد الحكم الملكي المطلق، أثناء فترة الكفاح بين الملوك والباكوات الذين كانوا يعملون على بسط نفوذهم على الملوك وقد كان الفقهاء الغربيون ينادون بأن الملك يستمد سلطانه من الله، وهي نظرية الحق الالهي أو (التفويض الإلهي) ثم جاءت الثورة الفرنسية فنقلت السلطة إلى الشعب. نقل رجال الثورة الفرنسية نظرية السيادة من الملك إلى الأمة وجعلوا الأمة هي صاحبة السيادة بدلاً من الملك.

ويعد مبدأ سيادة الأمة في العصر الحديث هو التعبير القانوني عن نظام الحكم الذي يوصف بالنظام الديمقراطي وقد كشف الفقهاء الغربيون على أن هذا المبدأ لا يكفل منع الاستبداد أو الاستئثار بالسلطة المطلقة، لأنه لا يهدف إلى وضع قيود أو حدود على سلطان السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، أما الإسلام فإنه يأخذ بمبدأ الشورى: ومبدأ الشورى يختلف تماماً عن مبدأ سيادة الأمة؛ الذي ظهر بعد

الإسلام بعدة قرون والإسلام لا يقرر مبدأ سيادة الأمة ولكنه يقرر مبدأ سيادة الشريعة الإسلامية، التي يجب أن يكون لها السلطة العليا مع مراعاة ما يسمى بالمصلحة أي مراعاة الصالح العام فيما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية.

وقد كشفت الأبحاث القانونية الأخيرة عن أن النظام الديمقراطي (الفردي الليبرالي الرأسمالي) قاصر عن تأمين الحريات الفردية والحقوق الخاصة أما النظام الإسلامي فإنه يعمل على تحقيق ما يسمى بالمقاصد الشرعية وهي تتلخص في التضامن في تنفيذ ما أمر الله به ومنع ما نهى عنه فيما نص عليه الكتاب والسنة وجلب المصالح ودرء المفاسد، ومن بينها منع الصراع والاستغلال، وهي لا تقتصر على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية بل تشمل الجوانب المعنوية والخلقية التي تضفي على الاقتصاد والاجتماع في الإسلام شمولاً واتساعاً لا تعرفه النظريات الغربية الحديثة.

ويشهد كتاب الغرب بأن «الليبرالية السياسية» التي نقلت إلى العالم الإسلامي قد فشلت فشلاً ذريعاً، يقول مؤلف كتاب (الثورة العقائدية):

«إن الليبرالية السياسية لم تنم نمواً موضعياً في أي بلاد إسلامية وأن بعض المحاولات التي جرت لنقل الليبرالية الأوربية في القرن الراهن إلى بعض البلاد الإسلامية قد فشلت. ويبرر المفكرون المسلمون هذه الظاهرة بأن الإسلام دين ديمقراطي في جوهره كما ينطوي على مساواة بين الناس، ولما ينص عليه من شورى قبل تقرير الأمور ولما يؤكده من إجماع ويصر عليه من ضرورة خضوع الحاكم للشرع. وهم يقولون إن اخفاق الليبرالية الغربية في البلاد الإسلامية يعود إلى الظروف التاريخية لا إلى ميل الفكر الإسلامي - كما يشيع الغربيون - إلى الطغيان».

ويصور الدكتور محمد عبد الله العربي تجربته في دراسة النظم الغربية السياسية فيقول: إن النظم الأوربية وما فيها من اضطراب وتناقض إنما ترجع إلى أنها من تفكير البشر ومن صنع البشر الذين لا يرون إلا ما هو مكشوف لهم في فترة محدودة من الزمن وفي قطاع محدود من الأرض رؤية فيها كل قصور الإنسان وانفعالاته العابرة وشهواته الجامحة وتفكيره من أجل ذلك لا مناص من أن يكون تفكيراً جزئياً وتفكيراً وقتياً، ومن صفة الجزئية يقع النقص والقصور، ومن هذه

الوقتية يقع الاضطراب في التمييز بين الحق والباطل فيكون الباطل حقاً في عصر ويكون الحق باطلاً في عصر آخر.

وقد أدركت كما أدرك غيري من علماء أوربا أنفسهم، أن هذه النظم، التي عكفت على درسها وتدريسها أكثر من ثلاثين عاماً كانت من أهم الأسباب فيما حاق بالبشرية وما زال يحيق بها من ويلات وكوارث وشقاء شامل.

أما الدولة الإسلامية التي أراد الله لها أن تكون: فهي دولة ذات كيان مزدوج: روحي ومادي، ولا ريب أن توجيهات الكيان الروحي تهيمن على الكيان المادي في كل أركانه وتسيطر على الأجهزة القائمة فيه سواء كانت أجهزة حكم أو أجهزة تشريع وضعي أو أجهزة لتدبير موارد الدولة المالية أو أجهزة لمباشرة العلاقات الدولية.

ويقول دكتور مصطفى كمال وصفي: إن مصادر الشريعة الإسلامية في السياسة والدستور من المرونة والسعة بحيث تصلح لكل زمان ومكان، وأن مرونة الأصول الشرعية وقابليتها للتطور تخضع لقيد التزام الأصول الشرعية ومقاصد الشريعة وكلياتها. وأن ما جاء بها (نصاً) فإنه لا يجوز العدول

عنه أو تعديل تطبيقه مهما طال الزمان، أما ما لم يرد فيه نص فإنه يجوز العدول فيه عن القياس إلى الإستحسان وقيل غير ذلك.

وهناك أمور تكون ولاية المكلف فيها معتدة: ومنها عدم ترك الجهاد والقيام بهذه الفريضة، بل إن مراعاة المصالح أمر مقيد ومحكوم بأصول الشريعة ويجب أن يراعى في النظر حفظ الضرورات الخمس ورفع الحرج وتحقيق النافع.

(٥)

إن الباحثين الغربيين الذين آمنوا بالإسلام قد قدروا في عمق الفرق بين الشريعة الإسلامية والنظام السياسي للعربي فيقول الأستاذ محمد أسد: إن الإرتباط العميق بين الدين والسياسة: ذلك الارتباط الذي يميز التاريخ الإسلامي بصفة عامة، يبدو غريباً إلى حد ما، في نظر الرجل الغربي الذي طال تعوده على اعتبار أن مسائل الاعتقاد ومسائل الحياة العملية ينتمي كل منها إلى مملكة مغايرة لتلك التي تنتمي إليها الأخرى ومن ناحية ثانية فإن من المستحيل الحصول على تقدير صحيح للإسلام دون الانتباه الكامل لهذه المسألة: فأولاً

وقبل كل شيء ينبغي للإنسان أن يدرك أن الإسلام لا يهدف إلى مجرد التأثير في علاقة الإنسان بالله وتوجيه هذه العلاقة فحسب، بل هو كذلك يهدف إلى التأثير في العلاقات المتبادلة بين الناس وتوجيهها، والحاجة هنا لا تقل عن الحاجة هناك، وانطلاقاً من الاعتقاد الأساسي بأن جميع جوانب الحياة الطبيعية قد تقررت بمشيئة الله وهي لذلك ذات قيمة معنوية خاصة بها فإن رسالة القرآن الكريم لا تقف عند حد الإهابة الروحية بل وتشمل حقل النشاط الإنساني بأسره: الفردي والجماعي كليهما، ومثل هذه النظرة تمنع بطبيعة الحال الفصل بين أمور الحياة الدينية والدنيوية، وتمنع الفصل بين ما لقيصر وما لله.

إن هدف كل إيمان صادق في نظر القرآن الكريم هو التأثير في سلوك الفرد والمجتمع بطريقة تجد تعبيرها في الموقف الأخلاقي للمجتمع بكامله في تشريعه القائم وفي مؤسساته الاجتماعية والسياسية.

(٦)

من أبرز ما يجب التنبيه إليه: الحذر في استعمال

المصطلحات الغربية في مفاهيم الفكر السياسي الإسلامي كالديمقراطية والحرية وغيرها «إن الشخص الغربي حينما يتحدث عن الديمقراطية أو الثيوقراطية أو ما شابه ذلك فإنه يستخدم هذه المصطلحات وفي ذهنه أحداث الغرب التي صنعها في حاضره وماضيه كله في حدود هذه التصورات التاريخية لا تكون هذه المصطلحات في موضعها الطبيعي فحسب بل تصبح سهلة الفهم معروفة المقاصد، إن ذكرها يحشد في الذاكرة كل الصور الذهنية لما حدث في الماضي من خلال التطور التاريخي للغرب والمفهوم السياسي الإسلامي، ليس مستمداً أو متشابهاً للفلسفة الديمقراطية الغربية فإنها تنبع من مفهوم مختلف ومن أوضاع اجتماعية مختلفة. فهي هنا تستمد من أساس قانوني هو الشريعة الإسلامية ونظرية الدولة في الفكر الإسلامي تختلف في هدفها عن مثيلتها في الفكر الغربي فهي في الإسلام تدور حول توفير الأمن والاستقرار والسعادة للأمة، ومع تقديرها لحق الأفراد الخاص إلا أنها تنظر إليهم من حيث كونهم مرتبطين بالمجتمع غير منفصلين عنه، ومن أبرز دعائم الفكر السياسي الإسلامي الترابط بين الدين والدولة، والترابط بين السياسة والأخلاق، حيث يخضع الإسلام أعمال

وسلوك الإنسان لنظام معين هو الالتزام الخلقي، على أساس أن تكون الأعمال السياسية قائمة على الخير والنفع وليس على الشر والضرر وعن طريق هذا التمييز يمكن الوصول بالدولة إلى أهدافها في إسعاد المجتمع وترقيته ودوامه.

ويسود النظام السياسي الإسلامي مبدآن أساسيان: (الأول) هو الذي يرى أن المجتمع ضروري لدوام حياة الأفراد (الثاني) الذي يقول أن المجتمع لا يمكن أن يستقيم دون وجود سلطة تلقي إليه مسؤلية تحقيق التقدم والاستقرار، ومبدأ العدالة يأتي في مقدمة مقومات نظرية الحكم الإسلامي: وهي لا تعني جنباً من جوانب الحياة وإنما تضم كل جوانبها: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. كما تقوم على الترابط بين العدل والمسئولية.

ومن أبرز مفاهيم النظام الإسلامي السياسي: مبدأ الفصل بين السلطات، وقد أدرك المسلمون هذا الفصل قبل أن يدركه المفكر الغربي «مونتسكيو» بزمن طويل كما أدرك ما أورده روسو في نظرية العقد الاجتماعي فما جاء به روسو من أن رئيس الدولة يمثل اختيار الأمة كان معروفاً في النظام

السياسي الإسلامي، ويتقرر في هذا النظام قيام طبقة الأكفاء: الذين تجتمع فيهم خصائص الدراية في الحياة السياسية والمسئولية والإخلاص ومن الأخطاء التي يقع فيها بعض الكتاب المحدثين هي وصفهم للنظام السياسي الإسلامي بأنه مطابق مع النظرية الديمقراطية والحقيقة أن النظام الإسلامي له ذاتيته الخاصة، قد يكون هناك بعض التشابه ولكن في أعماق القضايا الكبرى هناك اختلاف كبير والنظام الإسلامي يؤكد وحدة العقيدة أكثر مما يؤكد وحدة الإقليم.

كذلك فإن النظام الإسلامي يقوم على الترابط بين المادي والروحي بينما الأمر ليس كذلك في الديمقراطية الغربية، ومعنى هذا أن المنهج الإسلامي يستمد من قواعد خلقية فإن هناك قانون خلقي للعمل السياسي، وكذلك بينما السيادة في الدولة للشعب فإن السيادة في النظام الإسلامي للشريعة الإسلامية.

ولقد كشفت التجارب في الغرب وفي البلاد الإسلامية التي طبقت الديمقراطية عن اضطراب شديد بل لقد وصفت الديمقراطية الغربية بأنها تواجه الآن مرحلة الفشل والهزيمة

والانهيار بعد أن اقتحمتها الأخطاء من كل ناحية ولم يعد الغرب يثق فيها أو يجد منها نظاماً صالحاً ولم تعد أحزاب الغرب تستطيع أن تنال ثقة الناس، ولقد كتب كثيرون من أمثال توينبي وغيره يكشفون عن عورات هذا النظام وفساده، وما جره من آثار: من اضطراب اقتصادي، وتحلل اجتماعي، وفساد أخلاقي فضلاً عن اتساع الهوة بين الفقراء الأغنياء.

مثلاً: (٤٨٪ من ثروة بريطانيا في قبضة ٧٪ من مجموع المواطنين) وبينما تسلمت أرملة آخر من فقد حياته من عمال المناجم أثناء عمله مبلغ يساوي ٦٧٥ دولاراً تعويضاً عن حياة زوجها، حقق لورد كارنجتون وزير الدولة السابق لشئون الطاقة ما يساوي ٩٣٢ ألف دولار ربح صفقة واحدة وهذه الفجوة والتناقضات هي مشار سخط عام، وهذا أثر الديمقراطية في الاقتصاد والاجتماع،ومن قبل مائة عام قال «دزرائيلي» إن بريطانيا أمتين: تقع كل منهما تحت مؤثرات مختلفة وتحكمها أخلاق متباينة ولا يحكمها تفكير مشترك، ولا حتى في المشاعر: مجتمع للفقراء ومجتمع للأغنياء، ولذلك فإن المجتمع الديمقراطي معبىء بروح الصراع الطبقي العميق.

وهذه مجموعة من الحقائق حول مفهوم النظام السياسي في الإسلام.

(أولاً) ليس هناك ثيوقراطية إسلامية تماثل حكم الكنيسة في أوربا في العصور الوسطى فالإسلام لا يوجد فيه ما يمثل الكنيسة المنظمة، إذا لم يكن مرد ذلك لسبب آخر، لأن تصور الأسرار المقدسة غريب تماماً عن تعاليم القرآن الكريم، وفي مجتمع كمجتمع الإسلام الذي يحق لكل شخص بالغ فيه أن يقوم بأي عمل ديني لا يوجد مكان ولا حاجة إلى كهنة أو اكليروس ولذا فلا محل لخطر قيام منظمة كهنوتية دينية بممارسة نفوذ سياسي.

(ثانياً) إن معظم النظريات السياسية الحديثة قد بدلها الفقه الإسلامي وإن الفقهاء الأوربيين قد جاءوا مرددين لها وأنه ليس صحيحاً ما ردده المستشرقون واتباعهم من أن الإسلام لم يكن له نظرياته السياسية وأنه استمد نظريته من الفكر اليوناني وقد تبين أن للقرآن منهجه المتميز المستقل وأن الإسلام استمد نظرياته السياسية من القرآن نفسه وليس أي مصدر آخر، فالماوردي والشافعي والغزالي والجويني وابن

حزم قد اشتركوا في رسم خطوط النظرية السياسية في مختلف مجالات الإمامة والولاية والحكم والعقد السياسي وقد بين ذلك كله الدكتور ضياء الدين الريس في كتابه (النظريات السياسية الإسلامية).

(ثالثاً): يقول دوروثي بكلسي: هل كانت ديمقراطية أوربا ديمقراطية لكل الشعب الذي كان ٩٠ في المائة منه في العبودية (الإغريق والرومان) فسكان أثينا الذين كان يتراوحون بين ٣٠٠ ألف و٤٠٠ ألف رجل لم يكن المواطنون منهم سوى ٢٠ ألف - ٤٠ ألف رجل.

أما الأطفال والنساء والغرباء المقيمون وقد مضت على وجودهم في المدينة أجيال والعبيد المحررون وغير المحررين فقد كانوا جميعاً محرومين من الحق في المواطنة، ولم يكن هناك غير أهل أثينا الذين يؤلفون أقلية ثرية ممتازة، طبقة مترفة قادرة على صرف وقتها واهتمامها في الأعمال السياسية، لأن هناك جماعات من العبيد المظلومين يعملون لإعالتهم».

(سابعاً) أما الديمقراطية الحديثة بنوعيها الحرة الشعبية، فقد أعلن كثير من الباحثين أنها ديمقراطيات صورية، لا يجد

فيها الفرد فرصة حقيقية لممارسة سلطة، فالفرد في النظام الديمقراطي الحر ليس له أي صفة إلا كعضو في هيئة من الهيئات يشترك في المداولة وإبداء الرأي والتصويت في النهاية وليس له خارج هذه الصفة وبدون هذه الصفة أية ممارسة أو سلطة أو صفة تجعل له حقاً عاماً في أي أمر إلا أن يدلي بصوته كنائب في استفتاء عام. إن أي هيئة أو مجلس إنما يخضع لنفوذ شخص أو فئة تتحكم فيه، فالحزب السياسي الذي هو أداة الممارسة الشعبية في الدول الديمقراطية الحرة خاضع لسيطرة رئيسه وكبار أعضائه، هذه الفئة المحدودة التي لا تجاوز أصابع اليد الواحدة عدداً وهي التي تتصرف في أصوات الأعضاء، وهم لا يتكلمون ولا يتناقشون إلا في حدود المخطط الذي وضعته إدارة الحزب ويجب أن تكون أصواتهم حسب تصرف هذه الإدارة وكذلك الانتخابات العامة، وهم إذا انفكوا عن ذلك فإن أصواتهم تؤول إلى الرفض، هذه هي الديمقراطية الغربية (مصطفى كامل وصفي).

ولذلك فإنها في ميزان الفكر الإسلامي لا تحقق شيئاً.

ذلك أن سلطة الشعب مختلفة في النظامين الإسلامي والحديث ووظيفة الشورى مختلفة ودور الفرد مختلف. هذا الاختلاف يمنع الاعتماد على الشكل الديمقراطي الحديث في تطبيق الشورى الإسلامية.

ولقد حاول بعض مفكري الإسلاميات العصرية أن يوجد تشابهاً بين الديمقراطية الغربية والشورى الإسلامية دون أن يقدر الأبعاد الحقيقية للاختلاف في المنهج والتطبيق معاً ودون أن يقدر أن الإسلام لا يمكن إخضاعه أو تطويعه لأي مناهج أخرى. وأن له طبيعته المستقلة الحاكمة وذاتيته واستقلاله.

دراسات إسلامية مُعاصِرة
(٣٩)

المجتمع الأسلامي

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت



المجتمع الإسلامي

إن أبرز معالم المجتمع الإسلامي هو أنه من صنع الإسلام، نشأ بنشأته وتكون بتكوينه وأنه بنى منذ اللحظة الأولى على الإيمان بالله وتحقيق إرادته في الأرض والإسلام يبني الفرد أولاً ثم يشكل منه الجماعة دون أن يفقد الفرد ذاتيته ، وإنما يصبح قادراً على الانتقال من الأنانية إلى الغيرية ومن تحقيق مطامعه الخاصة إلى رعاية الجماعة . فالإسلام ينظر إلى الإنسان على أنه أعظم الأحياء ، وهو سيد الكون تحت حكم الله ، والرجل والمرأة متساويان في الحقوق وللرجال على النساء درجة ومن الرجل والمرأة تتكون الأسرة التي هي البناء الحقيقي للأمة وقد جاء الإسلام بأقوى عقيدة توازن بين الفرد والجماعة إذ تقوم الرابطة على أساس التكافل والتعاون وتسير العلاقة على أساس الأخوة والبذل والرحمة والإنفاق والتضحية

وهو طراز فريد من التعاطف الانساني ، ويقوم المجتمع الإسلامي في الإسلام على أمرين :

(١) التعادل بين جانبي الفرد.

(٢) التوازن بين الفرد والمجتمع .

فالفرد يتكون من جانبين متقابلين أو متنازعين ، يتكون من الإيمان الذي توحي إليه بالإعتدال ومن الهوى الذي يوحى إليه بالتطرف ويتكون من وجدان وعقل ، ومن هوى وإيمان ، ومن روح وجسم كل منهما يتجه الى مصدره : الروح إلى الملأ الأعلى والجسم إلى الأرض .

فالإسلام يدعو الى التوفيق بين شطري الإنسان ، ثم يعد الإنسان بهذا التسامي إلى أن يكون في خدمة الجماعة ويعمل الإنسان الممتاز إلى درجة البذل والتضحية والفداء . والإسلام يقر طبيعة الإنسان على حقيقتها **﴿وهـديناه النجدين﴾** مادية وروحية ، وبذا لا يحول بينه وبين رغائبه ومتاع الحياة المادي ولكنه يحوط ذلك بضوابط تجعله أقرب الى الاعتدال وأبعد عن الاعتداء على حق الآخرين ، ثم يدعو الإسلام الرجل إلى إقامة الأسرة . فإذا أقامها دعاه الى إقامة التوازن بين الأسرة الصغرى والأسرة الكبرى **﴿وبالوالدين إحساناً وبذي القربى﴾** ويدعوه إلى الانفاق على الأهل والجار

ومنها إلى اليتامى والمساكين وكل من يتصل به من معين أو خادم ﴿إخوانكم خولكم : **أطعموهم مما تطعمون وألبسوهم مما تلبسون**﴾ ويقر الإسلام الأخلاق كقاعدة عامة للحياة الإجتماعية كلها قوامها التقوى والرحمة ﴿**وإذا ما غضبوا هم يغفرون**﴾ ويقر الآداب العامة كأداة منظمة للسلوك، ووسيلة للضبط الإجتماعي ، في اتجاه واضح ، هو ادماج الفرد في المجتمع ، فالفرد مسؤول عن الكل ، والجماعة كلها بضعيفها وفقيرها ومريضها مسؤولة من جميع الأفراد . فالفرد في الإسلام طرف في علاقة مع أهله ووالديه وجيرانه من ناحية ومع زوجه وأولاده من ناحية أخرى ، ومع المجتمع ككل بالتكافل الإجتماعي الشامل . وهكذا يربط الإسلام الفرد بالجماعة والجماعة بالفرد ويحول دون انقطاع الصلة بينهما من ناحية أو حدوث الإفراط أو التفريط ، فالفرد له حق وعليه واجب نحو فرديته ومجتمعه سواء بسواء فهو يتأمل فردياً ويعمل إجتماعياً ويرعى نفسه ويكون مسؤولاً عن رعيته ويشاور الجماعة في الآخر وإذا عزم عند الضرورة توكل عل الله وله حق الكسب والتملك والتمتع بالمال ولكن عليه أن يكسب من أوجه الحل والطيبات وأن يؤدي الزكاة والصدقات ، وعليه أن لا ينسى نصيبه من الدنيا : العلم

والرياضة والغذاء وحينما يدعوه المجتمع فإنه يقدم هذه النفس مؤمناً بأن التضحية حياة له ، وأن الهروب منها إلقاء بالنفس إلى التهلكة . فالمسلم فرد في المجتمع ، ومجتمع في الفرد والفرد مقوم للمجتمع والمجتمع محصل للفرد .

(٢) يقوم بناء المجتمع الإسلامي أساساً على وحدة الفكر ، وفق مفهوم عقلي وروحي مشترك ، من شأنه أن يحقق صهر جميع أفراد المجتمع في بوتقة واحدة بالرغم من تباين أصولهم واختلاف جنسياتهم دون أن يجعلهم صورة واحدة وإنما يجعل هدفهم واحداً هو : إقامة المجتمع الرباني المصدر الإنساني الطابع .

﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾ .

والمجتمع الإسلامي يقوم على أساس الحب والتكامل والإخاء ويتمثل تكوين الفرد ليكون لبنة صالحة في بناء المجتمع ولا شك أن بناء المجتمع الصالح إنما يحقق غايتين في آن واحد : السعادة للفرد والعدالة للمجتمع .

والمجتمع الإسلامي بهذا يتميز عن المجتمعات البشرية كلها التي عجزت عن تحقيق التوازن أو التكافل الإجتماعي فيما بينها وهما الركيزتان الأساسيتان في بناء المجتمع الإسلامي

فقد عاشت البشرية ولا تزال في صراع وإنقسام بين دعوة إلى الفردية ودعوة إلى الجماعية ومنذ عصر اليونان كان هذا الصراع ولا يزال . أما الإسلام فقد حقق هذا التوازن في المجتمع دون أن تفقد الفردية وجودها فتسحق الإنسان ودون أن تفقد الجماعية كيانها فيستعلى الفرد ، حقق هذا التوازن بين الفرد والجماعة الذي شقيت الإنسانية دون الوصول إليه فهي إما فردية مغرقة في ذاتها وإما جماعية جامدة تصب الأفرد في قالب واحد ، إستطاع الإسلام أن يقيم هذا المجتمع في صدر الإسلام وأن يثبت صلاحيته الباهرة في خلق مجتمع متوازن تتكيف فيه إرادة الفرد مع صالح الجماعة وتكفل الجماعة للفـرد حقوقه وتفرض عليهما واجباً يقوم في الدرجة الأولى على التقوى والوازع الداخلي وقانون الأخلاق وإستطاع الإسلام بذلك أن يقضى على التفرقة الطبقية وأن يحرر المجتمع من العبودية وأن يكفل للمرأة حقوقها الإجتماعية وأن يعالج توزيع الثروة معالجة عادلة تحول دون تكديسها في يد أفراد قلائل ولقد حفظ هذا النظام للفرد نشاطه وميله الغريزي للإمتلاك وتأكيد الذات والتنافس ، وفي إطار العدل والإخاء .

(٣) إن المجتمع الإسلامي مختلف أشد الاختـلاف

مع المجتمعات الأخرى فانه تشكل منذ اللبنة الأولى على مفهوم الإسلام ، القائم على الرحمة والاخاء والمتحرك في إطار الضوابط والحدود التي هي أصل من أصوله ، وإنتقالا من الإسلام إلى الإيمان ومن الذاتية الى الغيرية ومن الفردية إلى الجماعية ، وفق طابع أخلاقي عام .

﴿ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾ .

﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾ .

ولقد كانت الضوابط والحدود بمثابة الركائز التي تحفظ النظام الإجتماعي العام والتي تبقي على تماسكه وتضمن إستمراره في مرحلتي البناء الاجتماعي والتغيير الإجتماعي .

وقد قدر الإسلام مختلف العوامل المؤثرة في الحياة الإجتماعية من المؤثرات الطبيعية ومؤثرات البيئة والوراثة وأثر العلاقات بين الرجل والمرأة (الزواج ... الحب - الجنس) وكذلك مؤثرات العرف والتقاليد فجعل الإرادة البشرية القادرة التي نماها الإيمان وكفل لها الإتجاه السليم قادرة على التغلب على كل هذه المؤثرات بحيث تعلى دائماً حدود الله وضوابط المجتمع عن أن تصاب بأذى . ويجيء ذلك عن طريق خلق روح التعاون والأخوة بدلا من الصراع بين الأفراد في المجتمع ، وكذلك قيام المجتمع على العدالة والرحمة وضبط

مقاييس الحرية الفردية للرجل والمرأة على النحو الذي يحول دون أخطائها وأخطارها وخاصة خطر إطلاق الغرائز والإسراف في اللذة والمتعة أو خطر الربا والبغاء والعري ودعارة الكلمة والصورة والمخدرات التي هي مصدر الجريمة والمسؤولية الأخلاقية في هذا المجال قوة المجتمع الكابحة والحافظة له دون التردي في خطر المدنية الفاسقة الضالة التي عرفت الحقيقة وإنحرفت عنها فحق عليها القول فدمرت تدميراً .

الفرد أولاً

ولقد جعل الإسلام نقطة البدء من الفرد وجعل صلاح الفرد علامة السلامة في المجتمع وقد اتخذ الإسلام طريق الإصلاح من الفرد لأنه هو اللبنة الأولى التي يتألف منها المجتمع وأنه الوحدة التي تشكل من تجمعها كل الوحدات ، وركز على رؤساء المجتمع ، وعلى القدوة والأسوة ، ودعا الى تكيف الفرد في المجتمع ، والى التوافق بين الفرد والمجتمع ، والى قيام التكامل بين الأفراد ، والى كبح جماح الفرد ، وعلى الأفراد أن يدخلوا في المجتمع ولا يبقوا خارجه ، وعليهم أن ينتقلوا من الفردية الى الغيرية بالتنازل عن بعض حقوقهم لصالح الجماعة . ولذلك دعا الإسلام إلى أهمية الفرد إذ هو

الذي يقوم بالدور الأكبر في المواءمة بين متطلباته وحاجاته من جهة وبينه وبين المجتمع ، فإذا صلح الفرد بالتربية والقدوة وتزكية النفس ، قامت روابط الأفراد (الأخوة - الزمالة - الصداقة ، الرئاسة) على أساس المحبة لا الخلاف وقامت عمليات التفاعل على أساس التعاون لا التصارع والالتقاء لا التنافس ، ولذلك فقد قدر الإسلام مسألة الحرية الفردية للفرد وكيف تنتهي عند أول حرية الآخرين ، وكيف أن الارادة الحرة القائمة على الإيمان والتقوى قادرة على أن ترتفع فوق مؤثرات الوراثة والبيئة .

ولقد أقام الإسلام أعظم روابط المجتمع ، وأعمقها وأقدرها على نجاح الجماعة وهي التماثل العقلي والروحي والغاية الواحدة ، فالإسلام رابطة وجدانية وعقلية وإجتماعية تشترك فيها أفراد جماعته لإقامة منهج واضح ، نحو غاية واحدة ، ومن ثم فإن عناصر المجتمع كلها تتماثل وتتقارب في الأخلاق والعادات وتستجيب للأحداث والمواقف بدرجة واحدة ، هذه الرابطة أشد وثوقاً وأعلى قدراً من روابط الجنس أو اللون أو اللغة ، وهذه النظرة الواحدة لا تخلق نماذج متشابهة وإنما تخلق إتجاهاً عاماً واحداً دون أن يحول بين تميز كل إنسان بشخصيته وفرديته . وعلى هذا النحو نجد أن

هناك نموذجاً إسلامياً خاصاً للمجتمع تختلف عن المجتمعات الغربية التي وضعت لحياتها مناهج ونظريات أخرى في التطبيق الاجتماعي .

ان النظرية الإجتماعية الغربية تحاول أن تصرفنا عن قاعدة أساسية جذرية في الإسلام من أجل بناء المجتمع هي « تنشئة الفرد » الدعامة الأولى لبناء الجماعة ، ولن تفلح نهضة ما أو إصلاح ما لمجتمع مسلم إلا بالعمل على إعادة بناء الفرد وتنشئته على القيم الأساسية بالتربية والقدوة ولقد حدد الإسلام واجبات الفرد وحدوده ، ودفعه إلى الانتقال من الفردية الى الغيرية ، وكشف له عن أوجه الترقي النفسي والإجتماعي حتى يكون قادراً على صناعة المجتمع السليم . ولا شك أن بناء الارادة في الفرد هي العامل الأول على تغيير المجتمع وتوجيهه وأن هذه الارادة هي القادرة على دفع الفرد الى العطاء والتضحية والبذل والرحمة وفق القاعدة الأصلية : **﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا﴾** .

فالإنسان له طبيعته المادية والروحية الواقعية المثالية فهي تدعوه إلى أن يتحول من الروحية الى المادية ومن الواقعية الى المثالية وأن يجعل استمتاعه بهذا الجانب موجها الى الناس

قاصداً به وجه الله ، وأن لا يتخذ ما يحصل عليه من جاه الدنيا وسيلة لإثارة العبث والفساد في المجتمع ولقد أعطى الإسلام أهمية كبرى للفرد فحرر طاقاته جميعاً (فكرية وخلقية وعملية) لينطلق في خدمة التقدم كانسان وفي خدمة المجتمع ككل ، وجعل من عبادة الزكاة وسيلة الى البذل وإتقاء شح النفس ، حيث تسهم الزكاة في جهاد النفس لأنها تحقق رضاء النفس ومسرتها بالتنازل عن المال الذي سعت الى جمعه لصالح الآخرين في المجتمع وكذلك الصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر ومن شأن التقوى والارادة أن تحمى الفرد من المغريات وتمكنه من مواجهة الشدائد وتجعله قادراً على التغلب على أهوائه وشهواته لا يتشبث بمتع الحياة الدنيوية وبذلك يسعد المجتمع وتحل فيه الطمأنينة وعلامات الأمن والسلام .

(٤) فالمجتمع الغربي الذي يحاول أن يصدر للبشرية اليوم تجربته ايديولوجياته ومذاهبه ونظرياته وخاصة نظرية الدراسة الإجتماعية، قد تشكل على نحو مختلف عن مجتمع الإسلام الذي كان قد عاش أكثر من ألفي عام في إطار رسالات السماء .

هذا المجتمع الغربي الذي تشكل في ابان الامبراطورية الرومانيةعلى نحو غاية في استعلاء السادة والأمراء وذلة

الطبقات المستعبدة ، وعلى نحو من الترف والإباحية والفساد والطغيان ، مجتمع القياصرة ، والفراعنة والأباطرة ، الذي كان يعبد الفرعون والقيصر ويسجد له ، هذا المجتمع لم يلبث أن عرف الرحمة والسماحة عندما دخلت المسيحية فأزالت كثيراً من غروره وغطرسته ، واحلت محلها (رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم فما رعوها حق رعايتها) فأصبح مجتمعا منفصلا عن الحياة ، راغباً في العزلة منقطعاً عن الدنيا وتلك هي مرحلته الثانية ، ثم جاءت مرحلته الثالثة مع النهضة انقلاباً آخر بالعودة إلى الاستعلاء بالجنس والإستعمار والعلم والحضارة ، وانصرافا عن الدين جملة . في محاولات متعددة لإقامة منهج حياة ، ونظام مجتمع يقوم على المطامع والإحتواء والتسلط ، معليا شأن المادية ومعطيات العلم ، منكرا حاجات الروح والنفس والمعنويات ، مما نبح عنه ما يعيشه الآن المجتمع الغربي من صراع شديد بين الفرد والمجتمع ، وبين المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الماركسية ، وما يتصل من دعوات الى المادية والإباحية والوجودية والهيبية ، ومن اضطراب في علاقات الأسرة والمرأة والشباب على النحو الذي يهدد كيان الحضارة كلها بالإنهيار ويهدد كيان النفس الإنسانية بالتمزق .

في ظل هذا المجتمع ظهرت معضلات هي بمثابة تحديات جاءت كرد فعل للموقف الذي وقفته أوروبا من الدين من قبل في مرحلة الرهبانية والإعراض عن الحياة ، على النحو الذي عرفته كتب التاريخ ، والذي جاءت المرحلة المادية بمثابة نتيجة له من النقيض الى النقيض ، ومن انكار الدنيا والعزوف عنها واحتقارها الى الاغراق في لذاتها والاندفاع وراء أهوائها إلى أبعد المدى . ومن هنا علت صيحة الجنس في المجتمع الغربي واتخذت ذلك الاسلوب الصاعق ، وكان ذلك بديلا لما عرف في العصر السابق : من إنكار للحق الطبيعي في الإتصال بالمرأة ، منها الدعوة الى الكبت الجنسي ومن عدم إباحة الطلاق مما أدى إلى الانتقال من الحلائل الى البدائل ، ومن الزواج الى البغاء ومما كان من نتيجته التمرد على الآداب وانكار الضوابط ومهاجمة الحدود ، تحت اسم ما اطلق عليه في السنوات الأخيرة الثورة الجنسية العالمية ، التى صارعت كل ما يوصف بأنه محرم أو مقدس داعية إلى الحب المطلق الذي لا يقوم على عقد مقدس أو قانون مبرم والذي يدعو الى احتقار العفة والعرض والانطلاق من كل قيد،ولقد زخرت آثار الأدب والفن والقصة والشعر بهذه الدعوى الجريئة ، التي هزت قواعد الأسرة والبيت . وقد وصفت هذه الثورة بأنها تستهدف

هز الحياة في امنـع معاقلها والعمران في أساساته البعيدة رغبة في تصديع البناء وقيام بناء جديد على أساس فلسفة اللذة والاباحية ، ولقد صاحبت هذا الاتجاه فلسفة شريرة خطيرة تمثلت في كتابات فرويد ودور كايم وليفي بريل وسارتر وغيرهم من عناة المخربين حتى تجد هذه الدعوة قبولا في النفوس الصغيرة التي تحكمها الأهواء والشهوات انطلاقاً من النظرية المادية التي تنكر وحى السماء وحقيقة الدين والالتزام الأخلاقي المرتبط به وغاية ما تستهدف هذه الدعوات (هدم الأسرة) وهي من مقررات الايدلوجية التلمودية فنحن الآن في المجتمع الإسلامي نجد أنفسنا إزاء مناهج ونظريات مرتبطة بهذا المجتمع الذي يختلف إختلافاً عميقاً عن مجتمعنا ولذلك فان تجربته لا تفيدنا ولا تتفق مع أوضعانا في كثير أو قليل .

تقوم نظرية مدرسة العلوم الإجتماعية على أن هذه العلوم تجريبية . وهي محاولة مضللة ذلك لأن كل ما يتصل بالإنسان والنفس والأخلاق والاجتماع من الأمور لا يمكن إخضاعه لمناهج العلم المادي ، ذلك أن الجوانب النفسية والروحية والوجدانية التي تشكل السلوك والاحاسيس والتصرفات إنما تتصل أساساً بالعقائد وترتبط بالإيمان بالله

ولقد وجدت هذه الدعوى معارضة شديدة وأثبتت الأبحاث العلمية عجز المناهج التجريبية المطبقة على المادة ، عن تحقيق نتائج صحيحة بالنسبة لمشاعر الإنسان وعواطفه وأخلاقه وتصرفاته . وتستهدف النظرية القضاء على الشخصية الفردية قضاءً تاماً ، بدعوى خضوعها للجبرية الإجتماعية التي تقول بأن الإنسان محكوم بعدة عوامل هي التي تدفعه في طريق الحياة وهي بذلك تحاول القضاء على قاعدة وطيدة في الإسلام وفي المجتمع الإسلامي : هي قاعدة الإرادة الفردية والمسؤولية الفردية .

كذلك تحاول هذه المدرسة إنكار أصالة قيام الأسرة منذ العهود البشرية الأولى وفي مفهوم الإسلام أن الأسرةتكونت في بداية البشرية ولم يخل منها جيل من الأجيال ، ولا يعترف الإسلام بأي نظرية عن تطور العائلة أو القول بأن المرأة كانت مشاعة في عهد البشرية الأولى فالقرآن يقرر صراحة أن نظام الأسرة نظامأصيل في الطبيعة الانسانية :

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء﴾ .

ولا ريب أن مدرسة العلوم الإجتماعية تستهدف

التشكيك في نظام الأسرة توطئة للدعوة الى القضاء عليه على النحو الذي يحدث الآن في المجتمعات الغربية ، والواقع أن هذه الصيحة ليست جديدة ، وان الأصوات الجاحدة كانت تتعالى بها بين حين وآخر ، على مر التاريخ ، ولكن كل هذه المحاولات قد فشلت فشلا ذريعاً لأنها عارضت الفطرة والحقيقة التاريخية معاً ، وقد عجزت كل المحاولات في القضاء على الأسرة وسيظل نظام الأسرة ثابتاً مكيناً على مر الأزمان ، وسيظل أي نجاح يتحقق لخصومه في القضاء عليه ، عملاً جزئياً يسقط بمرور الزمن ولا يأخذ صفة الشمول أو الاستقرار ، ولا ريب أن نظام الأسرة ليس قائماً على دوافع الغريزة أو صلات الدم كما يظن الماديون وإنما هو نظام عام ليس من صنع الأفراد وليس خاضعاً لما يريده المشترعون ، كذلك فإن الإسلام يضع ضوابطه وحدوده موضع المقررات الثابتة التي لا ترتبط بتغير العصور أو البيئات أو المجتمعات وهي لا تخضع للظروف الإجتماعية أو الاقتصادية التي تتغير بحيث يمكن الحذف منها أو الاضافة إليها وهذه الضوابط والحدود هي الربا والقتل والزنى والخمر والميسر ، ولا يمكن أن يكون نظام المجتمع سليماً في مفهوم الإسلام إلا إذا تأكد إقرار هذه القيم بالمنع .

العلوم الإجتماعية

هذه العلوم الإجتماعية علوم تجريبية ، تستمد فروضها ونظرياتها من مسبقات مادية ، وأهداف خاصة ، وتعتمد على الانتقاء من نتاج الكشوف الأثرية القديمة وهي إحصائية تهتم بالظواهر ودراسة الأوضاع القائمة دون أن تكون لها القدرة في إعطاء الاجابات أو أوجه العلاج ، فهي تحلل الصور ولا تأتي بنتائج ، شأنها في ذلك شأن العلوم المادية الحديثة التي وصفت بالوضعية فهي لا تعطي للنفس الحائرة ما يرد إليها الأمن ولا تقدم وجهة النظر الإيجابية التي توجه المجتمع أو تصلحه . وإنما هي تثير الشبهات والشكوك وتدع المتعرض لها في حيرة دون يقين أو عطاء صحيح ، وقد ثبت خطأ محاكمة الإنسان ومجتمعه لقوانين المادة التي تنطلق من فرضية أن الإنسان مادة وجسم وأن ليس له قوى أخرى (وشأنها في ذلك شأن علوم النفس التحليل الفرويدي) ولا ريب أن مثل هذه العلوم الاجتماعية والنفسية إنما تخضع لأهواء الفلاسفة ومزاجهم الشخصي وهي نتاج عامل واحد من عدة عوامل تسيطر على المجتمعات والفكر البشري ، هذا العامل هو العصر وأحداثه ، وأغلب هذه العلوم تعتمد على الأسطورة الأغريقية وتتخذ منها تصوراً عاماً للحياة ، ومع أنه قد تكشف لمدرسة

العلوم الاجتماعية أن الظاهرة الإنسانية ليست كالظاهرة الطبيعية وأنها من نوعية مختلفة ، وأن الظاهرة الإجتماعية ليست شيئاً ملموساً يقاس كما تقاس الظاهرة الطبيعية فإن هناك خطة للإصرار على الخطأ ، ولقد أشار العلماء التجريبيون الى أن الظاهرة الإنسانية لا تخضع للقياس المادي وتشذ عنه ، ويتميز بحرية باطنة فيها ولا يمكن التنبؤ بمجراها أو وقت وقوعها ، وأن الظاهرة الإنسانية أقرب الى الذات والإنسان ذات وليس موضوعاً ، بالرغم من هذا كله فإن أصحاب الفلسفات المادية ما يزال يخدعون ويغالطون .

ولقد أشار كثير من العلماء إلى فشل المنهج التجريبي وكذلك فشل المنهج الرياضي في تحليل الظاهرة الإنسانية التي استعصت على التحليل، ذلك لأنها من عند الله وأن لها قانونياً الأصيل الذي تخضع له ولقد أشار الكثيرون الى أن الظاهرة الإنسانية لا يمكن أن تدرس بمنهج مادي صرف وأنه لا بد من منهج جامع متكامل للمادة والروح حتى يمكن إستنباط نتائج صحيحة .

ان البحث كله يواجه الفشل المحتم لأنه يجري في مطلق المادية الصرفة ولم يخرج الى حيز الاعتراف بالروح مكملة للمادة أو بالغيب مكملاً للشهادة ، والخطأ كل الخطأ

هو الظن بأن العلم يستطيع أن يحل كل شيء والخطأ الأكبر في محاولة فهم الانسان لنفسه عن غير الطريق الصحيح ، ومن هنا فإن نظرة المنهج الإجتماعي للمجتمع ستظل عاجزة عن تحقيق شيء لأنها قاصرة ومحدودة وقائمة في مجال المادة وحدها ، ولقد أجاب الرجل الفرنسي عن هذه النظرة بوضوح حين قال : هل يمكن أن تكون الحقائق البشرية يسيرة الى أن تصبح نظريات أو يكشف عنها التعبير المجرد ، إن الكشف عن قوانين المادة يمكننا من السيطرة عليها وتسخيرها في مرافق حياتنا ، ولكن الإنسان ما شأنه بالقوانين : من قال « إن الإنسان مادة فحسب»؟

إن الغاية هي تدمير المجتمع البشري بوضعه في هذه المعايير المادية التي ترى أن الدين الزواج والأسرة ليست فطرية في الإنسان كما يقول دور كايم ، وكما أن الإسلام يقول ان الأمور تبدأ بالفرد فإن النظرية الإجتماعية تحاول أن تلغى هذه الفردية وترى أن الحياة الإجتماعية هي التي تشكل الفرد وأن الفرد مجبور عل الخضوع للحياة الإجتماعية ، وليست له إرادة خاصة ولا قوة على التعبير ، يقول دور كايم إن الفرد لا قيمة له ولا معنى للتشبث بالحرية الفردية وإنما القيم كلها للمجتمع الذي يخلق الأديان والعقائد والقيم الروحية وكلها عبث لا

قيمة له مالم يكن نظاماً من نظم الاجتماع) إن الهدف هو هدم الفرد وهدم الأسرة لحساب الجماعية الأممية إن دور كايم ومدرسته لا يعترفان أن الكيان الانساني للفرد هو أساس الحياة الإجتماعية بل نظره هو الصواب ولا يعترف دور كايم بأن الحياة البشرية ذات الصفة الإجتماعية يمكن أن تفسر عن طريق نفسية الفرد طبيعته وكيانه الفردي وإنما يفسرها وجود (عقل الجماعة) خارج نطاق الأفراد . وهو يرفض أن نظام الأسرة مرتبط بوجود العواطف التي يكنها الآباء للأبنا ء ويرفض العلاقة الزوجية وفروعها ويرفض وجود عاطفة دينية فطرية لدى الإنسان ويرفض مسألة الغيرة الجنسية والبر بالوالدين ومحبة الأبناء ويرفض القول بأن نشأة الدين والزواج والأسرة فطرية ويرى أن التاريخ يوقف على أن هذه النزعات ليست فطرية أصلاً .

وهو يصدر في هذا من فكرة الجبرية الإجتماعية التي لا تجعل للفرد إرادة ما ، وتقوم نظريته على التفسير الحيواني للإنسان ويرى أن الاخلاق ليست قيمة ذاتية ولا هي ثابتة على وضع معين وأن المجتمع هو الأصل في كل الظواهر الإجتماعية وليس الإنسان ويقرر مع فرويد أن تعدد الأخلاق يعوق التطور وأن الأخلاق كبت ضار بكيان الإنسان .

يقول الدكتور عاطف غيث : إن علم الاجتماع الذي تعتمد على نظرياته في جامعاتنا هو العالم اليهودي الفرنسي (اميل دور كايم) الذي حاول مع من ردد أرائه(ماكس فيبر وفلفريد ماريتو) أن يطمسوا فعالية الإنسان وجعلوه عبدا لمصير مجهول وحاولوا كذلك أن يمنعوا حركة التاريخ ويبعدوا الأحداث التاريخية عن مضمون الواقع المعاصر حتى لا يتعرف الباحث عن حقيقة مسيرة التاريخ نحو هدفه الذي لا بد منه وهو ضرورة تحرير المجتمع الإنساني من القيود التي كبلته قرونا طويلة ودور كايم هو صاحب الأفكار التي تقف حائلاً أمام الإنسان دون التخطيط لمستقبله ، إن الدراسة في جامعاتنا تتحرك في اطار ينبع من تعاليم دور كايم وماكس فيبر وماريتو كلها تدور في حلقة مؤداها أن إرادة الإنسان ليست بالإنطلاق الذي يمكن معه تغيير المجتمع وأن الأفراد هم ورثة النظام الاجتماعي ليسوا الا صورا متشابهة مكررة كما أن إطار الدراسة فيه يدور حول مجموعة من المسلمات يجب التسليم بها وعدم معارضتها وعلم الاجتماع على هذا النحو لا يزال متناقضاً وانهزامياً ويعتمد على خليط متناقض من النظريات ، إن هذا العلم قد وضع اسسه علماء يهود كرسوا حياتهم وعلمهم لخدمة الاستعمار فحاولوا أن يجعلوا هذا العلم عاجزاً عن فهم

حقيقة المتغيرات في المجتمعات وهو بهذه الصورة ثمرة من ثمار الرأسمالية وسلاحا في يد الأمبريالية لمساندة ايديولوجية معينة وأن نقله دون تحفظ يعتبر أداة انهزامية، ان دور كايم ومن قبله كونت على اساس تفسيرهما للعوامل المواجهة لحركة التاريخ والمجتمع الإنساني يغفلان عمدا الصراع الذي خاضه الإنسان المغلوب على أمره ضد طغيان العبودية .

(٦) ان طابع العلوم الاجتماعية هو الجبرية وإثارة الشكوك من غير الوصول الى اليقين وطرح الشبهات وتركها قائمة ، وإن علم الاجتماع كعلم النفس وغيره يقوم على محصلة دراسات وأبحاث أجريت في مجتمعات معينة وتدخلت فيها توجيهات وتحديات وأهواء خاصة تختلف إختلافاً تاماً عن أوضاع مجتمعنا الإسلامي . إن القول بحتمية الإنسان تنفي المسؤولية، والمسؤولية الفردية إحدى دعائم الفكر الإسلامي ، وأن نفي الأرادة عن الإنسان وإجباره ليس من مفهوم الإسلام هذا بالأضافة الى أهداف هدم الفردية وهدم الأسرة وهدم فطرية الدين ومرجع هذا كله الى الأساس الخاطىء الذي يقوم على النظرة المادية للإنسان نفسه .

(٧) يتمثل الفارق بين مفهوم الإسلام للمجتمع ومفهوم الفكر الغربي في عدة نقاط جذرية: تقوم أساساً على

الخلاف العميق من حيث التكامل والانشطار فالفكر الغربي قد حدد موقفه بالنسبة للأساس الذي يرسى عليه أيديولوجياته المختلفة وهو « أساس مادي بحت » فالدين في الكنيسة يوم الأحد ، أما باقي أيام الأسبوع فإن مختلف حريات الربا والحياة الاجتماعية تحكم المجتمع وتمثل المنفعة عاملا هاما في حركة هذه الحريات بعيدا عن البذل أو التضحية أو غيرها مما يفرضه الإسلام على المجتمع الإسلامي ، وهناك الفارق الواسع بين العمل في المجتمع لغاية قوامها الجزاء الأخروي وبين العمل على قاعدة : ليس بعد الموت شيء . وهو ما يسيطر على المجتمع الغربي اليوم من إتجاه . وإذا راجعنا مفاهيم الاجتماع الغربية في مفرداتها جميعا وخاصة في قضايا المرأة وجدنا خلافا واسعا وجذريا فالإسلام يعارض مفهوم الإنتخاب الطبيعي والدعوة الى إبادة الضعفاء أوتعقيم الفقراء ، ويجعل المجتمع كله رابطة واحدة يحمل قويه ضعيفه كما يعرض الإسلام استعلاء الانسان وفي نفس الوقت يعارض وصفه بأنه حيوان تحكمه غرائزه ويضع الإنسان موضعه الطبيعي ويعطي الإسلام أهمية كبرى للإنسان كفرد في مجتمع يقرر أن كل فرد في المجتمع يستحق من الاحترام والطاعة قدر ما يحمل من المسؤولية ويتحلى به من

صفات طيبة كالعقل والعلم والخلق ويدعو الإسلام لتحقيق الرغبات الحسية عن الطريق المشروع بالزواج ولذلك فهو يحرم الزنى والبغاء وتحريم الزنى هو بمثابة ارتفاع بالمرأة عن أن تكون لعبة يلهو بها الرجل ولقد اعتبر الإسلام التكوين الفردي أساس التقدم وقرر أن القرابة لا تأتي من فرد على فرد ولا من هيئة وإنما هي رقابة الإنسان لربه وهذا الخلاف العميق الواضح يكشف عن أن أغلب المذاهب الحديثة في الأخلاق والنفس والاجتماع انما تحاول أن تحطم الإنسان وهي في مجال المسلمين دعوة إلى تدمير المجتمع المسلم والحيلولة دون قدرته على المقاومة ازاء الغزو الأجنبي ولذلك فان المجتمع الإسلامي الذي يعيش الآن مرحلة الاضطراب بين الأصول الصحيحة التي تحقق له السلامة والأمن وبين النظريات الوافدة التي تحاول أن تدمره نهائياً ، هذا المجتمع في حاجة كبرى إلى أن يحكم خطته ويعرف طريقه ونظام الإسلام هو نظام إلهي محكم من لدن حكيم خبير ، وهو أصدق المناهج لكل المجتمعات فقد حدد العلاقات الخارجية بين الفرد والفرد وبين الفرد والجماعة وبين الفرد والدولة وبين الرجل والمرأة وبين المجتمع والمجتمعات الأخرى وقدم ضمانات كاملة للأمن والاستقرار في شتى صوره وسد المنافذ على كل ريح

تحمل لهذا المجتمع سموم الفوضى والخوف والقلق ، هذه السموم التي لا ينجو منها أي نظام آخر ، والتي تنذر المجتمعات المتحضرة دائماً بالتطاحن الداخلي والتدهور والفناء ، والمقارنة البسيطة بين منهج القرآن ومنهج الدراسات الاجتماعية والفلسفية النفسية (الوضعية) يكشف عن الفارق البعيد ، بين مناهج تجريبية تقوم على الفوضى ولا يستطيع امتلاك قدرة الاحاطة بالنفس الإنسانية أو الرؤية الشاملة لمتغيرات المجتمعات وبين أصالة المنهج الإسلامي الكامل الدقيق القادر على العطاء بالنسبة لكل الظروف والبيئات ، عطاءا إيجابياً دافعاً الى الخير والنماءبعيدا عن الأهواء المضلة والانحرافات الى الشرور والرذيلة وأبرز هذه المعالم هي اقرار النظم الثابتة : نظام الأسرة ، نظام الميراث ، ونظام العبادات ، نظام الحدود ، نظام البيع والاقتصاد ، نظام السلم والحرب ، وليس من عاصم للمجتمع من الإنهيار والفساد إلا اقامة حدود الله :

حد قتل النفس ، حد أخذ المال ، حد هتك الستر ، حدثلب العرض. فالمجتمع الإسلامي يدعو الى إقامة المسؤولية الجامعة المشتركة بين أهل المجتمع جميعا لحماية السفينة من الفرق على أساس قواعد ثابتة :

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢) المجتمع مسؤول عن أهله جميعا فقراء وضعفاء ومرضى (٣) المجتمع يقدم تجربته الى الأجيال الجديدة .

(٤) المجتمع يحمي نفسه من اختلاف الانساب .

(٥) المجتمع يحمي نفسه من ضياع أمواله ووصولها الى أهل الربا والمتسلطين (٦) ترابط الأسرة العميق بين الرجل والمرأة (الزوج والزوجة) وبين الآباء والأمهات من ناحية وبين أبنائهم (وحق الآباء على الأبناء بعد أن يكبروا) .

والمجتمع الإسلامي كما يقول علماء الفقه : هو عقد مشاركة وتضامن بين جميع أفراده (الأقوياء والضعفاء والأغنياء والفقراء) وقد حث الإسلام على رعايتهم جميعا وبذلك عارض الإسلام نظريات الجنس الممتاز ومثل المرضى والضعفاء .

وما قرره الإسلام أن الضعفاء خمسة :

(١) من جهة التركيب (النساء) .

(٢) من جهة السن (اليتامى) .

(٣) من جهة المعاش (الفقراء) .

(٤) من جهة الرقبة (العبيد) .

(٥) من جهة الوطن (أبناء السبيل) .

وقد حث الإسلام على رعايتهم جميعا . كذلك فقد دفع الإسلام المجتمع كله في طريق واحد دون السماح لعائق أن يقف في وجه تلك الطبقات ولا سيما العائق الطبقي الذي يحكم على الإنسان باعتبار الطبقة الإجتماعية التي ينتمي إليها ، لا على أساس مواهبه ، وقدراته وما يمكن أن يقدم للمجتمع من خير ، كذلك فإن كل فرد في المجتمع الاسلامي يستحق من الإحترام والطاعة بقدر ما يتحمل من المسؤولية وبقدر ما يتحلى به من صفات طيبة .

(٨) لماذا المجتمع الإسلامي الآن ليس في مكان الصدارة أو القيادة ولماذا هو في دور التابع الذي يتطلع الى ما في أيدي الناس من غذاء وعلاج وعنده أكبر عطاء؟

لقد إنفصل المجتمع الإسلامي تحت عوامل شتى عن مصدر التوجيه القرآني الذي لاحياة له إلا به ، فحل عليه ما يحل على كل من يخالف سنن الله وقوانينه والمجتمع الاسلامي اليوم يبحث عن نظرية اجتماعية يبنى عليها حياته وعنده أصدق المناهج، وهو حين يقتبس المناهج الغربية إنما يأخذ من امم تمر بمراحل الضعف والاضطراب وتعيش نهاية تجربة حيث يصرخ العالم الغربي كله طالباً النجاة ملتمساً منهجاً جديداً وليس للمجتمع الإسلامي ولا للمجتمع البشري كله

من طريق إلا طريق القرآن ومنهج الإسلام : المنهج الكامل الجامع القادر على العطاء ، الذي يقوم على الضوابط والحدود ، التي تصلح الإنسان وتدفعه الى الأمام .

دراسات إسلامية معاصرة

(٤٠)

الأُسرة

أنور الجندي

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت



الأسـرة

الأسرة هي عماد المجتمع ونواته الكبرى . وبغير الأسرة فان المجتمع معرض للفناء ، ولا شك أن محاولة تقويض الأسرة هدف من أكبر الأهداف الصهيونية والماركسية وكل القوى الهدامة ، ولا ريب أن بناء الفرد الذي هو أقوى دعائم المجتمع مرده إلى الأسرة ، ممثلة في المهاد (الأم) والاطار (الأب) فالأسرة هي حلقة الإتصال وعامل البناء بين الفرد والمجتمع ، وهي نقطة التحول في تاريخ الحضارة لأنها تقوم بأول عملية إجتماعية هي عملية التنشئة الإجتماعية فهي التي تدعم فيه بالتربية وبالقدوة الجذور الثابتة للدين والأخلاق والآداب والمعاملات والذوق ومظاهر السلوك الخاص والعام حتى تجعل منه إنساناً إجتماعياً يستجيب لمؤثرات البيئة ويخضع لأحكامها ، وهي مصنع الرجال طالما استمسك الأباء

والأمهات بالمسؤولية والإرادة ، فهي تعتبر أكثر من كونها مجرد وعاء لأمور النسل وتربية الأبناء واعدادهم للقيام بدورهم في الحياة الإجتماعية فالأسرة كجماعة من شأنها إن تزود أعضائها بكثير من الاشاعات الأساسية حيث تدعم روح الحب والتعاطف بين الزوجين وبين الأباء والأبناء وبين الأطفال أنفسهم ولا ريب أن الأسرة تكوين فطري لا يستغنى عنه النوع الإنساني ولذلك فان الإسلام حث على بنائها ورغب في تكوينها حتى جعل الزواج في بعض المواقف فريضة عندخشية العنت ، وأعلن أنه من آيات الله واثار رحمته وقد ذلل الإسلام الصعاب التي تعترض تكوين الأسرة وعمل على القضاء عليها حرصاً على تحقيق هذه الدعامة الهامة في حياة الأفراد وفي حياة المجتمع ، ولذلك فإن القيود التي تقوم الآن في وجه الزواج إنما هي من معضلات المجتمع ، وعوامل اضطرابه ولا بد لكي يتحقق هدف الإسلام أن تذلل كل الصعاب القائمة في وجه الزواج . وقد حرص الإسلام لتدعيم الأسرة على حياطة الزواج بضوابط هامة منها تحريم النظرة والخلوة والزنى حتى لا يجد الشباب محيصاً عن الزواج بوصفه ضرورة من ضرورات بناء المجتمع الإسلامي ، ثم حث الإسلام على حسن المعاشرة ودعا إلى الرفق والتآلف وجعل حل الأسرة وهو

الطلاق أبغض شيء إلى الله ، ولذلك فإنه لم يدع ذلك الأمر بغير ضوابط فقد أرشد عند إرادة فصم عرى الزواج أن يتم عديد من الإجراءات التي من شأنها ان تفادى ذلك ، ؛ فعلى الزوج أن يطالب لنفسه بالابقاء على رابطة الزوجة وأن لاقى في ذلك شيئاً من التعب .

﴿فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً﴾ .

فإن عجز عن ذلك يجب اللجوء إلى التحكيم : وأجاز الإسلام إيقاع الطلاق في حالـة الطهر حتى يتأكد الإنسان من أنه طلق زوجته وهو في حالة لا تمنعه من الإتصال بها وحتى تكون هناك إمكانية رجعة الزوجة في مدة العـدة بدون مهر جديد ولا شهود .

كذلك جعل الطلاق منجماً مفرقاً على مرات ثلاث وجعله على وضع يمكن الزوجة من مراجعة نفسها وتدبر عاقبة أمرها وجعل للمرأة الحق في أن تطلب تطليق نفسها .

كذلك حدد الإسلام وظائف الأسرة (أولها) إنجاب الأولاد (ثانياً) الوظيفة الجنسية التي تمنح المرء علاقة طبيعة مشروعة (ثالثاً) المهمة الكبرى وهي تربية الأبناء وتنشئتهم

على الدين والخلق واحترام الكبير وعمل الخير والعطف على الضعيف .

ولقد رأى الإسلام الأسرة المسلمة أن تحفظ ذاتها ، وكيانها ، من التحديات والأخطار التي تواجهها والتي تحاول ان تمزقها أو تحطم وجودها حماية للأطفال من أن يضيعوا في غمار الحياة دون توجيه صحيح أو أن يقعوا أسرى الأزمات النفسية والاجتماعية التي تجعلهم ينشؤون غير أسوياء أو كما قالت خولة بنت ثعلبة (إذا ضممتهم إليه ضاعوا وان ضممتهم الى جاعوا) .

(٢) الأسرة هي الفطرة **﴿ومن آياته ان جعل لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾** وقد أرسى الإسلام بناء الأسرة على الدين ودعا إلى حماية الطفل الوليد قبل ولادته بالتخير وإحسان الانتقاء :

﴿تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس﴾ .

ودعا إلى حسن الاختيار وجعل الأفضلية للمرأة صاحبة الدين وفضلها عن صاحبة المال أو الجمال أو الحسن **﴿ فاظفر بذات الدين﴾** ولم يجعل الحب أساساً للأسرة، وإنما جعل المشاركة والأفضاء : أكل البيوت تبنى على الحب ، أين تقوى الله وعهده وأين خوفك منه **﴿وقد افضى**

بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا﴾ واوجب الإسلام على الأبوين رعايته قبل أن يولد وهو جنين في بطن أمه ، فشرع لها الفطر في رمضان إن خشيت عليه ، ودعا إلى مناداته باحب الأسماء ، وأن يؤذن في أذنه باسم الله عندما يولد حتى يكون أول كلام يسمعه وشرع الأحكام لحمايته وإتمام رضاعته وجعل لمن لا تستطيع الرضاعة أن تستأجر من ترضع لها ، وشرع الأحكام لتاديبه وتعليمه وحياطته بالرحمة والتقوى حتى ينشأ ربانياً مؤمناً منذ الصور الأولى التي يرى عليها والديه . ودعا إلى حمايته **﴿يا أيها الناس قوا أنفسكم وأهليكم نارا﴾** ووضع له منهجا للطعام والشراب والثياب وحفظ اللسان والبصر والسمع والجوارح ، والوضوء وقضاء الحاجة وغسل اليدين وفي معاملاته وصلته بالناس وصلته بربه وتعامله مع والديه واخوته وأقاربه ودعا الآباء إلى أن يورثوا أبنائهم العلم والتقوى إلى جوار المواريث المادية حتى قال النبي (لأن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس) وشدد الإسلام على الآباء مسؤولية الرعاية : **﴿ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظه أم ضيعه ، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته﴾** وقال عليه الصلاة والسلام :(حق الولد على الوالد أن يعلمه الكتابة والسباحة

والرماية وأن لا يرزقه إلا طيبا) .

(٣) يقول الدكتور على عبد الواحد : وفي الواقع أن نظم الأسرة ليس من صنع الأفراد ولا هي خاضعة في تطورها لما يريده لها القادة والمشترعون وإنما يقوم وفق نواميس عمرانية ثابتة لا يستطيع الأفراد سبيلا الى تغييرها أو تعديل ما تقضى به .

والواقع أن نظام الأسرة في أمة ما يرتبط ارتباطا وثيقاً بمعتقدات هذه الأمة وتقاليدها وعرفها الخلقي وتاريخه، ولعل هذا هو السر في صمود الأسرة الإسلامية في وجه التيارات الغربية التي تحاول اعتبار الزواج مجرد رابطة عقدية مدنية كسائر العقود المدنية وتحررها من السند الديني والعقائدي الذي يحميها من عواصف الزمن ومخاطر الاغلال .

التربية

لا بد لحماية الأسرة من الأخطار قيام نظام تربوي إسلامي يشترك فيه الأب والأم ويقوم أولا على القدوة الحسنة،وغاية التربية في الأسرة ، خلق الفرد المتحرر من كل الضغوط الجاهلية الفرد العابد لله المطبق للقوانين الإسلامية في جميع المجالات والأدوار والمراحل ، وهي تربية تشمل جميع جوانب الانسان : النفسية والعقلية والجسمية والروحية

والإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، ومن أهم ما يحرر منه الطفل : الحرمان والخوف والجهل . ولا يخلق هذا الا الإيمان بالله الذي يبعث الطمأنينة في النفس فلا يخاف من حرمان أو مجهول ولا فقر ولا عوز ولا مرض ولا موت ، وكذلك تحريره من الخرافات والاعتقادات الفاسدة الموروثة التي تبعده عن النـظرة الصادقـة .

وليس أعظم أثراً من تقويم الطفل على الفطرة وتحرر نفسيته من الأهواء لينشأ وينمو قوى النفس ، وليس أفعل في نفس الأبناء من قيام الثقة بينهم وبين الآباء على النحو الذي يحل الحب محل الخوف ، ويمكن الطفل من عرض ما يصادفه من معضلات وتلقى وجه نظر الآباء فيها ، فإذا عجز الأباء عن إقامة هذه الثقة نفر الولد أو الفتاة وذهبا ليسألا من سوف لا يدلهم على خير ، وليس تقيم هـذه الثقة إلا وجود الأسرة المتحابة المتجابة المتعاطفة القادرة على رعاية أبنائها لحظة بعد لحظة دون قسر أو اعنات ، ونحن نعتقد أن سر اضطراب العلاقة بين الأباء والأبناء إنما يرجع الى الأباء أساساً الذين انصرفوا إلى أهوائهم وتركوا أبنائهم نهبا للأوهام والوساوس وما يسمعونه من قرناء السوء ، ولو أنهم أحرزوا هذه الثقة لتمكنوا من انبات أبنائهم إثباتـاً طيبا وبناء الحصانة النفسية

التي تحول بينهم وبين الانحراف . ولا ريب أن الأسر المريضة تساهم إلى حد كبير في أزمات الشباب وعجزه عن فهم الحقائق ، وقيام طابع الغرور الذي ينشأ أساساً عن الجهل وكرد فعل لبعض المواقف مما يؤدي إلى الإنحراف بهم منذ سن باكر ووقوعهم في أخطار الجريمة والفساد .

والآباء عليهم مسؤولية كاملة في هذا ، فهم قادرون إذا حملوا مسؤولياتهم محمل الجد أن يكسبوا قلوب أبنائهم بالثقة شريطة أن يكونوا هم قدوة ومثلا عاليا تحتذى .

ولقد أشار الأطباء الباحثون أن أكثر ما أصاب الأطفال بالإنحراف يرجع الى ضعف السلطة الأبوية لا العكس ، والسلطة الأبوية هي ضوء كاشف وحماية لهذه الفترة من الحياة ويحتاج إلى مهارة ومرونة وذكاء في القيام بمسؤولياتها شريطة ألا يحس الطفل بأنه شيئاً مفروضاً عليه ، كذلك فإن على الأباء أن يفتحوا للابناء طريق فهم جيلهم وعصرهم فتكون تربيتهم من شقين : شق يرمي الى بناء الثوابت التي لا سبيل الى قيام حركة الحياة بدونها وهي حق الله ، وان تكون هناك جوانب الحركة التي تساير العصر والظروف والبيئة شريطة عدم الخروج على حدود الله .

(٤) تقوم الأسرة على علاقة الرجل بالمرأة وفق نظام

كامل مشروع في حياة واحدة لغاية واحدة ، وهو نظام لا يقضي على فردية الأثنين ولا يطلب صهر أحدهما في الآخر وكل ما يطلبه الإسلام أن يكون هناك إنسجام وتعادل بين الطرفين لا يطغى أحدهما على الآخر ولا يستهين أحدهما بالآخر .

﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾ فالمماثلة قائمة ، أما هذه الدرجة التي خص بها الرجل ، فهي (القوامة) : الرجال قـدامون على النساء ، وليست هذه القوامة سلطة أو سيادة ، وإنما هي توجيه وقيادة ، ولم يجعلها الإسلام في جانب الرجل إلا لأن الرجل بحكم تكوينه وبطبيعته ذو مسؤولية في الحياة الخارجية لا تستطيع المرأة بحكم طبيعتها أن تقوم بها ، ومن طبيعة المرأة أن تحمل وتلد ، لحفظ حياة الأسرة وصيانتها أمراً يجب أن يتكفل به الرجل ، وإذا كانت الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع فإن المرأة هي عماد الأسرة ونقطة الإرتكاز فيها .

(٥) ولما كانت وظيفة المرأة ذات مسؤولية واسعة تجاه ذويها وهنائهم وتشكيلهم فقد رأى الإسلام أن تكون تربيتها وتعليمها أوسع من تربية الرجل وتعليمه وأدق تنظيماً وأبرز ما يتصل بذلك أثر المرأة في تكوين أولادها تلك مهمة الأم

الخطيرة التي تعجز الكثيرات الآن عن تقديرها بينما هي مصدر تشكيل الرجل القادم ولقد تبين للأطباء والعلماء الاجتماعيين مدى المعاناة العاطفية التي يتعرض لها الأطفال نتيجة نقص الحنان الفطري الذي جبلت عليه قلوب الأمهات ومدى الخطر الذي ينتجه إتجاه الأم الى أن تعهد بهم الى الخدم ودور الحضانة ، كذلك فإن هناك خطر تعدد مراكز السلطة داخل الأسرة بين الوالدين مما يوقع الأبناء في حيرة نفسية ومما يشتت عواطفهم ويبدد أمنهم النفسي الذي كانوا يستمدونه من (الأب) بإعتباره المصدر الأساسي للأسرة .

ولا ريب أن دور الأب في الأسرة له أهميته ولا ريب أن الأم التي تعرف رسالتها الحقة إنما تعين على بروز هذا الدور ودعمه .

يقول الدكتور دين دينس في كتابه أطفال بلا أسر : ان ذكاء الطفل ينمو وقدرته على الكلام تقوى إذا نشأ بين أبويه ولم يترك للمحاضن أو رياض الأطفال أو المربيات الأجنبيات .

ويشير كاريل الى ضرورة تعليم المرأة تعليماً خاصاً طبقاً لتكوينها ومهمتها : « إن الإختلافات بين الرجل والمرأة ليست في الشكل الخاص للأعضاء التناسلية وفي وجود الرحم

والحمل بل هي ذات طبيعة أكثر أهمية من ذلك . إن الإختلافات بينهما تنشأ من تكون الانسجة ذاتها ومن تلقيح الجسم كله بمواد كيماوية محدودة يفرزها المبيض وقد أدى الجهل بهذه الحقائق الجوهرية بالمدافعين عن الأنوثة إلى الأعتقاد بأنه يجب أن يتلقى الجنسان تعليماً واحداً وأن يمنحا سلطات واحدة ومسؤوليات متشابهة ، والحقيقة ان المرأة تختلف كثيراً عن الرجل فكل خلية من خلايا جسمها تحمل طابع جنسها والأمر صحيح بالنسبة لأعضائها ولجهازها العصبي أيضاً والنساء وحدهن من بين الثدييات هن اللائي يصلن الى نموهن الكامل بعد حمل أو إثنين ، كما أن النساء اللاتي لم يحملن لسن متزنات توازنا كاملاً كالوالدات فالأمومة لازمة لاكتمال نمو المرأة وعلى النساء أن يتمن أهليتهن تبعا لطبيعتهن دون أن يحاولن تقليد الذكور فإن دورهن في تقدم الحضارة أسمى من دور الرجل فيجب ألا يتخلين عن وظائفهن المعهودة .

ويشير العلماء الأطباء إلى إختلاف تركيب جسم المرأة في الانسجة والخلايا فيقولون : إن جسم المرأة ينمو نموا تستعد به للولادة والتربية فيصمم في تركيب جسمها منزل لتستقبل الكائن الجديد وتعزل نصيبا من غذائها لتيحول الى غذاءٍ

لذلك الضيف ومع الشباب يعروها المحيض الذي يتركها في حالة شبه مرضية ويؤثر في جهازها العصبي والذهني فيصيرهما في حالة إرتخاء وعدم إنتظام ويحرمها كثيراً من حريتها العملية وخاصة في مراحل أربع : فترة الحمل ، وفترة النفاس ومرحلة الرضاع ومرحلة الحضانة والتربية .

(٢) حين أعطى الإسلام المرأة الحرية والكرامة والمساواة مالم تمنحها إياه حضارة سابقة احـاط ذلك كله بقيم أساسية عامة في مجال الأخلاق والدين تجري من خلالها حركة المرأة على قدر كبير من التحوط لها والمحافظة عليها ورفعها الى مجال الكرامة والكمال وحماية لها من ذوي الأغراض والأهـواء وأبرز ما وصى به الإسلام ودعا إليه المرأة هو المحافظة على ذاتها من أن تعرض لغير مـن هو أحق به حلالا وهو الزوج الى الكرامة في إبداء الزينة لهذا الرجل المصاحب في الحياة بحق الشرع فليس لغيره أن يطلع على ذات المرأة أو جمالها ، أما بالنسبة للناس جميعا فان كرامتها تقتضيها أن تواجههم في ملابس لا تشف ولا تكشف ولا تعرى إيماناً بأنها ليست أداة من أدوات الزينة أو المتعة لكل الناس ، وليست معرضا للأزياء أو مصدراً من مصادر الترف لكل ناظر ، وهكذا حفظ لها الإسلام كرامتها في مواجهة الناس فهي حين تلقاهم

في سمت كريم ولغة واضحة وقول معروف صريح ومشاركة في العلم قوامها العقل والذوق وليس قوامها الإغراء بالملبس المكشوف أو الكلمة الرخية . وللمرأة زينة الخروج فيها الحشمة والكرامة والخطو الحييّ المنطلق دون رخاوة بعيداً عن قصد الفتنة أو تلقيها ولها زينة أخرى في بيتها ومع زوجها تكون فيها حرة كل الحرية فهذا وحده هو المجال الذي تعطي فيه ما تشاء للإنسان الوحيد الذي من حقه العطاء والأخذ حلالاً طيباً . من حق الله على المرأة أن تؤدي فرائضه وتؤدي حق زوجها وأهلها وأطفالها بالصلاة والصدقة والسؤال والزيارة .

ومن حق المرأة تثقيف نفسها ثقافة نسوية خاصة وثقافة علمية عامة ، فلها مجال في الثقافة بالاضافة الى المجال العام يكشف لها دورما في بناء الأسرة وتربية الطفل ورعاية الزوج والقيام على مختلف الشؤون المنزلية أداءاً أو إشرافاً على من يؤديها .

ومن حيث يريد الإسلام لها من حقوق وواجبات ومجال عمل وطريق حياة إنما يريد أن يحررها عن أن تكون أمة أو عبدة أو أداة للرجل على النحو الذي يفهم في ظل الحضارات الوثنية القديمة أو الذي تحاول أن تصوره الحضارة المعاصرة

وحين تعتصم الفتاة بالإيمان والكرامة وسلامة الشخصية ، إنما تدفع عنها كثيراً مما يواجهها في الحياة اليوم من أخطار واسواء .

وتعليم المرأة وحقها في العمل موجودان في الإسلام وهو الذي اهداهما الى الحضارة الغربية أصلاً ومن حقنا أن نمارسهما في حدود قيمنا ومفاهيمنا ، فلكل أمر في الإسلام ضوابط وأصولا ، علينا أن نتمسك بها وأن نسترشد في ذلك بهـدي النماذج الكريمة التي قدمها تاريخنا للمرأة المسلمة مجاهدة في سبيل الله وبانية للشباب النافع ، وصانعه للحياة الطيبة ومؤازرة للرجل في عمله ومشاقه ، ومرتفعة فوق مطامع الناس وأهواء المجتمعات ومحاولات الذين يريدونها رقيقا من حيث جعلها الله ذات سيادة وكرامة لقد جعل الإسلام من حق المرأة العمل في ميادين معينة وشريطة ألا يتعارض مع المسؤولية الأولى والكبرى : مسؤولية الأسرة وتنشئة الابناء والحفاظ على الكيان الخاص فإذا تعرض بناء الأسرة للخطر كان على المـرأة أن تلوذ به لتحميه ، وأن تتنازل عن حقها في العمل الخارجي .

وعلى المرأة أن تعرف مكانها من العمل قبل أن تتزوج وبعد أن تتزوج ، فإذا اتسع نطاق الأسرة كان جهدها في

عملها قليلا وكانت خسارة الأسرة ببقائها في العمل كبيرة .

(١) لقد حاول المنهج الغربي المطروح في أفق الفكر الإسلامي أن يخرج المرأة عن وظيفتها وطبيعتها ليضعها في مجال البديل الاقتصادي والمتعة الذاتية مخالفاً ترتيبها الصحيح ، ولا ريب أن القانون الطبيعي الذي خصص المرأة لبناء البيت والأسرة والزواج وولادة الأبناء وتربيتهم هو قانون ثابت من قوانين هذه الحياة الزوجية أو حياة المرأة نفسها . وقد احدثت محاولة نقض قانون الأسرة في الغرب آثاراً بعيدة المدى حيث انهارت الآداب العامة واهتزت أركان الأسرة وظهرت احداث خطيرة من الانحدار والخطأ . أن أخطر عوامل تحطيم الأسرة المسلمة ونشر عوامل الانحلال فيها وإبعادها عن طريقها الصحيح هو الدعوة الى الحرية الجنسية وإتخاذ المرأة متعة يتمتع بها الرجال ومشاركة المرأة للرجل في مجالات الرقص والنوادي الليلية وقبول فكرة صديق العائلة وعدم تمييز الفتاة بمنهج تعليمي خاص يتفق مع مهمتها وشخصيتها وخصائصها .ولذا كان للنظريات التي قدمها ماركس وفرويد ودور كايم وليفي بريل أثرها في تحريف مفهوم حرية المرأة وعلاقتها بالرجل والأسرة والدعوة الغربية تهدف أساساً الى اخراج المرأة من البيت وهدم الأسرة ، ودفعها الى الحياة

لتخوض بحار الرغبات والاهواء على حساب المجتمع وكرامة المرأة وعفافها وعلى حساب الأجيال القادمة .

محاولات لهدم الأسرة

ان محاولات هدم الأسرة في المجتمع الغربي يجب أن تضع أمامنا عبرة واضحة ، تقتضينا الحفاظ على هذا الكيان الأصيل الفطري الذي لم تصنعه المجتمعات ولا تستطيع أن تهدمه الفلسفات ، فالأسرة في المجتمع الغربي بشقيه تواجه اليوم أزمة شديدة تتمثل في عديد من الظواهر :

أولاً : هناك محاولة تجاهل الأسرة كخلية إجتماعية بدعوى أنها تشكل فاصلا بين الفرد والدولة وان التعلق بها ينال من تعلق الفرد بالجماعة الكبرى وولائه لها ، وهذا الإتجاه هو بمثابة تبرير من المدرسة الإجتماعية والماركسية لهدف هدم الأسرة غير المعلن والمعروف أن العاطفة الإجتماعية لا يمكن أن تتم إلا في نطاق الخلية الأولى .

ثانياً : هناك الدعوى التي تقول بأن وظيفة الأسرة قاصرة على مجرد اشباع الاحتياجات الجنسية والعاطفية للزوجين وهذه الاحتياجات يمكن اشباعها من غير وجود أسرة ، ولا ريب أن هذه محاولة مسمومة لتفسير وجود الأسرة التي تقوم مهمتها في الأساس على إنشاء وتربية واحتضان

خارج البيت مشجعاً لهذا الانحراف وعاملاً أساسياً على زعزعة كيان الأسرة ومؤشراً من مؤشرات انهيارها .

سابعاً : قضية الاختلاط ، وما يتصل به من **ظاهرة** صديق العائلة والانحراف الجنسي والزواج بدون عقد شرعي والمعاشرة بالمشاركة مع الأزواج وسقوط الغيرة من أجل الزوجة .

وفي ضوء هذه المعضلات التي يعيشها المجتمع الغربي والاسرة الغربية والتي بدأت يهاجم المجتمع الإسلامي نرى إلى أي حد كانت دعائم البناء الذي جاء به الإسلام للأسرة محكماً وعاملاً هاماً في حمايته وحماية الفرد وحماية العرض. وكيف حفظ الإسلام كرامة المرأة وحماها من مزاج الرجل الفاجر وقد صور ذلك رسول الله حين قال :

(لا تطلقوا النساء إلا عن ريبة : إن الله لا يحب الذواقين والذواقات) .

ولقد حرص الإسلام على إقرار الإتصال بين الرجل والمرأة علماً أنه من طبيعة البشر ولكنه دعا الى تنظيمه ووضع القواعد له والحدود والضوابط حتى لا يكون لهوا ولا هوى متبعاً ، وإنما ليكون عاملاً حقيقياً لأداء مهمته الطبيعية في بناء الأسرة واستمرار العمران ولذلك حرم الإسلام العدوان

والاغتصاب وافساد السلائل . وأعطى الحرية الى الحدود التي لا تحقق عدواناً على الآخرين .

كذلك عني الإسلام بالتمييز الواضح بين شخصية الرجل وشخصية المرأة ، والحيلولة دون امتزاجهما أو تحول احداهما الى الاخرى ودعا المرأة الى أن تعرف الصفات الإيجابية التي تمثل رجولة الرجل والتي يكون بها الرجل أهلا للاقتران بها ولقد حرم الإسلام الزنى تكريماً للمرأة واعزازاً للأسرة وتنزيهاً عن أن تكون تلك العلاقة أداة لمتعة الرجل .

وفي حالة عمل المرأة واختلاطها لا بد أن تكون التربية الأساسية ومنهج التعليم نفسه كفيلاً بأن يبين اوجه الحماية والأخلاق والمحافظة على الكرامة والعرض ، حتى لا تكون المرأة أبداً أداة متعة رخيصة للرجل أو الرجال الذين قد تلتقي بهم أو تعمل معهم ولا بد أن تكون لها هيبتها وكرامتها التي تحفظها من أصحاب القلوب المريضة أو الأهواء المذلة .

ومن حيث سهل الإسلام أمور الزواج ويسرها الى أبعد حد فقد حفظ المجتمع والأسرة من البغاء الذي يتأتى جانب كبير منه نتيجة لتأخر الزواج وفي العصر الحديث حرصت القوى الظالمة العالمية أن تهدم الأسر وتفشى الزنى بتأخير الزواج وبدعوات تحمل طابع الحب والأهواء لتضل بها الفتيات

اللائي لم تكونهن تربية إسلامية أصيلة أو قدوة سليمة ولقد كانت المرأة المؤمنة دائماً قادرة على الحكم على الناس ومعرفة وجوه الخير والشر ، ومستطيعة أن تفرض إحترامها على مجتمع الرجال ، وآية الدين في المرأة المسلمة العفاف والحفاظ على العرض والشرف .

ولا ريب كان لمفاهيم علم النفس والوجودية والفلسفة الاجتماعية المادية في جميع جوانبها أبعد الأثر في هز كيان الأسرة وتصديعها مما نقلت أثاره الى المجتمع الإسلامي وإلى الأسرة المسلمة .

أولاً : مسؤولية الأب ومسؤولية الزوج : لا ريب أن الأزواج هم الذين قصروا في فهم رسالتهم ومسؤوليتهم وتركوا أمور تكوين الأسرة تجري وفق الهوى لا وفق الشرع ، فاختاروا في ظل عوامل تحول دون النظر الصحيح ، تحت عوامل البريق والأضواء والسهرات ، أو جعلوا التقدير للجمال أو للشهرة أو لعوامل أخرى غير العوامل الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الأسرة : هذا البناء الخطير ، وكانت هذه العوامل نفسها حائلة دون قدرتها من بعد على توجيه الزوجات الى الوجهة الصحيحة ، إذا كانوا هم بطبيعتهم مقدرين للمسؤولية ، ومن ثم فإن الأمور لا تلبث أن تصل الى

مسؤولية الأب العاجز عن إدارة البيت أو توجيه من فيه وجهة سليمة وقد يقع الخلاف والإنفصال ويتعرض الأطفال لتحديات خطيرة لا شك يكون لها أثرها في حياتهم من بعد وأقلها أنهم لا يجدون الرعاية الاجتماعية أو التكوين العقلي والخلقي الصحيح ويكونون بذلك موضع إضطراب في المجتمع . ونحن في حاجة الى تربية الأزواج على معرفة خطورة المسؤولية الملقاة على عواتقهم بتكوين الأسرة وانها ليست للهو والاستمتاع ، وعلى الزوج أن يحسن إختيار الزوجة التي ستشاركه هذه المسؤولية الكبرى والرئاسة مهما كانت الأم تعمل أو لها مورد على أن يكون الأب مقدراً لدوره الخطير في إعداد الأبناء والإشراف على شؤونهم ليست الإجتماعية والإقتصادية فحسب - ولكن الخلقية والدينية والثقافية وتلك هي مسؤوليته أمام الله وتكون المسؤولية مضاعفة بالنسبة لتربية الفتاة .

ثانياً : مسؤولية الأم : على الأم أن تتعلم وتتثقف على النحو الذي يمكنها من فهم مسؤوليتها وأداء رسالتها ولا ريب أن مناهج المدرسة قاصرة في هذا الشأن ومن هنا تعجز عن فهم دورها ، بل إنها تتجه الى كراهية البيت ، والأطفال وتحاول أن تتخلص من رضاعتهم وتربيتهم ، لتفرغ الى

السهرات والزيارات ، ولقد اكد العلم أن نقص الحنان الذي يحرم منه الأطفال في أول حياتهم الزوجية هو من أكبر مصادر الخطر على الحياة النفسية والإجتماعية للطفل بعد أن ينمو ، ؛ ومن مسؤولية الأم أن تعلم طفلها أبعاد حياته وحياة أمته ودوره وأن تسلحه بالخلق والدين وأن ترده لحظة بعد لحظة عن كل ما ينحرف عنه وأن توجهه ساعة بعد ساعة الى ما يفتح أمامه أفاق النظر والإيمان والتقوى حتى تكون جيلاً طيباً نافعاً .

ثالثاً : على الآباء حماية الأبناء من الصداقات المضلة التي يقع فيها أبناؤهم ، وعليهم أن يُحَبِّبوا لهم الثقافة والقراءة والمعرفة ، وأن يحببوا إليهم جو البيت حتى لا يقعوا في أخطاء الشارع وأهواء الزملاء المنحرفين ، وأن يهيئوا لهم أوجه التسلية والسعادة في داخل المجتمع ؛ وأن يحموهم من الأخطار التي يتعرضون لها في المدرسة وفي الشارع العام . ولما كانت مناهج المدرسة لم تستكمل بعد وسائل إنضاج الأولاد والبنات فإن على الأباء أن يكملوا ذلك وأن يحذروا من العوامل البراقة التي تخدع سواء أكانت في مجال السينما أو الصور العارية أو القصص المكشوفة وأن يقيموا لأبنائهم حاجزاً دينياً يحميهم بأن يجعلوا المرحلة الأولى قائمة على

الاختيار حتى تشكل القيم الأساسية ثم بفتح الطريق أمام القراءات العامة بعد أن يكون الابناء قد نضجوا وعرفوا الصالح منها والفاسد .

رابعاً : لا بد من تقدير مسألة اللباس والزينة وحماية الابناء من الخلط بين ملابس الرجال وملابس النساء ، وإعداد الرجال بطابع خاص من الذي يعلى من شأن الرجولة للرجل والانوثة للمرأة ، ولا بد من الحذر من الملابس الغربية أو التي يلبسها أبطال السينما ، وخير الملابس : ما كان سويا محافظاً على أنوثة المرأة وفي الرجال ما كان بعيداً عن أزياء المرأة ، وكذلك في الزينة فإنه يتحتم أن تكون رجولة الرجل واضحة ، وأنوثة المرأة واضحة أيضاً ، وأن لا تختلط . وحضارة الإسلام حضارة ستر لا كشف وحضارة ارتفاع بالبشرية الى المعنويات **﴿وأنزلنا عليكم لباسا يوارى سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير﴾** فهناك تلازم بين ستر العورة والزينة والتقوى .

خامساً : على الفتاة أن تعرف ما هي العوامل التي يجب أن تكون ممثلة في الشاب الذي تختاره زوجاً لها ، وعليها أن تعرف أن عوامل الرجولة والخلق ، والثقافة هي أهم هذه العوامل ، وعليها أن تحرص عندما ترى بوادر تعارف أو

تعارب أن تكاشف والديها به ، وأن تدعو هذا الصديق الى الاتجاه فوراً نحو الأسرة ، ما دامت الغاية من التقدير والاعجاب هي الزواج ، وفي ظل الأسرة تدرس المسألة تماماً حتى يدرس من هم ليسوا في ظل عاطفة ما ، تحت ظل التعقل ، أوجه الالتقاء ، أما ما يدعى بالتسلية أو قضاء الوقت باللقاء الفردي فانه من أخطر الأمور ، ذلك لأن الغاية إذا كانت سليمة فإن أول اتجاه لها أن تنمو في ظل الأسرة ، وعلى الفتاة أن تكون حذرة غاية الحذر ، فلا تلقى بنفسها الى زيارات غامضة أو غرف مغلقة ، فإنها لا تأمن الخداع ، أن فتاتنا الآن مضلله في معرفة المثل الأعلى في الرجل . وربما تظنه في عربة فارهة ، أو منصب ، أو قدر من المال أو الغنى ، وذلك كله باطل وسيبدو بطلانه بعد الوقوع في الفخ ، أما العماد الصحيح والسناد السليم الذي لا يخيب الاعتماد عليه فهو الخلق والإيمان بالله وتقدير مسؤولية اللقاء ، وعلى الشباب أن ينظروا الى هذا نظرتهم الى ما يجري لاخواتهم وبناتهم من بعد .